



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

العوامل المؤثرة على حجم الودائع في المصارف

"دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية"

The Affecting Factors in the Volume of Deposits in the Banks

"Empirical Study on Private Banks in Syria"

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالب : الياس ندّور

إشراف الدكتورة : رانيا زيرير

دمشق ٢٠١٧

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حجم الودائع والعوامل المؤثرة عليها في المصارف الخاصة التقليدية، وتمت على عينة مكونة من سبعة مصارف خاصة تقليدية عاملة في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٦) وقُسمت إلى فترتين (٢٠٠٧-٢٠١١) (٢٠١٢-٢٠١٦).

تضمن التحليل الإحصائي دراسة الارتباط والانحدار والفروق بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

- وجود أثر ذي دلالة إحصائية بشكل عكسي بين معدل الفائدة و حجم الودائع المصرفية خلال الفترة الأولى وبشكل طردي خلال الفترة الثانية.
- وجود أثر ذي دلالة إحصائية بشكل طردي بين معدل التضخم وحجم الودائع المصرفية خلال الفترتين.
- وجود أثر ذي دلالة إحصائية بشكل عكسي بين سعر الصرف وحجم الودائع المصرفية خلال الفترة الأولى وبشكل طردي خلال الفترة الثانية.
- وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين الوعي المصرفي والسمات المادية للبنك وبين حجم الودائع المصرفية.
- عدم وجود فروق في حجم الودائع خلال فترتي الدراسة ووجود فروق بين معدل الفائدة ومعدل التضخم وسعر الصرف خلال فترتي الدراسة.

وفي النهاية، تم تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات بناءً على نتائج الدراسة التي نأمل أن يكون لها تأثير على نحو يساهم في تحسين مستوى العمل المصرفي والارتقاء به.

Abstract

This study aimed at identifying the influential factors on the volume of banks' deposits, The study was applied on a sample of seven private banks in Syrian Arab Republic in the duration between 2007 and 2016. The studied duration was divided into two periods; the first period included years between 2007 and 2011, and the second period included years between 2012 and 2016.

The statistical analysis included studying the correlation, regression and statistical differences between dependent and independent variables. The data was analyzed by using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS).

The study concluded to the following results;

- There was a negative significant effect of interest rate on the bank deposits in the first period of the study, whereas there was positive significant effect of interest rate on the bank deposits in the second period.
- There was a positive significant effect of inflation rate on the bank deposits in both periods.
- There was a negative significant effect of exchange rate on the bank deposits in the first period of study, whereas there was positive significant effect in the second period.
- There was significant effect of between banking awareness and physical characteristics of the banks from aside and bank deposits from the other side.
- There were no statistical differences in the volume of bank deposits during the two periods, whereas there were statistical differences in the interest rate, inflation rate and exchange rate during the two periods.

Eventually, the researcher presents a number of suggestions and recommendations based on the results of the study. He hopes that these suggestions and recommendations would afford a strong effect in the improvement and progress of the business of banking sector.

شكر وتقدير

أُتقدم بجزيل الشكر لمن كان لها الدور والبصمة الكبرى في إنجاز هذه الأطروحة العلمية الدكتورة رانيا زهير، التي كانت خير عون وسند لي بثقتها التي منحني إياها حيث كانت الدافع والحافز لإتمام هذا العمل.

كما أُتقدم بالشكر الكبير والعرفان للسادة أعضاء لجنة الحكم لقبولهم المشاركة في تحكيم هذه الأطروحة ومنحي من وقتهم لتقييمها.

وأُتوجه بالشكر الموصول إلى عمادة كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، وكافة أعضاء الهيئة التدريسية الذين كانوا منارة دربنا للوصول إلى هذه المرحلة.

والشكر الأخير إلى كل من وقف بجانبني وساعدني لإتمام هذا العمل المتواضع وللوصول إلى ما أصبو إليه.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من كانا لي السند والعون ومنازة دربي منذ صغري إلى من كان حنانها وحبهم لي
الدافع والأمل... أمي وأبي.

إلى سندي وقوتي في هذه الحياة ... ورفيق دربي في كل اللحظات... أخي العزيز.

إلى الحنونة الدافئة ... إلى من رافقتني دربي منذ صغري... أختي العزيزة.

إلى من سكنت قلبي وعقلي ... إلى من أحببتها وسأبقى أحبها مدى الحياة ... إلى من كانت
معي دائماً إلى أُملي...رهام.

إلى من يسكن بي دائماً ... وطني.

إلى أرواح من فارقونا ليدافعوا عن هذا الوطن ... شهدائنا الأبرار.

الفهرس

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

٨	١.١ المقدمة:
٩	٢.١ مشكلة البحث:
٩	٣.١ أهمية البحث:
١٠	٤.١ أهداف البحث:
١٠	٥.١ فرضيات البحث:
١١	٦.١ منهج الدراسة:
١١	٧.١ مجتمع وعينة الدراسة:
١٢	٨.١ فترة ونطاق الدراسة:
١٢	٩.١ الدراسات السابقة:
١٢	١.٩.١ الدراسات العربية:
١٦	٢.٩.١ الدراسات باللغة الأجنبية:

الفصل الثاني: إدارة الودائع:

المبحث الأول: تعريف الودائع وأنواعها واستراتيجيات جذبها

٢٢	١.١ تعريف ومفهوم الودائع:
٢٤	٢.١ أهمية الودائع بالنسبة للمصارف:
٢٦	٣.١ أنواع الودائع:
٢٦	١.٣.٣ الودائع حسب آجالها:
٣٠	٢.٣.١ الودائع، حسب حجمها أو، حسب شرائح المودعين:
٣١	٣.٣.١ الودائع من حيث النشاط الاقتصادي للمودعين:
٣٢	٤.٣.١ الودائع حسب الملكية:
٣٢	٥.٣.١ الودائع حسب المصدر:

- ٦.٣.١ الودائع حسب سلوكها: ٣٣
- ٥.١ استراتيجيات جذب الودائع: ٣٤
- ١.٥.١ استراتيجية المنافسة السعرية: ٣٤
- ٢.٥.١ استراتيجية المنافسة غير السعرية: ٣٥

المبحث الثاني: طرق تسعير الودائع

- ١.٢ تسعير الودائع بالتكلفة مضافاً إليها هامش الربح (التكلفة المرجحة بالأموال): ٣٩
- ٢.٢ استخدام التكلفة الحدية لتحديد أسعار الفائدة على الودائع: ٤١
- ٣.٢ استراتيجية التسعير المستند إلى التغلغل في السوق: ٤٣
- ٤.٢ تكييف جداول الأسعار حسب شرائح المودعين: ٤٣
- ٥.٢ تسعير الودائع على أساس العلاقة مع العميل وتحقيق أهداف المصرف: ٤٤
- ١.٥.٢ التسعير على أساس العلاقة مع العميل: ٤٤
- ٢.٥.٢ التسعير لتحقيق أهداف المصرف: ٤٥

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في حجم الودائع المصرفية

- ١.٣ المتغيرات التفسيرية: ٤٨
- ١.١.٣ سعر الفائدة: ٤٨
- ٢.١.٣ التضخم النقدي: ٥٠
- ١.٢.١.٣ أنواع التضخم: ٥٠
- ٢.٢.١.٣ آثار التضخم : ٥٢
- ٣.١.٣ دخل المودع: ٥٣
- ٤.١.٣ سعر الصرف: ٥٣
- ١.٤.١.٣ العوامل المؤثرة في سعر الصرف: ٥٤
- ٢.٤.١.٣ أنظمة سعر الصرف: ٥٦
- ٣.٤.١.٣ تأثير سعر الصرف في الادخار: ٥٧
- ٥.١.٣ عائد البدائل : ٥٧
- ١.٥.١.٣ البدائل المالية : ٥٨

٥٨	٢.٥.١.٣ البدائل السلعية :
٥٨	٣.٥.١.٣ البدائل النقدية :
٥٩	٢.٣ العوامل المؤثرة في حجم الودائع على مستوى المصرف نفسه:
٥٩	١.٢.٣ السمات المادية والشخصية للمصرف:
٥٩	٢.٢.٣ موظفو المصرف:
٥٩	٣.٢.٣ خدمات المصرف:
٦٠	٤.٢.٣ سياسات استخدام الأموال:
٦٠	٥.٢.٣ قدم المصرف:
٦٠	٦.٢.٣ حجم المصرف:
٦١	٣.٣ العوامل المؤثرة في حجم الودائع على المستوى الوطني:
٦١	١.٣.٣ مستوى النشاط الاقتصادي:
٦١	٢.٣.٣ السياسات الاقتصادية العامة:
٦٢	٣.٣.٣ الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي:
٦٢	٤.٣.٣ مدى انتشار الوعي المصرفي والعادة الادخارية:

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية والإحصائية

المبحث الأول: القطاع المصرفي في سورية

٦٥	١.١ هيكلية القطاع المصرفي في سورية:
٦٥	١.١.١ المصارف الحكومية:
٦٨	٢.١.١ المصارف الخاصة:
٦٨	٣.١.١ المصارف الإسلامية:

المبحث الثاني : دراسة عن تطور حجم الودائع في سورية

المبحث الثالث: تحليل البيانات المالية للمصارف عينة البحث

٨١	١.٣ مصادر جمع البيانات:
٨١	٢.٣ منهجية الدراسة:

٣.٣ مجتمع وعينة الدراسة:	٨١
٤.٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:	٨٢
٥.٣ وصف البيانات:	٨٢
٩.٣ اختبار الفرضيات:	٨٨
٧.٣ دراسة الفروق:	٩٧

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية

١.٤ ثبات وصدق أداة الدراسة:	٩٩
٢.٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة والفرضيات المرتبطة بالاستبيان:	١٠٣
٣.٤ اختبار الفرضيات:	١٠٧

نتائج الدراسة:	١٠٩
----------------	-----

التوصيات:	١١٠
-----------	-----

قائمة المراجع:	١١١
----------------	-----

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١	أنواع الودائع في المصارف التجارية	٣٣
٢	طرق تسعير الودائع	٣٨
٣	هيكلية القطاع المصرفي في سورية	٦٩
٤	تغيرات الودائع الآجلة لعينة الدراسة	٨٢
٥	تغيرات الودائع الآجلة حسب سنوات الدراسة	٨٣
٦	تغيرات معدل الفائدة السنوي حسب سنوات الدراسة	٨٤
٧	تغيرات معدل التضخم السنوي حسب سنوات الدراسة	٨٥
٨	تغيرات سعر الصرف حسب سنوات الدراسة	٨٦

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٧٠	حجم ودائع المصارف العاملة في سورية	١
٧٢	حجم ودائع المصارف العامة في سورية	٢
٧٤	حجم ودائع المصارف الخاصة في سورية	٣
٧٦	حجم ودائع المصارف الإسلامية في سورية	٤
٧٧	حجم ودائع المصارف الخاصة (٢٠١٢-٢٠١٥)	٥
٧٨	حجم ودائع المصارف الإسلامية (٢٠١٢-٢٠١٥)	٦
٨١	المؤشرات الإحصائية لتغيرات إجمالي الودائع تبعا للمصارف	٧
٨٢	المؤشرات الإحصائية لتغيرات إجمالي الودائع تبعا لسنوات الدراسة	٨
٨٤	تغير معدل أسعار الفائدة السنوي	٩
٨٥	تغير معدل التضخم السنوي	١٠
٨٦	تغير أسعار الصرف	١١
٨٧	مؤشرات معاملات الانحدار للفترة الأولى بين حجم الودائع المصرفية ومعدل الفائدة السنوي	١٢
٨٧	المؤشرات الإحصائية لمعادلة الانحدار للفترة الأولى بين حجم الودائع المصرفية ومعدل الفائدة السنوي	١٣
٨٨	مؤشرات معاملات الانحدار للفترة الثانية بين حجم الودائع المصرفية ومعدل الفائدة السنوي	١٤
٨٩	المؤشرات الإحصائية لمعادلة الانحدار للفترة الثانية بين حجم الودائع المصرفية ومعدل الفائدة السنوي	١٥
٩٠	مؤشرات معاملات الانحدار للفترة الأولى بين حجم الودائع المصرفية ومعدل التضخم السنوي	١٦
٩٠	المؤشرات الإحصائية لمعادلة الانحدار للفترة الأولى بين حجم الودائع المصرفية ومعدل التضخم السنوي	١٧

١٨	مؤشرات معاملات الانحدار للفترة الثانية بين حجم الودائع المصرفية ومعدل التضخم السنوي	٩١
١٩	المؤشرات الإحصائية لمعادلة الانحدار للفترة الثانية بين حجم الودائع المصرفية ومعدل التضخم السنوي	٩٢
٢٠	مؤشرات معاملات الانحدار للفترة الأولى بين حجم الودائع المصرفية و سعر الصرف	٩٣
٢١	المؤشرات الإحصائية لمعادلة الانحدار للفترة الأولى بين حجم الودائع المصرفية وسعر الصرف	٩٣
٢٢	مؤشرات معاملات الانحدار للفترة الثانية بين حجم الودائع المصرفية و سعر الصرف	٩٤
٢٣	المؤشرات الإحصائية لمعادلة الانحدار للفترة الثانية بين حجم الودائع المصرفية وسعر الصرف	٩٥
٢٤	اختبار الفروق للمتغير التابع خلال فترتي الدراسة	٩٦
٢٥	اختبار الفروق للمتغيرات المستقلة خلال فترتي الدراسة	٩٦
٢٦	معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لمحور الوعي المصرفي	٩٩
٢٧	معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لمحور السمات المادية للبنك	١٠٠
٢٨	نتائج اختبار الفا كرونبيخ	١٠١
٢٩	البيانات التعريفية لعينة الدراسة	١٠٣
٣٠	إحصاءات ومتوسطات وترتيب تسلسل إجابيات رتبة الفقرات لمتغيرات الوعي المصرفي	١٠٤
٣١	إحصاءات ومتوسطات وترتيب تسلسل إجابيات رتبة الفقرات لمتغيرات السمات المادية	١٠٥
٣٢	المؤشرات الإحصائية لعلاقة الوعي المصرفي و حجم الودائع المصرفية	١٠٧
٣٣	المؤشرات الإحصائية لعلاقة الوعي المصرفي و حجم الودائع المصرفية	١٠٨

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

١.١ المقدمة:

يعدّ القطاع المصرفي من أهمّ القطاعات الاقتصادية والعصب الأساس الذي ينظّم دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاديات المختلفة، وهو أحد أهمّ مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما يجعله يساهم في خدمة وتنمية الاقتصاد الوطني لكونه يساعد في تمويل المشروعات عن طريق قيامه بدوره التقليدي المتمثل في تجميع المدخرات من المدخرين وإعادة استثمارها وإقراضها للمستثمرين عن طريق التوزيع الكفء لهذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة، إضافة إلى قيامه بتقديم العديد من الخدمات المصرفية والمالية (حوالات، اعتمادات، كفالات،) التي تساعد على تسهيل النشاط الاقتصادي وزيادة كفاءته .

وتعدّ الودائع المصدر الرئيس لأموال المصارف، وهي شريان الحياة لها، و تؤدي المصارف خدمةً للاقتصاد الوطني بقبولها الودائع تتمثل في تسهيل عمليات الدفع الناجمة عن التبادل التجاري وتشجيع الادخار واستخدام الأموال في المجالات الاقتصادية المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في بداية الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي كانت المصارف تتمتع بأرصدة نقدية كبيرة من الأموال ذات التكاليف المتدنية، أي كان هناك إيداع كبير، فكانت المشكلة تتمحور حول كيفية توظيف هذه الأموال، ونتيجة التحسن الاقتصادي الذي ظهر عند الشركات التجارية زاد الطلب على القروض. ونتيجة ظهور بعض الظواهر الاقتصادية في السبعينيات (كساد، تضخم) إضافة إلى تنامي سوق الائتمان وتزايد العولمة و الأزمات التي تعرض لها النظام المصرفي، كل هذه العوامل مجتمعة دفعت المصارف إلى زيادة الاهتمام بإدارة الميزانية بشكل متوازٍ، أي التركيز على مصادر الأموال واستخداماتها، وأصبح على إدارة المصرف الاهتمام بالعوامل التي تؤدي إلى جذب مصادر جديدة من الأموال. وكما ذكرنا سابقاً، فإن أهم مصدر للأموال هو الودائع، لذلك تسعى المصارف على اختلاف أنواعها إلى استقطاب المزيد منها وزيادتها بشتى السبل والوسائل، الأمر الذي يزيد من قدرتها على المنافسة ولاسيما بعد دخول عدد من المؤسسات المالية الأخرى العاملة في المجال المصرفي وتقديمها الخدمات المالية والمصرفية. لذلك على إدارة المصرف التركيز على العوامل التي تؤدي إلى زيادة حجم الودائع والإيداع. وطبعاً هذه العوامل كثيرة وعديدة، ولعل أهمها هو سمعة المصرف

ونوعية الخدمات التي يقدمها، إضافةً إلى بعض المتغيرات الاقتصادية (التضخم، الكساد، ومعدل النمو...) وسعر الفائدة المعروض، ويجب أيضاً ملاحظة التطور التقني والتكنولوجي في مجال العمل المصرفي والعمل على مواكبته، لأنه يتيح تقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية وفي وقت أقل.

٢.١ مشكلة البحث:

تعدّ المصارف من أهمّ المؤسسات المالية التي تقوم بجذب الأموال وإعادة استثمارها، وطبعاً هذا هو الدور التقليدي لها، لكن مع تطور الحياة الاقتصادية وظهور المؤسسات المالية التي تعمل في المجال المصرفي فإن ذلك حتماً عليها العمل على إيجاد وسائل وطرق تساعد في استقطاب المودعين لكون الودائع تعدّ مصدر من مصادر الأموال لدى المصرف والأساس الذي يقوم البنك عن طريقها بدوره في تعبئة المدخرات في أوعية ادخارية وإعادة استثمارها في أوعية استثمارية أخرى ومختلفة، على نحو يساهم في تطور الاقتصاد الوطني. ومن هنا يظهر دور الودائع وأهميتها إذ أنها تعدّ الأساس الذي يقوم البنك عن طريقه بتأدية واجبه في خدمة الاقتصاد الوطني، لذلك، تسعى المصارف إلى الاهتمام بالعوامل المؤثرة في حجم الودائع ودراستها والعمل على تطويرها وإيجاد وسائل وعوامل جديدة تساهم في زيادة الإيداع لديها.

مما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث على شكل تساؤلات على النحو الآتي:

١. ما هي العوامل المؤثرة في حجم الودائع المصرفية؟
٢. كيف تطور حجم الودائع في المصارف السورية خلال فترات الدراسة؟
٣. ما هو الفرق بين حجم الودائع المصرفية خلال فترات الدراسة؟

٣.١ أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث:

على المستوى النظري: لأن الودائع تولّف المصدر الرئيس لأموال المصرف وشريان الحياة فيه، لذلك تعمل المصارف بشتى الطرق والوسائل لاستقطاب المودعين، على اختلاف أنواعهم وشرائحهم، وزيادة حجم الودائع لديها، الأمر الذي يمكن أن يحقق للمصرف هدفاً مزدوجاً (زيادة ثقة العملاء به و زيادة قدرته على تمويل عملياته المختلفة)، ويجب أن تسعى المصارف إلى المحافظة على حجم الإيداع لديها ولاسيما بعد ظهور المؤسسات المالية الأخرى التي تعمل في مجال العمل المصرفي، لذلك تسعى

المصارف دائماً إلى المحافظة على ثقة العملاء لديها والعمل على زيادة حجم إيداعاتهم عن طريق المحافظة على العوامل التي تؤثر في حجم الودائع والعمل على إدارتها على نحو يحقق أهداف المصرف والمودعين.

على المستوى العملي: لكون هذه الدراسة تتناول موضوع العوامل المؤثرة في حجم الودائع في المصارف الخاصة السورية التي هي مصدر رئيس لاستمرار عمل المصارف والتي هي بدورها عنصر رئيس في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى العمل على تزويد إدارات المصارف بنتائج الدراسة للاستفادة منها في وضع سياسات واستراتيجيات تساهم في تنمية الودائع.

٤.١ أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١. معرفة سياسات واستراتيجيات جذب الودائع المصرفية.
٢. معرفة طرق تسعير الودائع.
٣. دراسة تطور حجم الودائع لدى المصارف السورية.
٤. معرفة العوامل المؤثرة في حجم الودائع المصرفية.
٥. تقديم مقترحات جديدة من شأنها زيادة حجم الودائع أو العمل على استقرارها.

٥.١ فرضيات البحث:

الفرضية الأولى :

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة وحجم الودائع المصرفية الآجلة في عينة المصارف المدروسة.

الفرضية الثانية :

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم وحجم الودائع المصرفية الآجلة في عينة المصارف المدروسة.

الفرضية الثالثة :

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل سعر الصرف وحجم الودائع المصرفية الآجلة في عينة المصارف المدروسة.

الفرضية الرابعة :

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوعي المصرفي وحجم الودائع المصرفية الآجلة في عينة المصارف المدروسة.

الفرضية الخامسة :

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السمات المادية وحجم الودائع المصرفية الآجلة في عينة المصارف المدروسة.

٦.١ منهج الدراسة:

تمّ في هذه الدراسة اتباع المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الوصفي هو منهج يستخدم للتعريف بظاهرة ما ووصفها عن طريق الكتب والنشرات والدوريات والأبحاث والدراسات السابقة^١، ثم جمع البيانات من القوائم المالية للبنوك المنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية ومن موقع البنك المركزي وتحليلها على برنامج الحزم الإحصائية SPSS .

٧.١ مجتمع وعينة الدراسة:

إن المجتمع المستهدف هو القطاع المصرفي، إذ يتألف مجتمع البحث من المصارف الخاصة السورية، أما عينة البحث فقد تمت دراسة البيانات المالية للمصارف الخاصة التقليدية التي باشرت بعملها منذ عام ٢٠٠٦ وهي سبع مصارف (بنك بيمو، بنك عودة، بنك سوريا والمهجر، بنك بيبيلوس، بنك سوريا والخليج، البنك العربي، بنك التجارة والتمويل)، وتم توزيع استبيان على زبائن المصارف عينة البحث.

^١ الخطيب، جمال، إعداد الرسالة الجامعية وكتابتها، دار الفكر ، الأردن، ٢٠٠٦، ص ٢٣٣.

٨.١ فترة ونطاق الدراسة:

تمت الدراسة على فترتين:

الفترة الأولى: من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١.

الفترة الثانية: من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦.

٩.١ الدراسات السابقة:

١.٩.١ الدراسات العربية:

١. دراسة (عبدالعزیز)، (١٩٩٨) بعنوان: (الطلب على الودائع المصرفية في المملكة العربية السعودية):^١

تركزت مشكلة البحث على دراسة طلب البنوك على الودائع المصرفية في البنوك السعودية في المملكة العربية السعودية، من خلال الوقوف على نوعية الودائع المختلفة ومعرفة العوامل المؤثرة فيها والوصول إلى بعض التوصيات الخاصة بتنمية الودائع المصرفية تحقيقاً لأهداف التنمية الاقتصادية في المملكة، ويشمل مجتمع البحث عملاء وموظفي البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية الذين تمّ التعرف على رغباتهم في إيداع نقودهم في البنوك التجارية، ونوعية الودائع التي يرغبون فيها، ومن أهمّ النتائج التي توصل إليها الباحث أن هناك ارتباطاً قوياً بين المتغيرات المستقلة والطلب على الودائع المصرفية، وأن للودائع المصرفية دوراً مهماً في تحديد سياسة البنوك الإقراضية، وأهمية نشر الوعي المصرفي بين الأفراد لجذبهم وتشجيعهم على إيداع أموالهم في البنوك التجارية من خلال التوسع في إعلانات البنوك التجارية عن طريق الوسائل الإعلانية المختلفة، و ضرورة أن تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي ببحث البنوك التجارية على التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمساهمة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية مع مراعاة تعليمات المؤسسة في منح الائتمان.

^١ بن عبود سلطان بن نايف عبد العزيز. (١٩٩٨) "الطلب على الودائع في المملكة العربية السعودية" جامعة الملك عبد العزيز.

٢. دراسة (عليقات)، (٢٠٠٣) بعنوان (العوامل المؤثرة على نسبة طلب العملة المتداولة إلى الودائع الجارية في الأردن):^١

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المحددة للعملة بالتداول كنسبة من الودائع لدى البنوك التجارية خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٠، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بشكل طردي بين دخل الفرد والودائع الجارية، ووجود علاقة بشكل طردي بين أسعار الفائدة والودائع الجارية، وعدم وجود علاقة بين التضخم والودائع الجارية.

٣. دراسة (العبيدي)، (٢٠٠٤) بعنوان (أثر التضخم على حسابات الودائع):^٢

تركزت الدراسة على الأثر الذي يحدثه التضخم في حسابات الودائع في مصرف الرافدين في العراق خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨. وتم التوصل من خلال البحث إلى أنه في حالة وجود موجودات نقدية في المصرف في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار تمثل خسائر عن العناصر النقدية لذلك على المصرف التقليل قدر الإمكان من هذه الموجودات في ظل ظروف التضخم. أما في حالة وجود مطلوبات نقدية في المصرف في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار تمثل أرباحاً عن العناصر النقدية لذلك على المصرف قدر الامكان زيادة هذه المطلوبات في ظل ظروف التضخم.

٤. دراسة (أبو سمرة)، (٢٠٠٧) بعنوان: (تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة

الخصوم):^٣

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة مشكلة انخفاض حجم الودائع المصرفية في المصارف الوطنية التجارية الفلسطينية مقارنة مع المصارف الوافدة خلال الفترة من عام ١٩٩٦-٢٠٠٦، وتناقش العوامل المؤثرة في ذلك من خلال استطلاع آراء مديري المصارف التجارية الوطنية في سياسة الودائع التي يتبعونها ومدى جدواها في جذب ودائع العملاء. أما مجتمع الدراسة فقد كان مكوناً من ١١ مصرفاً بواقع ٧٢ فرعاً وأفراده من مديري العموم والفروع والدوائر ورؤساء الأقسام، وقد بلغ عددهم ٣٢١ موظفاً، وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة حجمها ١٣٥ موظفاً. وخلصت الدراسة إلى نتائج كان أهمها وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية والسمات المادية والشخصية للمصارف

^١.عليقات ضيف الله خلف. (٢٠٠٣) " العوامل المؤثرة على نسبة طلب العملة المتداولة إلى الودائع الجارية في الأردن، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

^٢.العبيدي ، صبيحة(٢٠٠٤): "اثر التضخم على حسابات الودائع" ، مجلة التقني المجلد ٢٢ العدد ٥، بغداد.

^٣.أبو سمرة رانية خليل حسان. (٢٠٠٧)" تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم" جامعة غزة.

التجارية الوطنية الفلسطينية والموقع، وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية و مستوى وحجم الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية الوطنية الفلسطينية، وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية و السياسات الرئيسة كالسياسات المتعلقة بالقروض والاستثمارات والنشاطات الأخرى وقوة المركز المالي للبنك، وجود سيولة جيدة وسمعة مالية جيدة، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية وبين مستوى النشاط الاقتصادي، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية وبين دفع معدلات أعلى للفوائد على الودائع.

٥. دراسة (أبو طوق)، (٢٠٠٩) بعنوان: (العوامل المؤثرة على نمو الودائع المصرفية في الأردن):^١

هدفت الدراسة التعرف على العوامل المؤثرة على نمو الودائع المصرفية، تتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي وتمت الدراسة على عينة مكونة من ١٨ مصرفاً وعينة من عملاء هذه المصارف، توصلت الدراسة، وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين أسعار الفائدة وحجم الودائع المصرفية، وجود أثر ذو دلالة بين سمعة المصرف وحجم الودائع المصرفية، وجود أثر ذو دلالة احصائية بين موقع المصرف وحجم الودائع المصرفية، وجود أثر ذو دلالة احصائية بين دخل الفرد على وحجم الودائع المصرفية.

٦. دراسة (عبد الفتاح)، (رفعت)، (٢٠١١) بعنوان (الفائدة وأثرها على تغيرات حجم الودائع):^٢

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل إلى مدى تأثير الفائدة من خلال التغيرات التي طرأت على حجم الودائع، تمت على مصرف الرافدين في العراق خلال الفترة الزمنية ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ، وخلصت إلى أن هناك علاقة خطية موجبة متوسطة القوة بين حجم الودائع وأسعار الفائدة خلال فترة الدراسة، وأن سعر الفائدة عامل مهم خاصة في الظروف غير العادية إضافة إلى أن للعامل الأمني دور مهم في زيادة حجم الإيداعات.

^١ .أبو طوق رنا. (٢٠٠٩) " العوامل المؤثرة على نمو الودائع المصرفية في الأردن"، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

^٢ .عبد الفتاح سعاد، رفعت عمار(٢٠١١) " الفائدة وأثرها على تغيرات حجم الودائع "مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد

٧. دراسة (عبد الرحمن)، (٢٠١٢)، بعنوان : (دالة الطلب على الودائع المصرفية):^١

تناول البحث موضوع دالة الطلب على الودائع المصرفية في السودان خلال الفترة من ١٩٨٢-٢٠١٠م) وتمثلت مشكلة البحث في كيفية تحديد نموذج قياس لدالة الطلب على الودائع المصرفية في السودان ويهدف البحث الى التعرف على العوامل التي تؤثر على الودائع المصرفية والعلاقة بين الودائع المصرفية كمتغير تابع وتلك العوامل المؤثرة كمتغيرات مستقلة ودرجة تأثيرها، اتبعت الدراسة النهج الوصفي التحليلي ومنهج الاقتصاد القياسي ، وكانت نتائج توجد علاقة ايجابية بين حجم الطلب على الودائع المصرفية والنتائج الحلى الإجمالي ، توجد علاقة ايجابية بين حجم الطلب على الودائع المصرفية وحجم التمويل المصرفي.

٨. دراسة (المدهون) (٢٠١٣)، بعنوان: (نموذج تقديري مقترح للتنبؤ بحجم ودائع العملاء في البنوك

التجارية):^٢

هدفت هذه الدراسة إلى التنبؤ بحجم ودائع العملاء في البنوك التجارية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتمت الدراسة على خمسة بنوك عاملة في القطاع المصرفي الفلسطيني خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين حجم البنك وحجم الودائع المصرفية، وجود علاقة طردية بين استثمارات البنك وحجم الودائع المصرفية، وجود علاقة طردية بين الاحتياطات وحجم الودائع المصرفية، وجود علاقة بشكل طردي بين الانتشار الجغرافي للبنك والودائع الجارية وعلاقة طردية بين عمر البنك وودائع التوفير فقط.

٩. دراسة (العلي) ، (قاسم) ، (٢٠١٣) بعنوان (قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على

النشاطات المصرفية الأساسية):^٣

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة على نشاطات المصارف التجارية الرئيسة في الصناعة المصرفية السورية المتمثلة بإدارة الودائع والسياسة الائتمانية، ومدى استجابة هذه النشاطات

^١ عبد الرحمن عبدالله محمد آدم. (٢٠١٢) " دالة الطلب على الودائع المصرفية"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

^٢ المدهون خالد محمد . (٢٠١٣) " نموذج تقديري مقترح للتنبؤ بحجم ودائع العملاء في البنوك التجارية"، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات.

^٣ العلي أحمد ، قاسم عبد الرزاق (٢٠١٣) " قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على النشاطات المصرفية الأساسية"، المجلد ٢٩ العدد ١، دمشق.

للتغيرات في المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع. تمت الدراسة على المصارف التجارية العاملة في سورية خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠، وخلصت إلى أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين وسطي سعر الفائدة المرجح والودائع المصرفية لأجل وكذلك ودائع التوفير، في حين لم ترصد الدراسة علاقة قوية بين وسطي سعر الفائدة المرجح والودائع تحت الطلب، كما دلت النتائج على وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية، على اختلافها، وحجم القروض المصرفية.

٢.٩.١ الدراسات باللغة الأجنبية:

١. دراسة Adaam Mousa Abu Baker (2009) بعنوان (تقدير محددات ودائع البنك في

الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٥) ١:

قام البحث بدراسة محددات الطلب على الودائع المصرفية في البنوك السودانية، وهدف البحث إلى تحديد العوامل التي تؤثر في محددات الطلب على الودائع المصرفية وإحالتها إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ويسعى إلى التعرف على محددات الطلب على الودائع المصرفية في السودان، وأفضل وسيلة لتقدير واتجاه العلاقة والقدرة على التنبؤ من تلك المعايير في المستقبل. وتستند فرضية البحث إلى وجود علاقة سببية بين الطلب على الودائع المصرفية ومحدداتها، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، لبناء نموذج يمثل سجل عائدات الطلب على الودائع المصرفية، ومن أهم النتائج وجود علاقة طردية بين الطلب على الودائع المصرفية و كل من الدخل القابل للتصرف، وعلاقة عكسية مع ارتفاع معدلات التضخم. وأوصت الدراسة على أهمية التمثيل الذاتي للبنوك بالإضافة إلى جذب المزيد من المدخرات ومن خلال تنويع المصادر، بالإضافة إلى طرق وأساليب تقديم الخدمات، وتمويل وتشجيع من الودائع المادية والمعنوية وهذا ينعكس بدوره على النشاط الاقتصادي.

¹. Abu Baker Adaam Mousa. (2009) " Estimation of Bank Deposits Determinants in the period 1975- 2005". Sustech university.

٢. دراسة Harald Finger (2009) بعنوان (محددات ودائع البنوك التجارية في لبنان):^١

بحثت هذه الورقة تجريبياً الطلب على ودائع المصارف التجارية في لبنان. فمع العجز المالي في لبنان ارتفع تمويل الودائع إلى حد كبير من قبل البنوك التجارية المحلية. ونمو الودائع هو متغير رئيس لتقييم ظروف التمويل الحكومي. فعلى المستوى الكلي، خلصت الدراسة إلى أن هناك عوامل داخلية مثل النشاط الاقتصادي والأسعار، والفرق بين الفائدة على الليرة اللبنانية والدولار الأميركي تؤثر في الطلب على الودائع، وكذلك العوامل الخارجية مثل الظروف والاقتصادية والظروف المالية وتوافر الأموال من دول الخليج. على المستوى الجزئي، نجد أنه بالإضافة، محدّدات متغيرات البنك، مثل المخاطرة للبنوك الفردية، ومخازن السيولة لديها، والتعرض للقرض، وهوامش الفائدة، لها تأثير كبير على الطلب في الودائع.

٣. دراسة Salome Tvalodze and Robert Tchaidze (2011) بعنوان (تشكيل الودائع في

جورجيا):^٢

حللت هذه الورقة سلوك الودائع الحقيقية في جورجيا في ١٩٩٦ - ٢٠٠٩ بواسطة نمذجة الطلب الحقيقي الواسع على الأرصدة النقدية ومعدل الودائع النقدية، وتشير النتائج إلى أن أهم العوامل التي أثرت في الودائع خلال تلك السنوات كان الدخل، وتطوير القطاع المالي، والتغيرات في العبء الضريبي، في حين أن التغيرات في أسعار الفائدة ومعدلات التضخم أدت دوراً ثانوياً فقط، وبالتالي أظهرت النتائج أهمية الأحداث السياسية لأنها تؤثر في الثقة بالقطاع المصرفي.

٤. دراسة Carlos D. Ramirez (2011) بعنوان (تأثير الأزمات المصرفية على نمو الودائع):^٣

تمت الدراسة باستخدام قاعدة بيانات شيدت حديثاً من إخفاقات البنوك الأمريكية للفترة ١٩٣٠-١٩٠٠، وباستخدام نموذج الانحدار ديناميكي لدراسة مدى تأثير عدم الاستقرار المصرفي على مستوى الدولة على نسبة الودائع. أشارت نتائج الدراسة إلى أن الفشل المصرفي خفض نسبة الودائع الحكومية بنحو

¹ Finger Harald. (2009) " Lebanon-Determinants of Commercial Bank Deposits in a Regional Financial Center. IMF Working Paper No. 09/195.

². Tvalodze Salome and Tchaidze Robert. (2011) " Deposit Formation in Georgia". International Monetary Fund.

³. D. Ramirez Carlos. (2011) " The effect of banking crises on deposit growth: State-level evidence from 1900 to 1930". Taylor & Francis

٠.٠٠٤٪ في المدى القصير و ما يقرب من ١٪ في المدى البعيد في ثماني ولايات التي اعتمدت نظم التأمين على الودائع خلال ١٩١٠، و هناك أدلة تشير إلى أن الأزمات المصرفية أثرت على نمو الودائع، وخلصت أيضاً إلى أن التأمين على الودائع قد قلل من آثار عدم الاستقرار على نمو الودائع المصرفية.

٥. دراسة (Gemedu, Wubitu)، (2012) بعنوان (تحديد العوامل المؤثرة على ودائع البنك

التجاري):^١

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة ودائع البنوك التجارية في إثيوبيا، خلال الأعوام من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١١، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين زيادة فروع البنك وحجم الودائع المصرفية، وعلاقة ايجابية بين سعر الفائدة وحجم الودائع المصرفية، وجود علاقة سلبية بين معدل التضخم وحجم الودائع المصرفية.

٦. دراسة Hassan, Olanrewaju Makinde، (2016) بعنوان : (تأثير سعر الفائدة على

الودائع المصرفية التجارية):^٢

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير أسعار الفائدة على الودائع المصرفية التجارية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٣ في نيجيريا، واستخدمت البيانات الثانوية المستمدة من النشرة الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي النيجيري والمكتب الوطني للإحصاء بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٣ وكشفت عن وجود علاقة سلبية بين أسعار الفائدة والودائع المصرفية التجارية ما يشير إلى أن أسعار الفائدة لم تكن مسؤولةً عن ودائع العملاء في البنوك التجارية في نيجيريا. أوصت الدراسة بأن تقوم البنوك التجارية بتوعية كافية لجذب المزيد من ودائع العملاء من خلال التثقيف بشأن قياس الفائدة التي ستتحقق لهم عند إيداع أموالهم لدى المصارف التجارية.

¹ . Wubitu Elias،Gemedu،،Factors Determining Commercial Bank Deposit، Addis Ababa University، Ethiopia.

² . Hassan, Olanrewaju Makinde. (2016) Effect of Interest Rate on Commercial Bank Deposits in Nigeria (2000–2013). New York, Paper ID: N644.

٧. دراسة Danish Ahmed , Mushtaq, Saba Siddiqui (2016) بعنوان: (تأثير أسعار

الفائدة على الودائع البنكية):^١

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير العوامل الدينية في قرار الادخار في البنوك، وتمت باستخدام بيانات ٥٥ دولة غير إسلامية و ١٥ دولة إسلامية من العام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣. وخلصت الدراسة إلى أن سعر الفائدة في الدول الإسلامية ليس له أي تأثير في الودائع المصرفية وأن العرض النقدي والتضخم لهما تأثير إيجابي كبير. ولكن في حالة الدول غير الإسلامية، فإن سعر الفائدة والعرض النقدي لهما تأثير إيجابي كبير في الودائع المصرفية، ولا يوجد تأثير للتضخم، وأوصت الدراسة الحكومات الإسلامية بالعمل على الحفاظ على معدل تضخم وعرض نقدي مقبولين بدلاً من النظر في أسعار الفائدة والعمل على تطوير سياسة الصيرفة الإسلامية من خلال دراسة سلوك المودعين.

٨. دراسة (Altin, Turhani, 2016) بعنوان (العوامل المؤثرة في سلوك الودائع في ألبانيا):^٢

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر المتغيرات المصرفية الكلية ودورها في تحديد سلوك الودائع في القطاع المصرفي الألباني، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، تمت الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٥، وخلصت الدراسة وجود علاقة بشكل سلبي بين معدل التضخم وحجم الودائع، وعلاقة ايجابية بين معدل البطالة وحجم الودائع، وجود علاقة بشكل سلبي بين سعر الفائدة وحجم الودائع، وجود علاقة ايجابية بين السيولة المصرفية وحجم الودائع، وعدم وجود علاقة بين حجم البنك وحجم الودائع المصرفية، وجود علاقة بشكل سلبي بين الازمات وحجم الودائع.

٩. دراسة (Andinet, Alemu, 2016) بعنوان (العوامل المؤثرة في تعبئة الودائع):^٣

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على تعبئة الودائع في القطاع الخاص بالبنوك التجارية في إثيوبيا، خلال الأعوام من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥ وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وعينة

¹ . Siddiqui Mushtaq, Saba , Danish Ahmed (2016) Effect of interest rate on bank deposits: evidences from Islamic and non-Islamic economies, University of Karachi, MPRA Paper No. 69245, Pakistan.

¹. Turhani, Altin (2016) " The Determinative Factors of Deposits Behavior in Banking System in Albania" , Academic Journal of Interdisciplinary Studies.

³. Alemu, Andinet(2016) " Factors Determining Deposit Mobilization Performance", Addis Ababa University.

الدراسة مكونة من ثلاثة عشر بنك في اثيوبيا، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ايجابية بين معدل الفائدة وحجم البنك والناجح المحلي الاجمالي وبين حجم الودائع المصرفية، وعلاقة ارتباط سلبية بين معدل التضخم وحجم الودائع المصرفية.

اتفقت أغلب الدراسات السابقة لوجود علاقة ايجابية بين كل من الوعي المصرفي وحجم البنك واسعار الفائدة ودخل الفرد وسيولة البنك وسياسات استثمار الأموال فيه وحجم الناجح المحلي وبين الودائع المصرفية، وعلاقة بشكل عكسي بين معدل التضخم والأزمات السياسية وحجم الودائع المصرفية، وخلصت دراسات أخرى لعدم وجود علاقة بين أسعار الفائدة وحجم الودائع المصرفية.

على الرغم من أهمية الدراسات السابقة لكن هذه الدراسة تختلف بـ :

تمّ ذكر العوامل المؤثرة في حجم الودائع وتمت إضافة متغير وهو سعر الصرف، كما تناولت الدراسة القطاع المصرفي في سورية إذ أنه لا يوجد دراسات تناولت هذا الموضوع سابقاً، إضافة إلى إجراء مقارنة بين فترتين من عام ٢٠٠٧-٢٠١١ ومن عام ٢٠١٢-٢٠١٦، وكلّ منهما تتمتع بظروف مختلفة.

الفصل الثاني: إدارة الودائع

سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتضمن تعريف الودائع وأنواعها إذ كانت في ستة أنواع رئيسية، بعد ذلك تم إجراء مقارنة بين ودائع المصارف التجارية وودائع المصارف الإسلامية، وانتهى المبحث الأول إلى الحديث عن استراتيجيات جذب الودائع. في المبحث الثاني تم البحث في طرق تسعير الودائع، وكانت في خمس طرق رئيسية، أما في المبحث الثالث فقد تمت دراسة العوامل المؤثرة على حجم الودائع المصرفية وقسمت إلى ثلاثة عوامل رئيسية: متغيرات تفسيرية، عوامل مؤثرة في حجم الودائع على مستوى المصرف، وعوامل مؤثرة في حجم الودائع على المستوى الوطني.

المبحث الأول: تعريف الودائع وأنواعها واستراتيجيات جذبها

١.١ تعريف ومفهوم الودائع:

إن المرحلة الأولى من مراحل إنتاج السلع المالية تتوقف على قدرة المصرف التجاري على جذب المدخرات والودائع من الجمهور الخارجي، إذ إن الودائع تمثل الجزء الكبير من موارد التي يمارس بها المصرف نشاطه وما رأس المال والاحتياطي إلا سند لهذه الموارد^١، فهي تشكل ما لا يقل عن ٩٠% من مجموع مصادر تمويله وحوالي ٧٥% من التزاماته.

ويتوقف الحجم الكلي للمصرف على قدرته على جذب أكبر عدد ممكن من المودعين، وكذلك زيادة إجمالي الودائع، وطبعاً عندما تقبل المصارف الودائع، فإنها تؤدي خدمة مهمة للاقتصاد الوطني، لأن في ذلك تسهيلاتاً لعمليات الدفع الناجمة عن التبادل التجاري وتشجيع الادخار واستخدام الأموال في المجالات الاقتصادية كافة.

وتحرص المصارف على تنمية ودائعها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري والتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية وتبسيط إجراءات التعامل، وعلى نحو عام فإن الودائع يتم الحصول عليها من الأفراد ومنشآت الأعمال والشركات وخصائص هذه الودائع تختلف من نوع لآخر حسب حجم الإيداع والطرف المودع.

ومن أجل حسن إدارة الودائع على المصرف أن يتعامل مع مسألتين أساسيتين^٢:

١. كيف يستطيع اجتذاب الودائع بأقل تكلفة ممكنة.

٢. كيف يستطيع ضمان وجود كمية كافية من الودائع دائماً، لتأمين احتياجات الإقراض والخدمات المالية الأخرى.

وتعمل إدارات المصارف على تعزيز ثقة المودعين بشكل دائم، لأن المودع عندما يقوم بإيداع الأموال في المصرف، فإنه يسعى للحصول على عائد ضمن مخاطرة معدومة، لذلك، فإن سلامة أموال المودعين يجب أن تكون ضمن أولوياته^٣.

^١. كنعان، علي، حمرة، محمد، إدارة المصارف، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١٦، ص ٢٦.

^٢. جبر، هشام، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٩١.

^٣. B.Charumathi, Banking and Indian Financial System, Kalapet, Pondicherry University, 2013, p51

تعريف الودائع :

الودائع هي تلك المبالغ المصرح عنها بأي عملة كانت والمودعة لدى المصرف والواجبة الأداء عند الطلب أو بعد إشعار أو في تاريخ استحقاق معين^١.
ويجب الانتباه إلى أن الودائع لا تتضمن ما يلي:

١. المبالغ المودعة بالعملة المحلية على شكل تأمينات مقابل فتح الاعتمادات المستندية.
٢. المبالغ المودعة لقاء إصدار كفالات.
٣. العملات الأجنبية المودعة لدى مصرف محلي كغطاء للاعتمادات المستندية المفتوحة.
٤. ودائع فرع أحد المصارف المحلية لدى فرع آخر من المصرف نفسه.

ويمكن تعريفها أيضاً :

بأنها اتفاق بمقتضاه يدفع المودع مبلغاً من المال للمصرف بوسيلة من وسائل الدفع، وينبني على ذلك خلق وديعة تحت الطلب أو لأجل يحدد بالاتفاق بين الطرفين، وينشأ عن ذلك التزام مصرفي بدفع مبلغ معين من وحدات النقود للمودع أو لأمره تحت الطلب أو حينما يحل الأجل^٢.
ويضم التعريف السابق عدة عناصر أهمها :

١. وجود طرفين للاتفاق هما: العميل (شخص طبيعي أو اعتباري) والمصرف.
٢. مبلغ الوديعة الذي يودعه العميل لدى المصرف.
٣. مدة الوديعة المصرفية.
٤. إمكانية استرداد العميل الوديعة والتزام المصرف بالرد.

ويهتم العملاء بإيداع حساباتهم في المصارف و ذلك لتوقع الحصول على بعض الفوائد أهمها :

١. توفير عنصر الحماية والأمان، بسبب قيام المصرف بتحمل عنصر الخطر نيابةً عن العميل، وهذا طبعاً بالإضافة إلى قيام البنك المركزي بالرقابة على نشاط المصارف وتغطية الخسائر المتوقعة.

^١. شماع ، خليل ، أساسيات العمليات المصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، دمشق ، ص ٤٨٥ .

^٢. أنور سلطان ، محمد سعيد ، إدارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٢٣١-٢٣٢ .

٢. تقديم مجموعة من الخدمات التي يحتاجها العميل صاحب الحساب الجاري أو لأجل مثل : الحصول على الائتمان وإدارة أنشطة العميل وسداد الالتزامات.

ويتمتع قسم الودائع بأهمية كبرى لأنه:^١

١. يقع هذا القسم عادة في مواجهة العملاء، وهو أول قسم يشاهده العملاء عند حضورهم للمصرف،

كما أن معظم أوقات العملاء تقريباً يتم قضاؤها في هذا القسم.

٢. بداية تعامل العميل مع المصرف تبدأ من قسم الودائع.

٣. إن طبيعة العمليات التي يقوم بها هذا القسم تعتبر حيوية وضرورية ومهمة لكل عميل.

٤. إن أكبر عدد من العملاء يتركز في هذا القسم.

وتتلقى المصارف الودائع بطرق متعددة، وينشأ التزام المصرف بفتحها لحظة تسلمها. والطرق التي تصل عن طريقها الودائع إلى المصرف هي:^٢

١. نوافذ الإيداع .

٢. أقسام البنك الأخرى : مثل قسم القروض فبدلاً من إعطاء المقترض قيمة القرض الممنوح له

نقدًا يُفتح له حساب ويتم إيداع الأموال فيه ويبقى تحت تصرفه.

٣. الحوالات الداخلية والخارجية.

٢.١ أهمية الودائع بالنسبة للمصارف:

تتجلى أهمية الودائع بالنسبة للمصارف في الآتي:

١. مصدر من مصادر الإقراض:

تعد الودائع مصدراً أساسياً لمنح القروض في المصارف، إذ إن المصرف يقبل الودائع من الأفراد أو منشآت الأعمال أو الحكومة، وبعدها يقوم بمنحها على شكل قروض (الدور التقليدي للبنوك)^٣.

^٢. حبش ، محمد، مبادئ أساسية للعمليات المصرفية ، مركز التدريب والتأهيل المصرفي، دمشق، ص٢٧.

^٢.عبد الحميد ، عبد المطلب ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٧.

³ .Mohammad, Namazi, Salehi,, Mahdi, The Role of Inflation in Financial Repression: Evidence from Iran, World Applied Sciences Journal 11 ,2010, p2.

٢. تستطيع المصارف تحقيق أرباح باستخدام الودائع (أموال الغير):

بالنظر إلى ميزانية أي بنك يلاحظ أن نسبة رأس المال قليلة بالنسبة الى المطالبين وبالتالي فإن الودائع تشكل القسم الأكبر للمصرف لمنح القروض أو استثمارها في أي مجال، لذا فهي تمثل المصدر النهائي لأرباح المصرف ونموه.

٣.١ أنواع الودائع:

شهدت هياكل الودائع في الآونة الأخيرة تبدلات سريعة، فقد أدى تحرير المصارف من القيود في الكثير من دول العالم والطلب المتزايد في الأسواق على الودائع ذات الفائدة إلى تبدلات جذرية في هيكل الودائع، وهذه التبدلات أدت إلى زيادة حساسيتها تجاه أسعار الفائدة وزيادة تقلبات الأخيرة وارتفاع تكلفتها، وهناك أنواع عدة من الودائع يحصل عليها المودع وهي تختلف من بلد لآخر.^١

نبدأ ب :

١.٣.١ الودائع حسب آجالها:

يمكن تبويب الودائع حسب آجالها كالآتي: تحت الطلب (جارية)، وتوفير، وثابتة (لأجل)، شهادات إيداع.

١. الودائع تحت الطلب (الجارية) :

تعد من أقدم الخدمات التي تقدمها المصارف ومؤسسات الإيداع الأخرى، وتركز على القيام بواجبات الدفع نيابةً عن العملاء^٢، ويمكن سحبها من المصرف من دون سابق إشعار، وتعد من أكثر أنواع الحسابات استخداماً، وتؤلف واسطة لتنفيذ المعاملات الجارية لأنها تستعمل وسيلةً للدفع في أداء المدفوعات، وتستعمل الشيكات لغرض تحويل ملكية هذه الودائع من مالك لآخر، ولا تدفع فائدة صريحة على هذه الودائع، غير أن المودع يمكن أن يتحمل جزءاً من تكلفة خدمات الإيداع، كأن يُطالب بشراء دفتر شيكات أو يدفع أجراً عن الشيكات المسحوبة إذا زاد عددها على عدد معين، وهذا النوع يأتي في المرتبة الأولى من حيث حجمها كمصدر من مصادر حصول المصارف التجارية على الأموال^٣.

وتستخدم هذه الودائع في:^٤

١. سداد المدفوعات نيابةً عن زبائن المصرف.

^١. Rachmawati , Erna , Syamsulhakim , Ekki , Factors Affecting Mudaraba Deposits in Indonesia , Department of Economics Padjadjaran University , Indonesia , 2004, p 2.

^٢ . Rose, Peter, Bank Management & Financial Services, North America ,2006, p 391.

^٣. كتعان، علي ، حمرة، محمد، إدارة المصارف، مرجع سابق، ص٢٦.

^٤. جبر ، هشام ، إدارة المصارف ، مرجع سابق ، ص١٩٢.

٢. تنفيذ عمليات السحب التي يقوم بها المودع، وتنفيذ أوامره للمصرف بالسماح لمن يفوضه بسحب مبلغ من حسابه.

٣. تزويد صاحب الحساب بخدمات المدفوعات، والحفظ الأمين ومسك الحسابات للعمليات كلها التي تتم بوساطة الشيكات.

خصائص الودائع تحت الطلب :

١. تستخدم للأغراض التجارية.
٢. يتم السحب بوساطة الشيكات.
٣. أرصدها لا تستحق أي فائدة .
٤. تصدر لأصحاب هذه الحسابات كشوفات دورية أو حسب الطلب.

٢. ودائع التوفير :

هي الأموال التي تودع لقاء فائدة يدفعها المصرف، وهي إما أن تكون قابلةً للسحب و إما أن تكون كذلك بعد إشعار قصير، وتهدف هذه الودائع إلى جذب وتجميع المدخرات من صغار المدخرين (الذين يريدون كسب بعض الدخل من دون التعرض لمخاطر رأسمالية)^١، عن طريق إصدار دفاتر توفير للعملاء (سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية) لاستخدامها في الإيداع والسحب واحتساب الفوائد المتراكمة دورياً. ومن وخصائص هذا الحساب :^٢

١. يستطيع كل فرد من أفراد المجتمع فتح حساب توفير لدى أحد المصارف.
٢. إذا أراد العميل أن يسحب جزءاً من حسابه فإنه لا يستطيع أن يستخدم دفتر شيكات، كما في الحسابات تحت الطلب، بل يجب أن يحضر شخصياً إلى البنك لإتمام العملية.
٣. يحصل هذا النوع من الحسابات على فائدة ضمنية تقيد لحساب العميل، ويكون سعر الفائدة المعطى أقل من سعر الفائدة على الودائع الآجلة.

^١ . Yusoff , Remali , Wilson , Rodney , An Econometric Analysis of Conventional and Islamic Bank Deposits in Malaysia, international association for Islamic economics, 2005, vol 9 , p 33.

^٢ . حبش ، محمد ، مبادئ أساسية للعمليات المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٣٥-٣٦.

٤. إن القاعدة الجماهيرية لهذا النوع من الحسابات، تعدّ قاعدةً عريضةً بالنسبة للأفراد (لا وجود للأشخاص المعنويين بالنسبة لهذا النوع).

٣. الودائع الآجلة :

هي الودائع التي لا تسحب إلا بعد مضي أجل معين متفق عليه مسبقاً بين المصرف والمودع، ويزداد سعر الفائدة كلما زاد أجل الوديعة، وتعدّ الودائع الآجلة إضافةً إلى حسابات الادخار والتوفير أحد المصادر الأساسية للأموال التي يقوم المصرف بتحويلها إلى أموال قابلة للإقراض أو التي يقوم المصرف بتحويلها إلى استخدامات تظهر في جانب الأصول.^١

ويتضح أن هذا النوع من الودائع يمتاز بالمردود العالي مقابل التضحية بأي فرصة بديلة للتوظيف قد تتاح ضمن أجل الوديعة. وفي حال طلب المودع سحب وديعته قبل موعد الاستحقاق يحقّ للمصرف أن يختار بين عدم الدفع حسب الاتفاق، أو التساهل والدفع، وعلى الأغلب تميل المصارف إلى البديل الثاني في الظروف العادية حتى لا تسيء إلى سمعتها، وفي هذه الحالة قد تضع المودع أمام بدلين هما:

(١) : إما أن يسحب الوديعة ويخسر الفوائد.

(٢) : وإما أن يقترض من المصرف بضمان وديعته ويسعر فائدة أكبر من الفائدة التي يتقاضاها من المصرف على وديعته.^٢

خصائص هذه الحسابات :

١. تحصل على فائدة مجزية تختلف حسب مدة الإيداع ومقدار المبلغ المودع.

٢. يستطيع المصرف أن يستثمرها، فهي مربوطة لفترات معينة و استحقاقاتها معروفة مسبقاً، وتالياً فهي تسهل الموازنة بين المطلوبات والموجودات وإدارتها بشكل جيد.

٣. لا يعطى صاحب الحساب دفتر شيكات، أي لا يستطيع السحب إلا بشكل شخصي.

٤. تشترط المصارف حداً أدنى لفتح هذه الودائع.

وهذا النوع يأتي في المرتبة الثانية من حيث حجمها كمصدر من مصادر حصول المصارف التجارية على الأموال.^٣

^١. الأنصاري ، أسامة عبد الخالق إدارة البنوك التجارية والإسلامية ، القاهرة، ص. ١٥٦.

^٢. الصيرفي ، محمد ، إدارة المصارف، دار الوفاء للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٧ ، ص ٣٨.

^٣. كنعان، علي ، حمرة، محمد، إدارة المصارف، مرجع سابق، ص ٢٨.

٤. شهادات الإيداع:

بدأت المصارف اعتباراً من سنة ١٩٦١ بإصدار شهادات الإيداع، وكانت الولايات المتحدة أول من أصدرها، وهذه الشهادات هي في الواقع ودائع لأجل يكتسب حاملها الفوائد حسب المدة المتفق عليها، وفي الوقت نفسه تتمتع بالقابلية للبيع.

ويمكن تعريفها : بأنها وثيقة استثمار قابلة للتداول لكونها للحامل أو متضمنة شرط الإذن، يصدرها المصرف ويشهد فيها أن مبلغاً من المال قد أودع لديه لأجل محدد، يتعهد برده في موعد استحقاق هذا الأجل مع فوائده المتحققة عليه^١.

مزايا شهادة الإيداع :^٢

- الضمان: إذ إن شهادة الإيداع هي التزام مالي مباشر مع المصرف المصدر بالنسبة لكل من القيمة الإسمية والفائدة المستحقة عليها.
- السيولة: إن شهادات الإيداع قابلة للتداول بحرية، ويمكن بيعها قبل الاستحقاق في السوق الثانوية بسعر الفائدة الرائج الذي تحدده أوضاع السوق النقدية، كما أن هذه الشهادات تمتاز بسريتها إذ إن المشتري يعرف البائع الأخير فقط.
- المرونة: يمكن إصدار شهادات الإيداع التي تستحق في التاريخ الذي يناسب كلاً من المصدر والمقرض.

مما سبق يمكن القول إن شهادات الإيداع تطور لمفهوم الوديعة البنكية التقليدية، ويستطيع معها المستثمرون في الظروف المناسبة الاستفادة من فروقات الربح لشراء شهادات إيداع تستحق في تواريخ غير التواريخ التي يحتاجون إلى أموالهم فيها و إعادة بيع هذه الشهادات قبل استحقاقها.

^١. حبش ، محمد ، مبادئ أساسية للعمليات المصرفية ، مرجع سابق، ص ٣٧

^٢. حبش ، محمد ، مبادئ أساسية للعمليات المصرفية ، مرجع سابق، ص ٣٨.

٢.٣.١ الودائع، حسب حجمها أو، حسب شرائح المودعين:

يعد هذا التصنيف من الأسس الحديثة في تبويب الودائع، ويقسم إلى ودائع تجزئة و ودائع جملة.^١

١. ودائع التجزئة:

هي الودائع الواردة من المودعين في القطاع العائلي والمنشآت الصغيرة متوسطة الحجم الأكثر قرباً من حجم المنشآت الصغيرة، وتأخذ شكل ودائع جارية وودائع التوفير وأنواع متعددة من شهادات الإيداع.

٢. ودائع الجملة:

يمكن تبويب ودائع الجملة في ثلاثة أنواع رئيسة هي:

أ- الودائع التجارية والصناعية: تؤلف هذه الودائع كمجموع أعلى نسبةً من ودائع المصارف المعاصرة، وتضم ودائع منشآت القطاع العام، والمصدر الثاني المهم للودائع بالجملة يأخذ شكل شراء المنشآت التجارية والصناعية لشهادات الإيداع المتداولة.

ب- ودائع الأجهزة الحكومية: وهي تنقسم إلى مجموعتين هما: الحكومة المركزية من جهة، والحكومات المحلية والبلدية من جهة أخرى:

- ودائع الحكومة المركزية : تحتفظ المصارف (إلى جانب البنك المركزي) في العديد من الدول بحسابات لمصلحة الحكومة المركزية، وتنشأ الودائع الحكومية هنا من قيام المصارف بجمع الضرائب المختلفة والاستقطاعات، وحصيلة بيع أدوات المديونية الحكومية (وخاصة حوالات الخزينة وسندات الادخار).

- ودائع الحكومات المحلية والبلديات: كما تحتفظ المصارف بودائع الحكومات المحلية والبلديات على شكل ودائع جارية، ودائع لأجل، ذات فائدة، وهي ترتبط بالخدمات التي تقدمها المصارف.

ت- ودائع المؤسسات المالية الأخرى، وبخاصة المصارف المراسلة: تنشأ أرصدة المصارف المراسلة في سوق الخدمات والمعاملات بين المصارف، فالمصارف تحتفظ بأرصدة فيما بينها مقابل الخدمات التي تحصل عليها.

^٢. الشماع ، خليل ، أساسيات العمليات المصرفية ، مرجع سابق ، ٤٦٤.

٣.٣.١ الودائع من حيث النشاط الاقتصادي للمودعين:

١. ودائع المشروعات التجارية:

تتصف هذه الودائع بتقلب أرصدها تبعاً للتقلب في ظروف النشاط الذي تمارسه^١، لذلك، من الطبيعي دراسة أوضاعها حتى يمكن التعرف على توقيتات السحب المتوقعة خلال المدى الزمني للموازنة التي تعدها الإدارة المختصة لوضع الاستراتيجيات الخاصة لتوفير السيولة لها ووظيفتها.

٢. ودائع المشروعات الصناعية :

ترتبط هذه الودائع بالدورة الإنتاجية لها، فمع بدء هذه الدورة تزيد حركة السحب والتحويلات من حسابات هذه المشروعات، لتمويل المشتريات اللازمة من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والأجور....، ومع انتهائها تزيد حركة الإيداع نتيجة زيادة حركة المبيعات النقدية وتحصيل ذمم المدينين^٢.

٣. ودائع المشروعات الزراعية :

ترتبط حركتها بالدورة الزراعية، ففي بدايتها تزيد المسحوبات فنقل الأرصدة، ويحدث العكس عند بيع المحاصيل. من ناحية أخرى، قد يحدث سحب منتظم أو موسمي للمزارعين لمواجهة المسحوبات الشخصية (مثل الدخول للمدارس ، الأعياد).

٤. ودائع المشروعات الخدمية :

مثل ودائع الفنادق ومؤسسات النقل والسياحة وهنا نلاحظ، خلافاً للمسحوبات العادية لهذه الأنشطة، أنها تحتاج لسحب مبالغ كبيرة من ودائعها لتغطية بعض نفقاتها الرأسمالية مثل تغطية عمليات التجديد والتوسع، كذلك نجد بالنسبة لبعضها ارتفاعاً واضحاً ومستمراً في حركات السحب والإيداع في مواسم معينة.

٥. ودائع أصحاب المهن الحرة والعاملين :

مثل ودائع الأطباء والمحامين وغيرهم من أصحاب المهن، و تتسم هذه الودائع بالاستقرار وبالأزدياد. أما رواتب الموظفين التي تحول إلى المصارف فتتسم بالسحب مباشرة بعد إيداعها في المصرف.

١. أنور سلطان ، محمد سعيد ، إدارة البنوك ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩.

٢. حنفي ، عبد الغفار ، قياقص رسمية زكي ، الأسواق المالية والمؤسسات المالية الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص

هذه الودائع تخضع في حركتها لاعتبارات نفسية وشخصية، قد يتعذر تفسيرها أو التنبؤ بها، لكنها تتذبذب في حدود معينة لا تتجاوزها.

٤.٣.١ الودائع حسب الملكية:^١

١. ودائع القطاع الخاص :

وهي تشكل ما يزيد على ٨٠% من الودائع، وتتكون من ودائع منشآت الأعمال وودائع الأفراد، وتشمل: ودائع تحت الطلب و ودائع لأجل. وطبعاً، أهم أنواع الودائع بالنسبة للقطاع الخاص في البنوك التجارية هي الودائع تحت الطلب.

٢. ودائع القطاع العام :

الحكومة تحتفظ بحساباتها الجارية لدى البنك المركزي، لكن في بعض دول العالم، فإن الحكومة تحتفظ بحساب جاري الضرائب والقروض لدى المصارف، وأحياناً تقوم الحكومة بحفظ جزء من الودائع الناتجة من تحصيل الضرائب بصورة ودائع لأجل.

٥.٣.١ الودائع حسب المصدر:

١. الودائع الأولية:

وهي الودائع الأولية التي تودع في المصرف عند افتتاحه أو التي تودع أول مرة من قبل الجمهور والشركات والمؤسسات، سواء كانت حكومية أو أهلية وقبل القيام بتوظيفها.

٢. الودائع المشتقة:

وهي التي تنتج عن قيام المصرف بقبول الودائع وتوظيفها، وتتأثر عادة بالودائع الأولية، ونسبة الاحتياطي التي يفرضها المركزي، وتتفرد المصارف التجارية عن غيرها بقدرتها على خلق الودائع لسببين:^٢

١. قدرتها على دفع قيمة الودائع عند الطلب، بسبب ما تحتفظ به من سيولة .

٢. استمرار الطلب على القروض من المصرف التجاري.

^٢. جبر ، هشام ، إدارة المصارف ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ .

^٢. جبر ، هشام ، إدارة المصارف ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .

٦.٣.١ الودائع حسب سلوكها:

تقسم إلى وودائع مستقرة و وودائع نشطة ^١.

١. الودائع المستقرة :

وهي الودائع التي يكون رصيدها مستقراً نسبياً، وتغلب عليها الطبيعة الادخارية.

٢. الودائع النشطة :

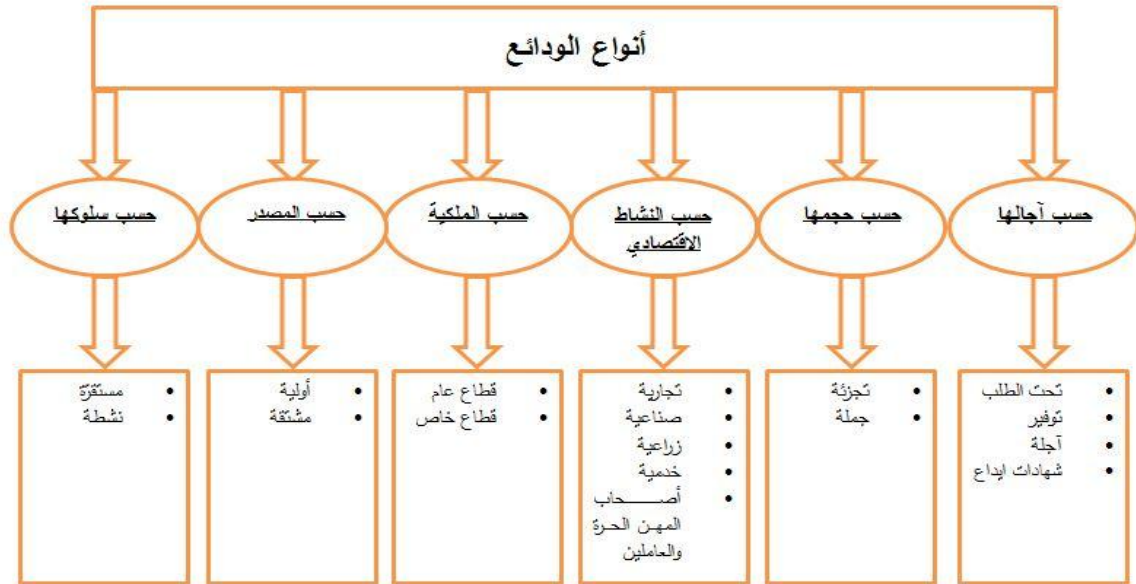
وهي الودائع التي يكون رصيدها غير مستقر نسبياً لكثرة عمليات السحب والإيداع.

ودراسة الودائع في المصرف وتحديد ما إذا كانت مستقرة أو نشطة أمر ضروري حتى يستطيع المصرف توظيف هذه الأموال في الألفية المناسبة التي تتوافق مع آجال الودائع، أي إن الودائع النشطة يجب أن توظف في استثمارات قصيرة الأجل و ذات سيولة عالية .

وهناك تقسيمات أخرى للودائع :

مثل (ودائع المقيمين، وودائع غير المقيمين) ، (ودائع بالعملة المحلية، وودائع بالعملة الأجنبية).

الشكل (١) أنواع الودائع في المصارف التجارية (من إعداد الباحث)



^١. أبو سمرة ، رانية خليل حسان ، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم ، جامعة غزة، غزة ، ٢٠٠٧، ص

٥.١ استراتيجيات جذب الودائع:

لأن الودائع تعد قوام حياة المصارف، لذلك تسعى الأخيرة وباستمرار إلى تنمية ودائعها، وفي سعيها لذلك تقوم بتشجيع المودعين من خلال استراتيجيتين:

١.٥.١ استراتيجية المنافسة السعرية:

تتمثل هذه الاستراتيجية بدفع معدلات فائدة أعلى للمودعين، وعلى الرغم من أهمية هذه الاستراتيجية ليس في النشاط المصرفي فحسب بل في معظم مجالات النشاط الاقتصادي فإن القوانين والتشريعات تعطي البنك المركزي وحده الحق وتحديد سعر الفائدة التي تدفع على ودائع التوفير أو الودائع الآجلة فقط. ومن أهم أسباب عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية ما يأتي:^١

١. الحد من ارتفاع تكلفة الأموال :

تتحمل المصارف التجارية مصاريف متعددة نتيجة لإدارتها الحساب الجاري، منها تكاليف تحصيل المستحقات و تكاليف سداد المطلوبات، لذا عند السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إدارتها، الأمر الذي يضطر معه المصرف الى البحث عن فرص استثمارية يتولد عنها معدلات عالية للعائد، وعلى الأغلب تكون ذات مخاطر عالية قد تهدد في النهاية مستقبل المصرف، و عليه، فإن عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية يقلل من تكلفة الأموال.

٢. الحد من زيادة المنافسة بين المصارف :

إن دفع الفوائد على الودائع الجارية قد يؤدي الى حالة تنافسية بين المصارف، فترتفع بذلك معدلات الفائدة عليها أملاً في الحصول على حصة مناسبة منها، و هذا يؤدي الى زيادة تكلفة إدارة تلك الودائع، ما قد يدفع المصارف الى استثمار جزء من أموالها في مجالات أكثر مخاطرةً و سعياً وراء تحقيق عائد يكفي لتمويل تلك التكاليف.

٣. الحد من ارتفاع الفوائد على القروض :

كذلك، قد يؤدي السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية الى زيادة الفوائد على القروض الممنوحة، و الذي يترتب عليه انخفاض الطلب عليها، ومن ثمّ تأثر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين أن عدم دفع الفوائد على تلك الودائع ينجم عنه تخفيض تكلفة الاموال، الأمر الذي يشجع المصارف على

^١.محمد شفيق، أحمد عبد المنعم ، مدخل في إدارة البنوك ، جامعة بنها ، مصر ، ٢٠٠٨، ص٧٨.

تخفيض معدلات الفوائد على قروضها الممنوحة للزبائن، التي لها تأثيرات ايجابية في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلد المعني.

٤. الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة الى المدن الكبيرة:

تتمتع المصارف التي تمارس عملها في المدن الكبيرة ذات الأنشطة التجارية والاقتصادية المتنوعة بفرص أكبر مقارنة بعمل المصارف في المدن الصغيرة، وعليه، فإذا سمح بدفع الفوائد على الودائع الجارية، فإن المصارف في المدن الكبيرة تكون أكثر قدرة و استعداداً لدفع فوائد عالية على تلك الودائع مقارنة مع المصارف التي تتركز في المدن الصغيرة، وهذا يعني أن المدن الكبيرة سوف تصبح مناطق جذب لهذه الودائع في حين تصبح المدن الصغيرة مناطق طرد لها، ما سيؤثر على التنمية الاقتصادية فيها^١.

٢.٥.١ استراتيجية المنافسة غير السعرية:

تتمثل هذه الاستراتيجية بتقديم خدمات جيدة و بأسعار تنافسية، أي إنها لا تقوم على دفع فوائد على الودائع، وإنما تستند إلى مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة للزبون^٢، والتباين الموجود بين المصارف في مستوى جودة الخدمات المقدمة للزبون ونوعها و تكاليف تقديمها يزيد من احتمالات نجاح هذه الاستراتيجية، لذلك على إدارة المصارف العمل، وبشكل دائم، على دراسة وفهم الاحتياجات والتطلعات الحقيقية للعملاء على نحو لا تتناسب فقط مع السوق الحالية فحسب، بل مع السوق المحتملة المستقبلية^٣.

ومن أهم الخدمات المصرفية التي يمكن أن يعتمد عليها المصرف في جذب المزيد من الودائع:

١. تحصيل مستحقات المودعين :

يعد نشاط تحصيل مستحقات المودعين من بين الأهداف المهمة التي يسعى الجهاز المصرفي الى توسيعها وتطويرها، لأنها تعمل على تقليل تداول النقود بين الأفراد، فالمصرف يستطيع تحصيل هذه المستحقات من دون الحاجة الى استخدام النقود عن طريق إجراء المقاصة بينه وبين المصارف الأخرى التي عليها التزامات تجاه زبون المصرف المعني.

^١ . د. هندي ، منير إبراهيم ، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال ، مرجع سابق ، ص ٧٠.

^٢ محمد شفيق ، أحمد عبد المنعم ، مدخل في إدارة البنوك ، مرجع سابق ، ص ٨٠.

^٣ . Machona, Vincent , Kaseke, Nyasha , Deposit-attracting strategies in the financial sector, University of Zimbabwe, Zimbabwe, 2013 ,vol 9 , p 37.

ونظراً لتباين المصارف في سرعة تحصيل الصكوك وفي مقدار ما يتحمله الزبائن من تكاليف تحصيل الصكوك و وسائل السداد الأخرى، فإن المصرف الذي يتميز بسرعة عمليات تحصيل المستحقات للزبائن وتقليل التكاليف التي يتحملونها يكون له قدرة أكثر من غيره على جذب الودائع .

٢. سداد المدفوعات نيابة عن الزبون :

تقدم المصارف خدمات مصرفية تتمثل في سداد قيمة الصكوك التي حررها المودع لمصلحة الغير، و في سداد بعض المطلوبات المستحقة عليه عندما يتقدم بها الدائنون من دون الحاجة لتحرير صكوك، كقائمة الهاتف وأقساط الإيجار وبعض قوائم الشراء .

إن قيام المصرف بهذه المهمة يجعل الزبون مطمئناً إلى أن المصرف سيقوم بسداد ما عليه من مستحقات في مواعيدها، ما يوفر عليه الكثير من الوقت والجهد الذي كان عليه أن يبذله إذا ما لجأ الى طريق آخر للسداد، وإلى جانب تلافي ما قد يتعرض له الزبون من غرامات تأخير اذا لم يتنبه لسداد الالتزامات في مواعيدها المحددة، وبالتالي فإن المصارف التي تتمتع بقدرة أسرع على القيام بذلك تستطيع جذب الودائع إليها أكثر من غيرها.

٣. استحداث أنواع جديدة من الودائع :

تسعى المصارف باستمرار الى استحداث أنواع جديدة من الودائع، وذلك في حدود تشريعات الدولة التي تعمل فيها، فهناك على سبيل المثال شهادات الإيداع .

إن المصارف التي تستحدث أنواعاً جديدة من الودائع، يعني أنها تمتلك القدرة على الابتكار والتطور، وهو مؤشر على كفاءة وحيوية المصرف، ومن ثم فإن هذا سيؤدي الى زيادة إقبال المودعين عليها مقارنةً بتلك التي لا تمتلك القدرة على ذلك^١.

٤. سرعة أداء الخدمة :

تسعى المصارف إلى استخدام أحدث الأساليب والوسائل التقنية في عملها كاستخدام الحاسبات الإلكترونية و أنظمة التحويل الإلكتروني المختلفة والتي كان لها دور كبير في تحسين مستوى الخدمة و الاقتصاد في الوقت و التكلفة التي تنطوي عليها عملية التحصيل و الصرف والإيداع.

وعلى الرغم من أهمية التكنولوجيا الحديثة في عمل المصارف، فإنها ليست الوسيلة الوحيدة لضمان سرعة أداء الخدمة للزبون، فهناك العنصر الإنساني، إذ أثبتت الدراسات الميدانية أن الكفاءة في أداء

^١ . الدوري ، مؤيد ، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر ، دار وائل لطباعة والنشر ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٢٢.

الخدمات المصرفية المختلفة تتوقف أساساً على كفاءة العاملين التي تعتمد بدورها على حسن اختيارهم و تدريبهم و إثارة دوافعهم نحو الأداء الجيد .

وعليه، فإن المصارف كلما تمكنت من استخدام أحدث الأساليب التكنولوجية، زادت من كفاءة أداء عملها واستطاعت أن تجذب أكبر عدد ممكن من الزبائن نحوها .

٥. التيسير على الزبائن :

تستطيع المصارف التيسير على الزبائن من خلال عدد من الخدمات التي تقدم لهم ، كاختيار موقع المصرف وفروعه في مناطق مناسبة للزبائن، أو إنشاء آلات الصرف الذاتي التي تعد من أكثر الوحدات الإلكترونية استخداماً في مجال الخدمة المصرفية، إذ ترتبط هذه الآلات بالحاسب الرئيس للمصرف، وتوزع في مناطق عدة لتيسير عمل الزبون، لذلك يمكن عدّ هذه الآلات بمنزلة فروع له .

وعليه، فإن قدرة المصرف على جذب المزيد من الودائع تزداد كلما تمكن من اختيار الموقع الملائم وتوسّع في إنشاء الفروع وآلات الصرف الذاتي واعتماد الأساليب والطرق التي تلبي حاجات الزبون بأقل التكاليف وأيسرها.

٦. خدمات تفضيلية للزبائن:

قد تعطي المصارف الأفضلية لزيائنها في العديد من الخدمات، كإعطائهم الأسبقية في الإقراض أو إقراضهم بمعدلات منخفضة، وكذلك قد تقوم بتقديم خدمات دعائية لمودعيها، سواء بالإعلان عن بضائعهم أو خدماتهم والدعاية لها، وقد تقوم المصارف بعرض بعض السلع للمودعين بأسعار منخفضة، إضافة الى تقديمها الهدايا الرمزية في المواسم والأعياد والمناسبات، رغبةً منها في جذب الودائع المصرفية.^١

٧. إدارة محفظة الأوراق المالية للعميل:

وتعني قيام المصرف بعمليات بيع أسهم وسندات يملكها العميل أو شراء ما يحتاجه منها، و كذلك تحصيل الفوائد والأرباح المتولدة عن هذه الاستثمارات، وعادةً يتقاضى المصرف عمولةً عن عمليات الشراء والبيع تقل عما كان ينبغي للعميل دفعه فيما لو لجأ مباشرة إلى السماسرة في سوق الأوراق المالية.

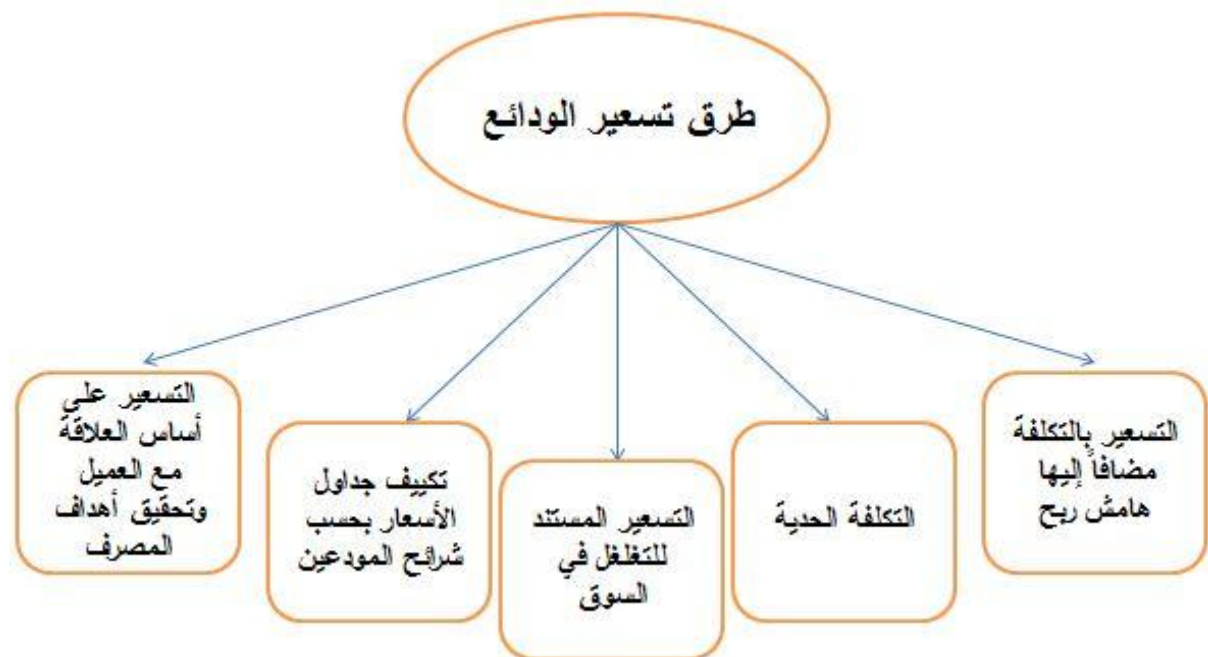
^١ . هندي ، منير إبراهيم ، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال ، مرجع سابق ، ص ٨٣.

المبحث الثاني: طرق تسعير الودائع

تحاول المصارف في عملية تسعير الودائع والخدمات المرتبطة بها أن توفّق بين ضرورة دفع أسعار فائدة مغرية لجذب الودائع واحتمال استنزاف أرباحها بسبب التكاليف العالية للودائع، وقد أدت المنافسة المحتدّة في السوق إلى تعقيد هذه المشكلة لأنها تؤدي إلى زيادة تكاليف الودائع، وتالياً تخفيض العوائد من استخدام الأموال، ففي حلبة الأسواق المالية المتنافسة يقل أثر المصرف الواحد في كيفية تحديد الأسعار، لأن السوق ذاته، وليس المصرف هو الذي يحدد الأسعار، وتجدر الإشارة إلى أن التسعير يمكن أن يكون بهامش ربح قليل أو حتى سالب بهدف تعزيز المبيعات الإجمالية أو تعزيز العلاقات مع العملاء على المدى الطويل.¹

من هنا، على إدارة المصرف اتخاذ القرار المناسب إما دفع أسعار الفائدة السائدة في السوق على الأقل لجذب الودائع وإما خسارتها للمنافسين الذين يدفعون هذه الأسعار أو حتى أعلى منها. لذلك، سوف نتعرف على طرق تسعير الودائع المصرفية والخدمات المرتبطة بها :

الشكل (٢) طرق تسعير الودائع (من إعداد الباحث)



¹ . Wruuck, Patricia, Pricing in retail banking, Deutsche bank research, Frankfurt 2013, p 9.

١.٢ تسعير الودائع بالتكلفة مضافاً إليها هامش الربح (التكلفة المرجحة بالأموال):

يتم هنا تسعير الودائع بمعزل عن القروض وغيرها من الخدمات، كما أن كل خدمة إيداعية تسعر بمستوى كاف لاسترداد كل أو معظم تكاليف تلك الخدمة.

بمعنى أنه وفقاً لهذه الطريقة في التسعير يتم تحميل الخدمة التكاليف الثابتة والمتغيرة مضافاً إليها هامش ربح قد يكون نسبةً معينة من التكاليف الإجمالية، ولتطبيق هذا الأسلوب لابد من تتبع سلوك التكاليف المتغيرة والثابتة.^١

ويمكن استخدام هذا الأسلوب في حال كان السوق يتمتع بالاحتكار الكامل أو أن الخدمة تتميز بعدم المرونة.

يتطلب تسعير الودائع بالتكلفة مضافاً إليها الربح إعداد الحساب الدقيق لتكلفة كل وحدة من خدمات الودائع بمفردها، ويتطلب هذه من المصرف حساب التكلفة التقديرية للأموال عن طريق:

١. حساب نسبة تكلفة كل مصدر من أموال المصرف (بعد تعديلها بالاحتياطي القانوني).
٢. ضرب كل نسبة تكلفة بالجزء النسبي لمصدر تمويل المصرف الذي يتم الحصول عليه من ذلك المصدر المحدد.
٣. جمع حصيلة الضرب للحصول على المتوسط المرجح لتكلفة أموال المصرف.

كما في المثال التالي:

نوع مصدر الأموال	المبلغ مليون وحدة نقدية	نسبة تكاليف العوائد
ودائع جارية	١٠٠	١٠%
ودائع توفير ولأجل	٢٠٠	١١%
اقتراض في السوق النقدي	٥٠	١١%
حقوق الملكية	٥٠	٢٢%
المجموع	٤٠٠	

استناداً للجدول السابق يمكن حساب المتوسط المرجح لتكلفة الأموال

^١ . شملخ ، ساطع سعدي ، العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ٢٠٠٨ ، ص ٤١.

الترجيح	تكلفة الأموال		التكوين النسبي لمصادر الأموال	المبلغ (مليون وحدة نقدية)	مصدر الأموال
٢.٥	%١٠	*	%٢٥	١٠٠	الودائع الجارية
٥.٥	%١١	*	%٥٠	٢٠٠	ودائع التوفير ولأجل
١.٣٨	%١١	*	%١٢.٥	٥٠	الاقتراض في السوق النقدي
٢.٧٥	%٢٢	*	%١٢.٥	٥٠	حقوق الملكية
%١٢.١٣			%١٠٠	٤٠٠	المجموع

أي أن التكلفة المرجحة للأموال ١٢.١٣% ولحسابها بشكل دقيق نأخذ الاحتياطيات النقدية المطروحة من أنواع الودائع المختلفة، لنفرض أن نسبة الاحتياطي القانوني والنقدية بالصندوق والفقرات برسم التحصيل تؤدي إلى تقليل الودائع الجارية بنسبة ١٥% و ٥% لودائع التوفير ودائع لأجل و ٢% للاقتراض في السوق النقدي بالتالي يمكن الحساب الدقيق لتكلفة الأموال كالتالي:

$$\begin{aligned}
& + \left[\frac{\text{تكاليف الفوائد}}{(100\% - \text{الاحتياطيات النقدية})} \right] * \left[\frac{\text{الودائع الجارية}}{\text{مجموع مصادر الأموال}} \right] \\
& + \left[\frac{\text{تكاليف الفوائد}}{(100\% - \text{الاحتياطيات النقدية})} \right] * \left[\frac{\text{ودائع التوفير و لأجل}}{\text{مجموع مصادر الأموال}} \right] \\
& + \left[\frac{\text{تكاليف الفوائد}}{(100\% - \text{الاحتياطيات النقدية})} \right] * \left[\frac{\text{الاقتراض بالسوق النقدي}}{\text{مجموع مصادر الأموال}} \right] \\
& \left[\frac{\text{تكاليف الفوائد}}{(100\%)} \right] * \left[\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع مصادر الأموال}} \right] \\
& + \left[\frac{11\%}{(15\% - 100\%)} \right] * \left[\frac{200}{400} \right] + \left[\frac{10\%}{(15\% - 100\%)} \right] * \left[\frac{100}{400} \right]
\end{aligned}$$

$$\%12.88 = 0.1288 = \left[\frac{\%22}{\%100} \right] * \left[\frac{50}{400} \right] + \left[\frac{\%11}{(\%2 - \%100)} \right] * \left[\frac{50}{400} \right]$$

هذا يعني أنه على إدارة المصرف في المثال أعلاه تحقيق عائد لا يقل عن ١٢.٨٨ % المتحقق من محفظة القروض والاستثمارات.

٢.٢ استخدام التكلفة الحدية لتحديد أسعار الفائدة على الودائع:

يرى العديد من المصرفيين أنه من الأفضل استخدام التكلفة الحدية (التكلفة المضافة اللازمة لجذب ودائع جديدة للمصرف) في تحديد أسعار الودائع والخدمات المرتبطة بها بدلاً من التكلفة المرجحة للأموال، لأن التعديلات المتكررة في أسعار الفائدة تقود إلى إرباكات وقرارات خاطئة، ما يجعل أسلوب تكلفة الأموال غير واقعي في التسعير.^١

ولمعرفة حجم الودائع الجديدة التي لابد من أن يسعى المصرف إلى اجتذابها لابد هنا من تحديد معلومتين مهمتين :

١. التكلفة الحدية اللازمة لتحريك الودائع من حجم معين إلى أعلى.
 ٢. نسبة التكلفة الحدية التي يعبر عنها بالنسبة المئوية اللازمة لحجم الودائع الجديدة التي تدخل المصرف.
- عندها، يمكن مقارنة نسبة التكلفة الحدية ونسبة الإيراد الحدي المتوقع تحقيقه من استخدام الودائع في القروض المضافة.

التكلفة الحدية = التغيير في مجموع التكلفة

$$= (\text{سعر الفائدة الجديد} * \text{مجموع الودائع الجديدة}) - (\text{سعر الفائدة السابق} * \text{مجموع الودائع السابقة})$$

نسبة التكلفة الحدية = التغيير في مجموع التكلفة / الودائع الجديدة .

^١ . د. شماع ، خليل ، أساسيات العمليات المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٥٠٦.

لنفرض أن أحد المصارف يتوقع الحصول على ٢٥ مليون وحدة نقدية من خلال منح المودعين بسعر فائدة ٧% وتقدر إدارة المصرف أنه إذا تمت زيادة السعر إلى ٧.٥% فإنه بإمكانها جذب ٥٠ مليون وحدة نقدية من الودائع الجديدة. أما إذا قدم للمودعين سعر ٨% فإن حجم الودائع سوف يزداد إلى ٧٥ مليون وحدة نقدية ويرتفع إلى ١٠٠ مليون إذا منح سعر ٨.٥% وإلى ١٢٥ مليون إذا منح سعر ٩%. وتتوقع الإدارة إمكانية استخدام هذه الأموال بسعر فائدة قدره ١٠% في السنة أي أن الإيراد الحدي ١٠%.

حجم الودائع المتوقع جذبها (مليون وحدة نقدية)	الفائدة التي يدفعها المصرف على الودائع الجديدة	تكلفة الفائدة التي يدفعها المصرف على الودائع الجديدة (مليون وحدة نقدية)	التكلفة الحدية للودائع الجديدة	نسبة التكلفة الحدية	الإيراد الحدي	الفرق بين الإيراد الحدي والتكلفة الحدية	مجموع الأرباح
٢٥	* ٧%	= ١.٧٥	١.٧٥	٧%	١٠%	٣%	٠.٧٥
٥٠	* ٧.٥%	= ٣.٧٥	٢	٨%	١٠%	٢%	١.٢٥
٧٥	* ٨%	= ٦	٢.٢٥	٩%	١٠%	١%	١.٥٠
١٠٠	* ٨.٥%	= ٨.٥	٢.٥	١٠%	١٠%	.	١.٥٠
١٢٥	* ٩%	= ١١.٢٥	٢.٧٥	١١%	١٠%	١-%	١.٢٥

وكما ذكرنا سابقاً فإن التكلفة إذا رفع المصرف سعر الفائدة من ٧% إلى ٧.٥% فإن التكلفة الحدية لهذا التغيير هي:

$$(٥٠ \text{ مليون} * ٧.٥\%) - (٢٥ \text{ مليون} * ٧\%) = ٣.٧٥ - ١.٧٥ = ٢ \text{ مليون}$$

$$\text{ونسبة التكلفة الحدية} = ٢ \text{ مليون} / ٢٥ \text{ مليون} = ٨\%$$

نسبة التكلفة الحدية ٨% وهي أعلى من متوسط سعر الفائدة البالغ ٧.٥% ذلك لأن المصرف يدفع ٨% ليس فقط على الودائع الجديدة، إنما يدفع النسبة ذاتها لكل المودعين.

يظهر لنا الجدول السابق أن المصرف يواصل تحسين مستوى أرباحه مازال الإيراد الحدي يفوق التكلفة الحدية وصولاً لسعر الفائدة على الودائع ٨.٥% مقابل نسبة إيراد حدي ١٠% و بعد هذا المستوى لا يستفيد المصرف من زيادة حجم ودائعه.

مما سبق يمكن القول فإن مدخل التكلفة الحدية يقدم معلومات مهمة لإدارة المصرف ليس فقط في مجال تحديد أسعار الفائدة على الودائع فحسب، بل كذلك عما إذا كان المصرف يواصل جهوده لاستقطاب الودائع الجديدة قبل أن تفوق التكاليف الإضافية الإيرادات الإضافية، فعندما تبدأ الأرباح بالانخفاض فإن

على إدارة المصرف إما البحث عن ودائع جديدة بتكلفة أقل أو أن تبحث عن قروض واستثمارات التي تحقق إيراد أعلى.

٣.٢ استراتيجية التسعير المستند إلى التغلغل في السوق:

يعدّ الهدف من هذه الاستراتيجية الحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة على النحو الذي يؤدي إلى زيادة الربحية في الأمد القصير عن طريق تقديم الخدمات بأسعار منخفضة تقل عن السائد في السوق أو منح أسعار عالية تفوق المعروض في السوق^١، بهدف جذب أكبر حجم ممكن من الودائع، وهنا تأمل الإدارة أن تكون الحصيلة زيادةً في حجم الودائع وما يرتبط بها من زيادة في حجم القروض، ما يحقق هامشاً صافياً من الفوائد بنسبة ضئيلة، أي هي استراتيجية الدخول إلى السوق ذات النمو السريع التي يسعى فيها المصرف إلى الحصول على أكبر حصة ممكنة.^٢

و قيام العميل باختيار المصرف الذي يتعامل معه يعدّ عمليةً مكلفةً، ولا تخضع للتغير المتواصل، كما أن العميل يحصل على حزمة من الخدمات المصرفية، وليس خدمة واحدة، فالعلاقة الإيداعية هي علاقة متواصلة بين العميل والمصرف، فإذا منح المصرف أسعاراً فائدة على ودائع العملاء تقلّ عن الأسعار السائدة في السوق، فإن التكلفة المرتفعة التي يتحملها العميل بسبب تحويل ودائعه إلى مصرف آخر تحول دون ذلك التحويل، حتى لو كانت الأسعار التي يحصل عليها على الودائع لم تعد مغريةً كما كانت سابقاً.

٤.١ تكيف جداول الأسعار حسب شرائح المودعين:

استخدام جداول رسوم الودائع هو نوع من التسعير المشروط، إذ يحدد المصرف جدولاً بأسعار الخدمات ويدفع العميل رسوماً منخفضة، أو حتى من دون رسوم إذا بقي رصيد الودائع فوق الحد الأدنى في حين تُفرض رسوم إذا انخفض الرصيد دون ذلك الحد، أي إن العميل يدفع أسعاراً مشروطة بكيفية استخدام ودائعه.^٣

وتتفاوت جداول الرسوم مع أسعار الودائع حسب واحد أو أكثر من العوامل :

^١ . Cetina, Iuliana , Mihail, Nora, Price Strategies in Banking Marketing, Bucharest Academy of Economic Studies, Bucharest , 2007 , P27.

^٢ . أبو عودة ، علي عدنان ، أهمية استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ٢٠١٠ ، ص ٥٧.

^٣ . د. شماع ، خليل ، أساسيات العمليات المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٥١٠.

أ. عدد المعاملات التي تدخل في الحساب (عدد الشيكات المسحوبة، حجم الودائع، إشعارات عدم توفر رصيد،...).

ب. حجم الرصيد المحتفظ به في الحساب خلال المدة المحددة.

ت. استحقاق الوديعة بالأيام أو الأسابيع أو الأشهر.

يبوب بعض المصرفيين جداول أسعار الودائع الجارية في ثلاث شرائح هي:¹

١. التسعير الثابت :

تحدد رسوم الشيك الواحد للمدة الواحدة، بغض النظر عن حركة الحساب.

٢. التسعير الحر :

ويشير إلى غياب رسوم الإدارة الشهرية للحساب أو المعاملة الواحدة غير أن إطلاق تسميه "حر" عليه قد لا تكون صحيحة، إذ قد يدفع العميل رسوماً ضمنية على شكل دخل مفقود (تكلفة الفرصة) حتى ولو لم يدفع رسوماً علنية، عندما تقل الأسعار الفعلية المدفوعة على ودائعه عن تلك الأسعار السائدة على استثمارات مشابهة لها في مستوى المخاطرة.

٣. التسعير الحر المشروط :

أخذت هذه السياسة تحلّ تدريجياً محل النوعين المذكورين أعلاه من أساليب التسعير في العديد من الأسواق المصرفية، إذ يفضّل، بموجب هذا الأسلوب، جذب الودائع الكبيرة، لأنه لن تكون هناك رسوم إذا حافظ الرصيد على حد أدنى، ومن بين مزايا هذا الأسلوب أن العميل، وليس المصرف، هو الذي سوف يختار خطة الإيداع المفضّلة .

٥.٢ تسعير الودائع على أساس العلاقة مع العميل وتحقيق أهداف المصرف:

١.٥.٢ التسعير على أساس العلاقة مع العميل:

أي تسعير الودائع على أساس عدد الخدمات التي يستخدمها العميل (يعدّ الشخص عميلاً مع المصرف إذا كان يملك حساباً لديه و المعاملات بينه وبين المصرف ذات طبيعة مصرفية)^٢. فالعملاء الذين

¹ . Rose, Peter, Bank Management & Financial Services, North America ,2006, p 408.

² . Praveen M V, Basics of Banking and Insurance, Trishur, University of Calicut, 2011,p31.

يشترون خدمتين أو ثلاثاً يحصلون على رسوم خدمات أقل، أو أن المصرف يقرر إعفاءهم منها قياساً بالعملاء الذين تكون معاملاتهم محدودة مع المصرف^١.

٢.٥.٢ التسعير لتحقيق أهداف المصرف :

يستخدم لتغيير تركيبة قاعدة عملاء المصرف، فتغير أسعار الفائدة على الودائع لا يؤثر فقط في الفارق بين الفوائد على الودائع و الفوائد على القروض، بل يؤثر أيضاً في القرارات الخاصة بأرصدة العملاء ومزيج الودائع التي بدورها تؤثر في نمو المصرف وهامش ربحه^٢. فتسعير الودائع يستخدم بشكل كبير لزيادة ربحية المصرف (وليس لمجرد زيادة عملاء المصرف) وتحقيق أكبر حصة من المنافسين في السوق، أو حتى التخلص من بعض العملاء غير المربحين.

^١ . شماع ، خليل ، أساسيات العمليات المصرفية ، مرجع سابق ، ص ٥١٣.

^٢ . Rose, Peter, Bank Management & Financial Services, North America ,2006, p 412.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في حجم الودائع المصرفية

برغم أن البنوك الفردية لا تمتلك السيطرة التامة على مستوى ودائعها ، لكن يمكنها أن تؤثر في حجم الودائع لديها. ونظراً لأن للودائع دوراً هاماً في ربحية البنك لذلك تشتد المنافسة فيما بينها على جذب المزيد منها من خلال البحث عن الأوعية والوسائل التي يمكن بها زيادة الودائع. ويمكن القول إن العوامل المؤثرة في حجم الودائع تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١.٣ المتغيرات التفسيرية :

١.١.٣: سعر الفائدة .

٢.١.٣ : التضخم النقدي.

٣.١.٣: دخل المودع.

٤.١.٣: سعر الصرف.

٥.١.٣: عائد البدائل.

٢.٣ العوامل المؤثرة في مستوى الجهاز المصرفي :

١.٢.٣ : السمات المادية والشخصية للبنك.

٢.٢.٣ : موظفو المصرف.

٣.٢.٣: خدمات المصرف.

٤.٢.٣: سياسات المصرف (سياسة الودائع ، القروض ، الاستثمار ، ...).

٥.٢.٣: قدم المصرف.

٦.٢.٣: حجم المصرف وموقعه.

٣.٣ العوامل على المستوى الوطني:

١.٣.٣ : مستوى النشاط الاقتصادي.

٢.٣.٣ : السياسات الاقتصادية العامة.

٣.٣.٣: مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي.

٤.٣.٣ : مدى انتشار الوعي المصرفي والعادة الادخارية.

١.٣ المتغيرات التفسيرية:

١.١.٣ سعر الفائدة:

يعد سعر الفائدة من المتغيرات الأكثر دراسةً في الاقتصاد، وقد تمت مشاهدة وذكر التحركات والتغيرات لأسعار الفائدة بشكل يومي، وعرضها على وسائل الإعلام، بسبب تأثيرها مباشرةً على حياتنا اليومية وعواقبها المهمة بالنسبة للاقتصاد.

وتؤثر أسعار الفائدة في القرارات الشخصية للأفراد مثل الاستهلاك أو الادخار أو شراء سندات أو وضع الأموال في المصرف، وتؤثر أيضاً في قرارات الشركات مثل استخدام الأموال في استثمارات جديدة أو إبقاء الأموال في المصرف.^١

ويمكن تعريف سعر الفائدة بأنه: نسبة مئوية تمثل العائد على استعمال الأموال واستثمارها لفترة معينة، ويعدّ سعر الفائدة التعويض المادي عن حجم المخاطر التي يتعرض لها صاحب المال.^٢ ويعرف أيضاً: بأنه الثمن الذي يدفع للأفراد مقابل التضحية بالاستهلاك الحالي، أو بمعنى آخر بأنه المكافآت التي تعطى للأفراد من أجل الاقتصاد والادخار.^٣

ويعد سعر الفائدة المحرك الأساس لتوظيفات رأس المال وانتقاله بين الأسهم والسندات والمصارف، لأنه يعد الفرصة البديلة للمستثمر، فإذا كان سعر الفائدة في المصارف أعلى فإن المستثمر سوف يفضل أن يضع أمواله فيها والحصول على عائد كل عام، أما إذا كان الاستثمار في سوق الأوراق المالية سيعود عليه بعائد أفضل فسيفضل الاستثمار في ذلك المجال .

ويختلف أسلوب تحديد أسعار الفائدة على الودائع بين التحديد الثابت بمعرفة المصرف المركزي، أو إتاحة الحرية بدرجات متفاوتة للمصارف في تحديدها .

^١ . Mishkin , Frederic S, The economics of money, banking, and financial markets , Columbia University, 2004 ,p 61.

^٢ . محمد شلاش ، إبراهيم سليمان ، أسعار الفائدة وأثرها على التسهيلات الائتمانية في الأردن ، مجلة جامعة الملك سعود ، مجلد ١٩ ، ٢٠٠٧ ، ص ١٣٩ .

^٣ . صخري ، عمر ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠٠٥ ، ص ١٦٣ .

• التحديد الثابت لأسعار الفائدة (سياسة سعر الفائدة الإدارية):

هذه السياسة تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، وتغطي على محاولات تنمية القطاع المالي، لأن هذا التحديد يمكن أن يجعل سعر الفائدة عند مستويات منخفضة أو سالبة، ولا سيما مع استمراره لفترات طويلة.^١

• تحرير أسعار الفائدة :

وهو إتاحة الحرية للمصارف الممثلة للودائع في تحديد أسعار الفائدة عليها. ونتيجة لقصور نظام التحديد الإداري لأسعار الفائدة والآثار غير المواتية لهذا النظام، وازدياد القوى المؤيدة لتحرير هذه الأسعار، ظهرت مشكلة تحديد درجة التحول إلى نظام تحرير أسعار الفائدة في الدول المتخلفة، وتكمن هذه المشكلة في السرعة التي تتم بها عملية التحول، لأن للسرعة آثاراً ومشاكل خطيرة تهدد النظام المالي.

ومع سيادة تحرير أسعار الفائدة واختلاف الفوائد على الودائع من مصرف لأخر حسب البعد الزمني، ومع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، تكون الودائع المعروضة أمام كل مصرف متماشية طردياً مع سعر الفائدة الذي يعرضه هذا المصرف.^٢

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن أسعار الفائدة تؤثر في عمليات الاقتراض، إذ إن العلاقة عكسية بينهما وبالتالي تسعى المصارف دائماً إلى المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها والمحافظة على الحد الأدنى المطلوب من السيولة إضافة إلى تحقيق عائد يضمن لها الاستمرار والنمو.

لذلك، فإن تحرير أسعار الفائدة واختلافها من مصرف لآخر سوف يكون إحدى الأدوات التنافسية بينها، ويؤدي التغير فيها إلى تغير حجم الودائع والقروض، وبشكل عام يمكن القول إن انخفاض أسعار الفائدة على الودائع يعدّ أهم العوامل المثبطة للدخار وبالتالي ضعف في عمليات الإقراض.^٣

^١ . أنور سلطان ، محمد سعيد ، إدارة البنوك ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥.

^٢ . أبو سمرة ، رانية خليل حسان ، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم ، مرجع سابق ، ص ٨٧.

^٣ . K Mujeri , Mustafa , Younus , Sayera, An Analysis of Interest Rate Spread in the Banking Sector in Bangladesh , The Bangladesh Development Studies, 2009, p 3.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن المصارف تسعى إلى جذب أكبر قدر ممكن من الودائع باستخدام عدد كبير من الأدوات والعناصر الجاذبة للمدخرين، ولعل سعر الفائدة أهم هذه العناصر، لذا فإن التوقع المنطقي مع سيادة تحرير أسعار الفائدة هو اختلاف العائد على الودائع بالنسبة حسب تاريخ الاستحقاق، لذا من الطبيعي أن الودائع تتماشى طردياً مع سعر الفائدة الذي يعرضه المصرف. وتالياً كلما زاد سعر الفائدة الذي يقدمه المصرف على الودائع يزيد ما يعرضه المدخرون أو يكونون على استعداد لعرضه أمامه.

٢.١.٣ التضخم النقدي:

يعدّ أحد أهم محاور الاقتصاد الكلي، ومن أهم القضايا التي تتم دراستها باستمرار على مستوى الاقتصاد، وقد اتفق على أنه ليس هناك معنى واضح لكلمة التضخم، إذ يختلف تعريف التضخم من زمن لآخر، وبشكل عام يمكن تعريف التضخم بأنه: الارتفاع المستمر في الأسعار على نحو متواصل ما يؤدي إلى خسارة النقود لقدرتها الشرائية^١. ويجب الانتباه إلى أن التضخم ينطوي على بعض النقاط الرئيسة الآتية:

- أ. ارتفاع الأسعار مرة واحدة لا يعني حدوث تضخم، وإنما يشترط أن يكون هذا الارتفاع مستمراً وبشكل متواصل .
- ب. ارتفاع أسعار سلعة واحدة أو عدة سلع لا يعني حدوث تضخم، وإنما هذا الارتفاع يجب أن يكون ضمن المستوى العام للأسعار (الارتفاع العام).
- ت. يعد التضخم بمنزلة مشكلة حقيقية في الاقتصاد لأنه يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود.

١.٢.١.٣ أنواع التضخم:

هناك أنواع وتقسيمات عدة للتضخم، ولكن بشكل عام يمكن إدراج أنواع رئيسة للتضخم على النحو الآتي:

١. التضخم المكبوت :

وهو التضخم الموجود في الواقع لتوافر الأسباب المؤدية إليه، ولكنه لا يظهر بشكل زيادة في الأسعار يشعر بها الجمهور بسبب تدخل الدولة بقراراتها أو سياساتها الداعمة، فنقرض الأسعار الإجمالية للسلع أو تباع بأقل من تكلفتها الحقيقية.

^١ . شعيب ، بمنى ، دور السياسة النقدية في علاج ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري ، جامعة دمشق ، دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص ٢.

وهذا النوع من التضخم يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي من دون أن يصاحبه ارتفاع في الأسعار بسبب قيود الدولة على الأسعار^١.

٢. التضخم الظاهر:

وفي هذا النوع من التضخم ترتفع مستويات الأسعار باستمرار من دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها والحد منها، ووفقاً لهذا النوع ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، أي إن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية^٢.

٣. التضخم الزاحف :

يتسم هذا النوع من أنواع التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار، و عندما يزداد الطلب بينما العرض أو الإنتاج ثابت (مستقر) ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار^٣. وفي التضخم الزاحف لا يشعر الأفراد بخطورته إلا بعد مرور فترة زمنية برغم وجوده

٤. التضخم الجامح :

وهو التضخم الذي تزيد فيه الأسعار زيادةً كبيرة خلال فترات قصيرة وتتنخفض قيمة النقود كثيراً إذ تكاد تفقد قدرتها الشرائية خلال فترات زمنية قصيرة، ما يهدد بانهيار العملة الوطنية^٤. ويمثل التضخم الجامح ذروة التضخم، لأن الزيادات في الأسعار تكون حادة وتصاعدية، وتفقد العملة الوطنية قيمتها ودورها كحافظ للقيمة ما يدفع الأفراد للتخلي عما في حوزتهم من نقود. ومهما يكن شكل التضخم فإنه يعدّ من المشكلات الاقتصادية الرئيسة التي تواجه أغلب بلدان العالم، وله آثار اقتصادية واجتماعية .

^١ . صديق ، رمضان ، النقود والبنوك والسياسة النقدية ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٣٢.

^٢ . الجلال صالح ، أحمد محمد ، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، ٢٠٠٦، ص ٢١.

^٣ . التضخم النقدي حالات ومفاهيم ، منتدى الأعمال الفلسطيني ، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية ، ٢٠١١، ص ٧.

^٤ . صديق ، رمضان ، النقود والبنوك والسياسة النقدية، رجع سابق ، ص ٢٣٤.

٢.٢.١.٣ آثار التضخم :

١. أثره في توزيع الدخل:

يؤدي التضخم إلى الإضرار ببعض الطبقات وإفادة بعضها الآخر. فالتضخم يؤثر في مستويات الأسعار، وتالياً الدخل الحقيقية ما يؤدي إلى الإضرار بأصحاب الدخل الثابتة مثل (الموظفين ، حملة السندات، أصحاب ودائع التوفير) ، أما (حملة الأسهم، رجال الأعمال) فإن دخولهم الحقيقية سوف تزداد بنسبة تفوق الزيادة في مستويات الأسعار، بمعنى أنه يستفيد من يستطيع أن يحافظ أو يزيد من دخله الحقيقي أما من لا يستطيع فإنه سوف يتضرر.^١

٢. أثره في الادخار:

ويتمثل في فقدان النقود وظيفتها كحافظ للقيمة، إذ إن الارتفاعات المستمرة في الأسعار تؤدي إلى فقدان النقود جزءاً من قوتها الشرائية، ما ينعكس إضعافاً لثقة الأفراد بها، وهذا يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد والميل إلى الاستهلاك، ويدفع بهم إلى استبدال النقود بسلع وأصول مختلفة تجنباً لتدهور القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية.^٢

٣. الآثار الاجتماعية للتضخم :

يصاحب ارتفاع الأسعار المستمر والمتواصل الناتج عن التضخم بعض المظاهر الاجتماعية السلبية، إذ تظهر السوق السوداء، كما يساهم في زيادة الطلب على الرشوة للحصول على المزيد من الدخل، وترتفع معدلات الفساد في المجتمع، ولهذه السلوكيات آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.^٣ مما سبق يمكن القول إن التضخم بشكل عام يخلق جواً نسبياً يساعد على الاستهلاك، لأن تكلفة الاحتفاظ بالنقد ترتفع، ما يضعف الرغبة في الادخار بشكل عام، ولا سيما عندما يشعر المدخرون بأن العائد على المدخرات (أسعار الفائدة) أقل من معدلات التضخم السائدة.

^١ . الحريري ، محمد خالد ، بواقجي عبد الرحيم ، الاقتصاد الكلي ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٠٢.

^٢ . الجلال صالح ، أحمد محمد ، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

^٣ . صديق ، رمضان ، النقود والبنوك والسياسة النقدية، مرجع سابق ، ص ٢٤٣.

٣.١.٣ دخل المودع:

يعدّ الدخل أحد أهمّ العوامل المساهمة في زيادة الادخار، ومن المعروف أن الدخل هو الاستهلاك والادخار (الدخل = الاستهلاك + الادخار)، أي إن المدخرات هي مالم ينفق من الدخل على السلع والخدمات (هذه المعادلة تنطبق سواء على المستوى الفردي أو القومي)، وطبعاً زيادة الودائع مرتبطة، فيما أراد كل من الشركات والأفراد إيداع الأموال.^١

ويلاحظ أن الأفراد ذوي الدخل المرتفع بشكل عام أكثر استجابةً للتعامل مع المصارف التجارية، وهم أكثر امتلاكاً للحسابات المصرفية من ذوي الدخل المنخفض، ويفضلون الودائع طويلة الأجل والاستثمار في الأسهم، في حين يفضل الأفراد ذوو الدخل المتوسط والمنخفض ودائع التوفير، لأن أصحاب الدخل المنخفض يكون لديهم ارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار على عكس الأفراد ذوي الدخل المرتفع.

وقد لوحظ في المجتمعات المتقدمة وجود علاقة ارتباط قوية بين الإنفاق الحكومي والودائع أيّاً كانت الظروف، ففي حالة الرواج نجد أن الإنفاق العام يتجه إلى الزيادة، فتظهر دخول جديدة لم تكن موجودة أصلاً، وتالياً تتقل هذه الدخول أصحابها إلى شرائح أعلى تتصف بميل مرتفع للادخار ومنخفض للاستهلاك، ومن هنا تتجه فوائض هذه الدخول إلى الإيداع في المصارف، وعلى العكس تماماً في حالة الركود فتتجه الحكومة إلى ضغط الإنفاق العام وبالتالي ترتفع نسبة البطالة ومن ثم يتجه الأفراد ولاسيما العاطلين عن العمل إلى سحب ودائعهم لتغطية نفقات الاستهلاك.^٢

٤.١.٣ سعر الصرف:

يعدّ سعر الصرف متغيراً نقدياً، ودرج الباحثون على عده جزءاً من دراسة ميزان المدفوعات وتتم دراسته أيضاً ضمن إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، ويعمل البنك المركزي كل ما في وسعه لتثبيت سعر الصرف أو تحريره حسب حالة الاقتصاد. ويمكن تعريف سعر الصرف بأنه :

^١ . Gatev , Evan , Managing Bank Liquidity Risk , Boston College , 2005 , p 9.

^٢ . أنور سلطان ، محمد سعيد ، إدارة البنوك ، مرجع سابق ، ص ٢٤١.

عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملات الأجنبية استناداً إلى مقاييس ومؤشرات اقتصادية وظروف العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، بهدف تمويل الأنشطة الإنتاجية والخدمية والتجارية^١.
مما سبق نجد أن سعر الصرف يتمتع بالخصائص الآتية:

١. مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية.
٢. يتحدد سعر الصرف استناداً إلى العرض والطلب.
٣. عملية المبادلة تكون إما للمضاربة في سوق الصرف بهدف تحقيق أرباح عالية وإما لتمويل الأنشطة الإنتاجية والخدمية أو الاستيراد والتصدير.

١.٤.١.٣ العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية:

١. التغير في قيمة الصادرات و الواردات:

إن زيادة حجم الصادرات سوف يزيد من عائدات القطع الأجنبي في الوطن وسوف يزداد الطلب على العملة الوطنية فيرتفع سعرها، وبالمقابل فإن زيادة الواردات وانخفاض الصادرات سوف يرفع الطلب على القطع الأجنبي فتتخفض قيمة العملة الوطنية.

٢. ناتج العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات:

أي مقدار الاستثمارات التي تدخل إلى الدولة وتخرج، فاننتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى يزيد حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت إليها، إضافة إلى أن ميزان المدفوعات يعد الوثيقة الحسابية التي تقرر مديونية الدولة وتعاملها مع العالم الخارجي، فإذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز مع العالم الخارجي، أي على الدولة التزامات تجاه الخارج هذا الأمر يؤدي لتخفيض العملة الوطنية، وبالمقابل إذا زادت التزامات الخارج تجاه الدولة، فإن هذا الأمر سوف يزيد الطلب على العملة الوطنية ويرتفع سعرها.

^١ . كنعان ، علي ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٢ ، ص ٤٠٥.

٣. كمية النقود:

إن الإفراط في الإصدار النقدي وازدياد كمية الأموال تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتالياً جعل الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى ما يسبب زيادة الواردات وانخفاض الصادرات أي زيادة الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض الطلب على العملة المحلية^١.

٤. أسعار الفائدة:

يتحدد سعر الفائدة للعرض والطلب على النقود وحالة الاقتصاد الوطني، فإذا ارتفع سعر الفائدة لمعالجة التضخم فإن المستثمرين الأجانب سوف يدخلون مبالغ كبيرة للاستفادة من هذا الارتفاع فيزداد حجم القطع الأجنبي في هذه الدولة فيرتفع سعر صرف العملة الوطنية، وبالمقابل إذا خفضت سعر الفائدة فإن هذا التخفيض يدفع المضاربين الوطنيين للبحث عن أسعار فائدة أعلى فتخرج الرساميل الوطنية فينخفض سعر الصرف. ويعد سعر الفائدة من أهم العوامل في تحديد سعر الصرف^٢.

٥. التضخم:

يؤدي التضخم إلى انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف، وفي حال استقرار المستوى العام للأسعار في الدول الأخرى فهذا سيدفع إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية.

٦. نشاط الحكومة:

وذلك عندما تتدخل الحكومة في السوق ببيعاً أو شراءً لدعم قيمة عملتها و انخفاضها، إضافة إن زيادة طلب الحكومة على العملات الأجنبية لتمويل مشترياتها، وتقديم العون والمساعدة لدول أخرى، فإن هذا الأمر يخفض الطلب على العملة المحلية فينخفض سعرها، وبالمقابل فإن حصول الدولة على مساعدات خارجية سوف يرفع من قيمة عملتها الوطنية
تضاف إلى ذلك عوامل أخرى غير اقتصادية كالأضطرابات والحروب والشائعات وخبرة المتعاملين و أوضاعهم.

^١ .برنة ، عبد العزيز ، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، الجزائر، ٢٠١٦، ص١٦.

^٢ . كنعان ، علي ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص٤٠٦.

٢.٤.١.٣ أنظمة سعر الصرف:

يُقصد بنظام الصرف الأجنبي مجموعة القواعد التي تتبعها دولة معينة في تحديد سعر الصرف الأجنبي بها قريباً أو بعداً من قوى العرض والطلب، أي قد تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف على أساس الظروف الاقتصادية للدولة أو قد يترك سعر الصرف لقوى العرض والطلب. ويمكن تقسيم أنظمة الصرف إلى نظم ثابتة و نظم مرنة:

١. أنظمة الصرف الثابتة :

في ظل هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:

* عملة واحدة : تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وتعمل الاقتصاديات على تثبيت عملتها إلى تلك العملة من دون إحداث تغيير.

* سلة من العملات : يتم اختيار العملات انطلاقاً من الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

تسمح الدولة لنفسها بالتدخل في سوق الصرف لتحقيق الأهداف الآتية:^١

- أ- الحفاظ على قيمة العملة الوطنية عند سعر محدد من دون تقلبات.
- ب- منع خروج الرساميل الوطنية إلى دول أخرى.
- ت- الحد من واردات بعض الدول وتشجيعها من دول أخرى.
- ث- عزل الاقتصاد الوطني عن الخارج بهدف تحقيق التشغيل الكامل.

٢. أنظمة الصرف المرنة:

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار الصرف، وتنقسم أنظمة الصرف المرنة إلى :

- أنظمة الصرف ذات المرونة المحدودة: وتكون فيها عملية الربط خاصة لعملة واحدة أو بعض العملات مع تركها معومة مع بقية العملات الأخرى شرط أن يكون التذبذب داخل مجال محدد.^٢
- أنظمة الصرف ذات المرونة القوية، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع:

^١ . كنعان ، علي ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص٤٠٨.

^٢ علي، بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف التوازني في الجزائر، الجزائر، ٢٠١٣، ص٣٢.

أ. أنظمة سعر الصرف المعدلة بدلالة المؤشرات: وفي هذا النوع يجري تعديل العملة صعوداً أو هبوطاً تلقائياً مع التغيرات على بعض المؤشرات، وأحد المتغيرات المشتركة هو سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس التغيرات في العملة بعد تعديلها لمراعاة أثر التضخم في مقابل عملات الشركاء الرئيسيين.

ب. أنظمة سعر الصرف ذات التعويم المدار: في هذا النوع يتم تحديد سعر الصرف من طرف البنك المركزي، كما يتم تغييره بشكل مستمر من حين لآخر بدلالة مجموعة من المتغيرات، منها احتياطات الصرف والتضخم وتطور سوق الصرف الموازي.^١

ت. أسعار الصرف ذات التعويم الحر: يتحدد سعر الصرف ضمن آلية العرض والطلب في السوق إذ يترك للسوق تحقيق التوازن التلقائي.

٣.٤.١.٣ تأثير سعر الصرف في الادخار:

يظهر أثر سعر الصرف في الادخار من خلال التضخم، فارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية^٢، وبالتالي تأكل القدرة الشرائية وبالتالي زيادة الميل للاستهلاك على حساب الادخار، ويمكن للسلطات النقدية أن ترفع سعر صرف العملة المحلية من خلال رفع أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية مقابل الودائع بالعملة الأجنبية ما سيثبته الطلب على العملة المحلية بهدف الادخار.

وبالتالي فإن ثبات السياسات الاقتصادية وتقادي معدلات تضخم مرتفعة والمحافظة على معدلات مستقرة لسعر الصرف جميعاً يؤدي إلى ثبات المدخرات وزيادتها.^٣

٥.١.٣ عائد البدائل :

وهذه البدائل يمكن إجمالها فيما يطلق عليه :

- أسعار الفائدة على البدائل المناظرة (بدائل الأوعية الادخارية التي تعرضها المؤسسات المالية).

^١ . برنة ، عبد العزيز ، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، مرجع سابق، ٢٠١٦، ص ١٣.

^٢ . فوزية، صالح، انعكاسات تغير الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٧٩.

^٣ . بوب عبد الوهاب، عصام، أثر سعر صرف العملات الأجنبية على معدلات الادخار في السودان، جامعة النيلين كلية التجارة، السودان، ٢٠١٤، ص ١٤.

- أسعار البدائل السلعية للأوعية الادخارية المصرفية.
- أسعار الخدمات المكملة (أنظمة حفظ الأمانات والخزنة الخاصة بها).

والمقصود بالبدائل: تلك التي تنافس الودائع المصرفية من حيث أدائها للوظيفة الأساسية للودائع كمخزن للقيم، ويمكن التفرقة بين عدة أنواع من البدائل :

١.٥.١.٣ البدائل المالية :

وهي الأوراق المالية (أسهم ، سندات، أذون الخزنة العامة)، ومن المتصور وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة على الأوراق المالية ومقدار عرض الودائع^١. فمثلاً ارتفاع سعر الفائدة على السندات سوف يؤدي إلى أن يحول بعض المودعين مدخراتهم من الودائع النقدية إلى شراء السندات في حال كان الشخص مودعاً أساساً، أما في حال عدم الإيداع فإنه سوف يتحول فوراً إلى سوق الأوراق المالية بعيداً عن الإيداع في المصرف.

٢.٥.١.٣ البدائل السلعية :

وهي البدائل مثل الذهب والفضة والمجوهرات، فارتفاع أسعار الذهب له علاقة عكسية بحجم الودائع ، إذ أن ارتفاع أسعار الذهب يدفع بالكثيرين إلى سحب مدخراتهم وشراء الذهب (خاصة في حالات التضخم). والجدير ذكره أن العلاقة العكسية بين ارتفاع أسعار الذهب وحجم الودائع لا يكون كبيراً إلا في الفترة قصيرة الأجل، ففي الأجل البعيد تزداد الودائع نتيجة قيام الصاغة بإيداع نسب مهمة من حصيلة مبيعاتهم الذهبية في المصارف^٢.

٣.٥.١.٣ البدائل النقدية :

وهي العملات الأجنبية التي تكتسب أهمية خاصة في دول العالم الثالث، التي تعاني من ندرة عرض هذه العملات، وهذه الندرة تؤدي إلى ارتفاع أسعارها أحياناً وبمعدل أعلى من التضخم، وبالتالي يتحول الأفراد هنا إلى هذه العملات والاستفادة منها كحافظ للقيمة^٣.

^١ . أنور سلطان ، محمد سعيد ، إدارة البنوك ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩.

^٢ . أبو سمرة ، رانية خليل حسان ، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم ، مرجع سابق ، ص ٨٩.

^٣ . أنور سلطان ، محمد سعيد ، إدارة البنوك ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العلاقة العكسية بين أسعار العملات الأجنبية وعرض الودائع أمر محدود خاصة في الدول التي تحرّم التعامل بغير العملة الوطنية.

٢.٣ العوامل المؤثرة في حجم الودائع على مستوى المصرف نفسه:

١.٢.٣ السمات المادية والشخصية للمصرف:

على نحوٍ عام يفضل الأفراد التعامل مع المصارف التي تقع في الأحياء الراقية و ذات السمعة الحسنة، لذلك أدركت إداراتها هذه الجوانب، فبدأت في تحسين المباني ونوعية الخدمات التي تقدمها، وتم استبدال المباني الضيقة بأخرى حديثة. وأدخلت الأجهزة كأجهزة التكيف والكمبيوتر، بهدف توفير الراحة وسرعة خدمة العملاء .

٢.٢.٣ موظفو المصرف:

يود الجمهور التعامل مع موظفين يتصفون بحب إنجاز الأعمال بسرعة والالتفات لطلباتهم واستعمال اللهجة اللطيفة، وتشجع المصارف الموظفين لديها على الاشتراك في برامج تدريب والمساهمة في المؤتمرات والشؤون الاجتماعية والمشروعات المحلية من أجل توسيع شبكة اتصالاتهم ومعارفهم. وتؤسس المصارف في الأقطار المتقدمة إدارةً للتسويق وتطوير العلاقات المصرفية مع العملاء الجدد كما يزور موظفوها العملاء الحاليين من أجل توثيق علاقاتهم بالمصرف وزيادة تعاملهم معه^١.

٣.٢.٣ خدمات المصرف:

لاشك في أن المصارف التي تقدم المزيد من الخدمات المتنوعة لها ميزة التفضيل على الأخرى ذات الخدمات المحدودة، مثلاً المصارف التي تتميز بتوفر أماكن للانتظار في المناطق المزدحمة، وزيادة عدد الفروع خاصة في الأسواق الرئيسية وتقليل الوقت اللازم للسحب والإيداع، وتقديم خدمات الاستشارة المالية والتعامل في الأسواق المالية لمصلحة العميل والتأمين والعمل بعد أوقات الدوام، كل ذلك وأكثر يساعد على زيادة وجود المزيد من الودائع لديها.

وتجدر الإشارة إلى أن العميل قد يرجح مصرفاً معيناً بسبب تخصصه في هذا المجال (كالبنوك العقارية) وغيرها كما هو الحال بالنسبة للمصارف التي لها مراسلين في الخارج من أجل عمليات الاستيراد والتصدير.

^١ . الشماع ، خليل ، أساسيات العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص ٤٧٠.

٤.٢.٣ سياسات استخدام الأموال:

تتعلق هذه السياسات بالقروض والاستثمارات والنواحي الأخرى التي يمارس فيها المصرف نشاطه، فهذه الجوانب تعطي للمتعاملين معه وغيرهم إمكانية الحكم على كفاءة ومهارة الإدارة، فالمصرف الذي يتوافر لديه سيولة مناسبة، خاصة في وقت الأزمات فهذا يعني أن لديه خبرة وتجارب أكثر، وهذه الجوانب تهّم المودعين.

كذلك الحال بالنسبة لوجود أفراد من خارج المصرف ذوي صلاحيات في مجلس الإدارة. وأيضاً بالنسبة لسياسات الإقراض والاستثمار التي يتبعها حيث يلاحظ تخصصها في أنواع معينة من القروض يجعل الأفراد يلجؤون إليها بسبب الخبرة التي اكتسبتها من التخصص.

٥.٢.٣ قدم المصرف:

المصارف التي تؤسس في منطقة ما تخلق منها قبلاً تستطيع إنشاء علاقات مع عملائها، وتحتل مركزاً متميزاً به على المصارف الجديدة، (فالأولاد يتعاملون على الأغلب مع المصارف التي تعامل معها آبائهم، ويتعامل المديرون الجدد لمنشأة الأعمال مع البنوك التي تعامل معها المديرون السابقون وهكذا)^١.

٦.٢.٣ حجم المصرف:

تعد المصارف كبيرة الحجم أكثر جذباً للودائع من الأخرى، لكون المصارف الصغيرة أقل قدرة على تحقيق نمو للودائع من الكبيرة الحجم التي تستطيع مع شبكة الفروع الخاصة بها تحقيق جذب أكبر للودائع من المصارف الصغيرة.^٢

٣.٣ العوامل المؤثرة في حجم الودائع على المستوى الوطني:

١.٣.٣ مستوى النشاط الاقتصادي:

تزداد الودائع خلال فترة الرواج عن فترة الكساد، ففي فترات الرواج (تزداد حدة المنافسة بين المصارف) تزداد المبيعات ما يعني زيادة الإيداعات، فالزيادة في الطلب على بعض السلع تقابلها زيادة السعر ما يعني زيادة الودائع (إذا سمح قانون العرض والطلب بالعمل).

^١ . الشماع ، خليل ، أساسيات العمليات المصرفية، مرجع سابق، ص ٤٧٢.

^٢ . Finger , Harald , Hesse , Hriko , Lebanon—Determinants of Commercial Bank Deposits in a Regional Financial Center , IMF Working Paper , 2009, p 12.

فمثلاً الزيادة في أسعار البترول الخام تعني زيادة الودائع لدى المصارف التي تقع في منطقة إنتاج البترول التي تتعامل معها هذه الشركات، وكذلك الحال، فإن الانخفاض أو التدهور في أسعار المنتجات المحلية يعني انخفاض الإيداعات لدى المصارف.

٢.٣.٣ السياسات الاقتصادية العامة:

تعد السياسات التي تنتهجها الدولة تحقيقاً لأهدافها من العوامل المؤثرة في حجم الودائع في المصارف:

١. السياسات المالية :

سياسة الإنفاق العام: كلما زاد الانفاق العام زاد حجم الودائع المصرفية لعدة أمور:

* ظهور فئات جديدة في المجتمع تحقق دخلاً غير عادية .

* زيادة الانفاق على المشروعات العامة تزيد من دخول الفئات المستفيدة منها التي تتعامل معها^١.

٢. السياسة الضريبية :

على نحو عام نجد أنه كلما زادت الضرائب حد ذلك من الودائع.

فمثلاً تؤدي زيادة الضرائب المباشرة إلى الحد من الدخول المتاحة للإنفاق، ومن ثم تخفيض الفائض عن الإنفاق الاستهلاكي الموجه كمدخرات. أما الضرائب غير المباشرة، أيًا كانت صورها فإنها تسهم في النهاية في رفع أسعار السلع و الخدمات، ما يعني زيادة المستهلكين لإنفاقاتهم النقدية حتى يحافظوا على مستوياتهم الحياتية وفي النهاية إلى تخفيض المدخرات العائلية^٢.

٣. سياسة القروض العامة :

كلما زادت الدولة من حجم قروضها الداخلية وزادت من إصداراتها العامة لأذون وسندات الخزنة، كلما كان ذلك دافعاً للحد من المدخرات الموجهة للإيداع في المصارف.

^١ . جبر ، هشام ، إدارة مصارف ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣.

^٢ . أنور سلطان ، محمد سعيد ، إدارة البنوك ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥.

٤. السياسات النقدية والائتمانية :

- سياسة الإصدار النقدي: زيادة النقد المتداول في البلد تؤدي إلى زيادة الودائع وسحب جزء من النقد من السوق عن طريق البنك المركزي يؤدي إلى تقليل الإيداعات.
- نسبة الاحتياطي النقدي والسيولة: كلما زادت النسبتان على نحو عام قلّت قدرة المصارف على خلق الودائع.
- سياسة أسعار الفائدة: كلما زادت أسعار الفائدة الدائنة ازدادت الودائع، وازدياد أسعار الفائدة المدينة يحدّ من عمليات الإقراض وتالياً عمليات خلق الودائع.^١

٣.٣.٣ الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي:

فالاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي يؤدي في النتيجة إلى زيادة الثقة في الجهاز المصرفي وزيادة الإقبال على التعامل مع المصارف، فهي تحتاج إذاً إلى بنية مستقرة للنمو والازدهار .

٤.٣.٣ مدى انتشار الوعي المصرفي والعادة الادخارية:

ويقصد به اعتياد الأفراد والمنشآت الاقتصادية على إيداع أرصدتهم النقدية في المصارف والتي تعتمد على الشيكات البنكية في تعاملاتها الاقتصادية، ويرتبط الطلب على الودائع البنكية إيجابياً بالوعي البنكي بين أفراد المجتمع، في حين تأخر الوعي البنكي يسبب تحويل جزء كبير من الأموال الفائضة إلى أشكال أخرى من موجودات الاكتناز.

وتدل الإحصاءات والبيانات على أن الاهتمام بالأنظمة البنكية والتعامل معها يكون واسع النطاق في البلدان والمجتمعات المتقدمة أكثر منها في البلدان النامية، فالمجتمعات التي تكون فيها العادة البنكية أو الثقافة المصرفية شائعة تميل أنظمتها البنكية إلى النمو والازدهار نتيجة ارتفاع مستويات المعيشة والتعليم المرتفعة وزيادة مقدرة أجهزة النقل والاتصال وارتفاع مستوى الخدمة البنكية.^٢

^١ . جبر ، هشام ، إدارة مصارف ، مرجع سابق ، ص ٢٠١.

^٢ . أبو سمرة ، رانية خليل حسان ، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم ، مرجع سابق ، ص ٩٧.

الفصل الثالث: الدراسة العملية (التحليلية والاحصائية)

يتضمن الفصل الثالث أربعة مباحث رئيسة، في المبحث الأول تم إلقاء نظرة عامة على القطاع المصرفي في سورية، ومع بداية الفصل الثاني قام الباحث بدراسة عن حجم وتطور الودائع المصرفية في سورية خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٦، أما في المبحث الثالث فقد تم تحليل البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة والمبحث الرابع تضمن الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: القطاع المصرفي في سورية

يعد القطاع المصرفي في سورية من القطاعات الأساسية التي تساهم في النمو ودفع عملية التنمية إلى الأمام، وقد عرفت سورية النظام النقدي والمصرفي الحديث مع صدور المرسوم التشريعي ذي الرقم ٨٧ تاريخ ١٩٥٣/٣/٢٨ الذي أدى إلى قيام مجلس النقد والتسليف وإنشاء مصرف سورية المركزي في ١٩٥٦/٨/١.

لقد عرفت سورية منذ التأسيس إلى اليوم مرحلتين مختلفتين^١:

الأولى : ١٩٥٣-١٩٦٢ : تميزت هذه المرحلة بتطورات مهمة وسريعة غيرت بنية وملكية وتوجه القطاع المصرفي، إذ صدرت عدة قوانين فيما يخص رأسمال المصارف وتأمينها.

الثانية : ١٩٦٣-٢٠٠١ : بعد قيام ثورة الثامن من آذار صدر المرسوم التشريعي ٣٧ في ١٩٦٣/٥/٢ الذي أمم جميع المصارف العاملة في سورية وحول ملكيتها إلى الدولة، وتميزت هذه الفترة بالاستقرار التشريعي المصرفي على مدى أربعة عقود، وتثبيت أسعار الفوائد المنخفضة الدائنة والمدينة منذ ١٩٨١ لدعم الإنتاج المحلي والحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي.

وفي عام ٢٠٠١ صدر القانون ذو الرقم ٢٨ الذي أجاز تأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغفلة سورية خاصة أو على شكل شركات مشتركة مساهمة مغفلة سورية.

وفي عام ٢٠٠٥ صدر القانون ذو الرقم ٣٥ الذي نظم عمل المصارف الإسلامية لتساهم مع نظيرتها التقليدية في دعم هذا القطاع ودعم البيئة الاستثمارية في البلاد على نحو عام ولما لذلك من آثار إيجابية في الاقتصاد السوري.

١.١ هيكليّة القطاع المصرفي في سورية:

يعدّ القطاع المصرفي في سورية أحد أكثر القطاعات التي عانت خلال السنوات الماضية من تداعيات احتكارها من قبل القطاع العام الذي رسم له سياسة مصرفية تقوم على التخصّص المصرفي انطلاقاً من

^١ . البساط، هشام، تحديث وتطوير القطاع المصرفي في سورية، ورقة مقدمة عن طريق صندوق النقد العربي بالتعاون مع وزارة

التجارة والاقتصاد الخارجية السورية، ٢٠٠١، ص ١.

فكرة مفادها أن هذا التخصص سينقل مؤسسات هذا القطاع من مؤسسات متنازعة فيما بينها على الزبائن والمقترضين إلى مؤسسات متعاونة يعمل كل منها في المجال الذي تحدده الدولة. نبدأ بـ

١.١.١ المصارف الحكومية:

يشرف عليها المصرف المركزي وعددها ستة، كانت تسيطر على السوق المصرفية في سورية حتى عام ٢٠٠٣ إذ بدأت المصارف الخاصة في دخول السوق، وكانت المصارف العامة تعمل بمبدأ التخصص لكن في السنوات الأخيرة بدأت بعض البنوك الحكومية بالاتجاه نحو الشمولية في العمل أسوة بالمصارف الخاصة.

١. المصرف المركزي:

أُحدث مصرف سورية المركزي بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم ٨٧ تاريخ ٢٨/٣/١٩٥٣ الذي تضمن نظام النقد الأساسي في سورية وياشر نشاطه في الأول من آب ١٩٥٦، وقد عرّف المرسوم التشريعي المذكور المصرف المركزي بأنه مؤسسة عامة مستقلة، يعمل تحت رقابة الدولة و بضمانتها، وفي حدود التوجيهات العامة التي تصدر إليه من مجلس الوزراء، و يمارس لحساب الدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية و إدارة الصندوق النقدي، ويتولى إدارة مكتب القطع، كما أنه يؤدي دور عميل الحكومة المالي، يعمل المصرف المركزي أيضاً على تنسيق فعاليات مؤسسات النقد والتسليف في حدود صلاحياته والتوجيهات العامة التي تصدر إليه من مجلس الوزراء بما يحقق أهداف السياسات المالية والنقدية والمصرفية للدولة، كما يمارس الرقابة على الجهاز المصرفي والسهر على حسن تنفيذ أحكام نظام النقد الأساسي وما يتفرع عنه من أنظمة وتعليمات وضوابط نقدية ومصرفية^١.

٢. المصرف التجاري السوري:

يعدّ المصرف التجاري من أكبر المؤسسات المصرفية في سورية وأقدمها، وقد أحدث بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم ٩١٣ عام ١٩٦٦ وبلغ رأس ماله مئة وخمسين مليون ليرة سورية، وصدر المرسوم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ الذي عدّه مؤسسة مستقلة ورأس ماله ٧٠ مليار ليرة.

^١ موقع مصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy/main-ar.htm.

ويستأثر البنك التجاري بحيز واسع من النشاط المصرفي الإجمالي، إذ تقدر حصته من الميزانية العمومية للقطاع المصرفي بنحو ٨٠% ويستحوذ على أكثر من ٧٠% من نشاط الإيداع و الإقراض في السوق المحلية.^١

٣. المصرف العقاري:

يعد إحدى أكبر المؤسسات في سورية، التي تقوم بتزويد عملائها بخدمات مصرفية متنوعة، ويتجلى نشاط المصرف في دعم الحركة العمرانية والاقتصادية في البلاد إضافة إلى تمويل مشاريع الجمعيات التعاونية السكنية وجميع الخدمات المصرفية.^٢ أحدث المصرف العقاري بموجب المرسوم التشريعي ٢٩ لعام ١٩٦٦ برأسمال مقداره ١٥ مليون ليرة سورية. وفي عام ٢٠٠٥ صدر المرسوم ٣١ عام ٢٠٠٥ الذي عدّه مؤسسة مستقلة برأس مال مليار ونصف المليار ليرة سورية.

٤. المصرف الصناعي:

أحدث المصرف الصناعي عام ١٩٥٨ برأسمال مقداره ١٢.٥ مليون ليرة، وبأشر أعماله في آذار ١٩٥٩.^٣ وفي العام ٢٠١٠ صدر القانون ٢٨ الذي عدّه مؤسسة مستقلة برأس مال ١٠ مليارات ليرة. و أهم غاياته هي تقديم التسهيلات للقطاع الصناعي (العام والمشتك والتعاوني والحرفي) عن طريق القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة، وآخر خدماته تجسدت في دعم هيئة مكافحة البطالة لتقليل نسبة العاطلين عن العمل في سورية، إضافة إلى تقديم المعلومات والاستشارات الفنية للصناعيين والراغبين في الاستثمار في سورية.^٤

٥. المصرف الزراعي:

يُعد من أقدم المصارف في سورية أُسس عام ١٨٨٨، وحدد رأس ماله ب ١٥٠ مليون ليرة بموجب القانون ١٤١ عام ١٩٧٠.

^١. موقع البنك التجاري السوري، www.cbs-bank.sy.

^٢. موقع البنك العقاري، www.reb.sy.

^٣. موقع وزارة المالية، www.syrianfinance.gov.sy.

^٤. المهندس، منيرة، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحميل المالي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد ٢٧ عدد ٤، ٢٠٠٥، ص ١٥٣.

ويعدّ من أهم وظائفه القيام بجميع عمليات الإقراض والتسليف الزراعي والنقدي لجميع قطاعاته الاقتصادية والمساهمة في دعم الواقع الزراعي في القطر، وفي عام ٢٠٠٥ صدر المرسوم ٣٠ الذي جعله مؤسسةً مستقلة تتبع وزارة المالية ورفع رأس ماله إلى ١٠ مليارات.

٦. مصرف التسليف الشعبي:

أسس بموجب المرسوم التشريعي ذي الرقم ٦٤ لعام ١٩٦٦ برأسمال ٣ ملايين ليرة ويهدف المصرف إلى تقديم التسهيلات للفئات الآتية: ذوو الدخل المحدود، القطاعات الإنتاجية، الأطباء والمهندسون والعديد غيرهم أيضاً.

ومن مهامه أيضاً قبول الودائع إضافة إلى إصدار شهادات الاستثمار/ أ_ ب_ ج/. وقد صدر المرسوم ٣٢ عام ٢٠٠٥ الذي عدّه شخصيةً اعتباريةً مستقلة برأس مال مليار ونصف المليار.

٧. مصرف التوفير:

بدأ كمؤسسة عام ١٩٦٣ بموجب المرسوم التشريعي ١١٩، وأصبحت مصرفاً عام ٢٠٠٠ بموجب المرسوم ٤٨٥.

غايتها قبول ودائع التوفير لذوي الدخل المحدود والمؤسسات التجارية المتوسطة والصغيرة^٢. وفي العام ٢٠٠٥ صدر المرسوم ٢٩ الذي عدّ مصرف التوفير مؤسسة ذات طابع مستقل وزيادة رأس المال إلى مليار ونصف المليار.

في العام ٢٠٠٩ صدر القانون رقم (٢٥) المتعلق بزيادة رأس مال المصارف الحكومية (المصرف العقاري، مصرف التوفير، المصرف الصناعي، مصرف التسليف الشعبي) من مليار ونصف إلى ١٠ مليار^٣.

٢.١.١ المصارف الخاصة:

مع تنامي القطاع الخاص السوري وزيادة نسبة مشاركته في الناتج المحلي، فإن الحاجة أصبحت ملحّة لدعم المصارف العامة بخدمات مصرفية جديدة، لا تقوم بها إلا المصارف الخاصة، إضافةً إلى دورها في دعم إقامة السوق المالية وتسهيل عمليات تداول الأسهم والسندات في السوق وتسهيل عمليات ترويج

^١. المركز الاقتصادي السوري ، القطاع المصرفي واقع وآفاق، مرجع سابق، ص ٦.

^٢. موقع وزارة المالية ، www.syrianfinance.gov.sy.

^٣. كنعان، علي ، حمرة، محمد، إدارة المصارف، مرجع سابق، ص ٦٠.

الاكتتاب بالأسهم للشركات المساهمة الجديدة، ففي عام ٢٠٠١ صدر المرسوم التشريعي ٢٨ الذي سمح بتأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغلقة يساهم فيها القطاع العام والمؤسسة السورية للتأمين والمؤسسات الادخارية الأخرى على أن يكون رأس المال ١٥٠٠ مليون ليرة، ولكن المباشرة الفعلية لهذه المصارف لم تتم إلا في بداية عام ٢٠٠٤، وفي عام ٢٠١٠ صدر القانون رقم ٣ المتضمن تعديل رأس مال المصارف الخاصة وحدده ب ١٠ مليار ليرة. وقد بلغ عدد البنوك الخاصة التقليدية أحد عشر بنكاً.

٣.١.١ المصارف الإسلامية:

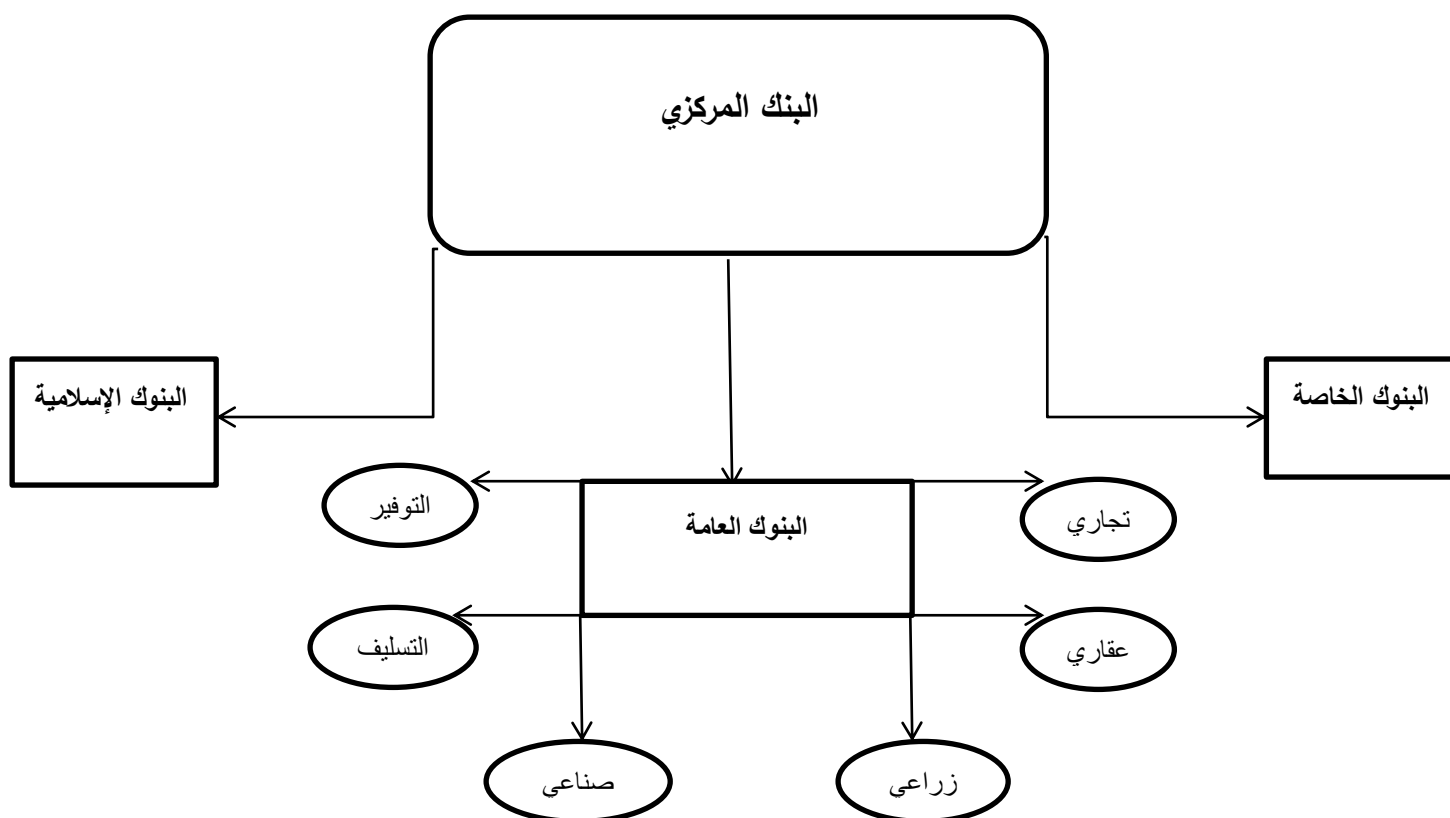
أنشئت بناء على المرسوم التشريعي ذي الرقم /٣٥/ عام ٢٠٠٥، إذ عرّف المرسوم المصرف الإسلامي: بأنه البنك الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الأساسي التزاماً بممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها على غير أساس الفائدة، أخذاً أو عطاءً ووفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار.^١ وقد حدد المرسوم رأس مال المصارف الإسلامية ب ٥ مليارات ليرة سورية، وفي عام ٢٠١٠ صدر القانون ذو الرقم ٣ الذي حدد رأس المال ب ١٥ مليار ليرة. وقد بلغ عدد المصارف الإسلامية حتى أيلول ٢٠٠٩ اثنين: بنك الشام، وبنك سورية الدولي، وفي عام ٢٠١٠ تم تأسيس بنك البركة.

تجدر الإشارة حسب صندوق النقد الدولي إلى أن البنوك الإسلامية منتشرة في ٥٠ دولة، أي أكثر من ربع دول العالم، ولوضع إطار معين ومقبول عالمياً للصناعة المصرفية الإسلامية فقد تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات والوكالات الإسلامية، وتم افتتاح مجلس الخدمات المالية الإسلامية، كما تم إنشاء السوق المالية الإسلامية والوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف.^٢

^١ . موقع وزارة المالية ، www.syrianfinance.gov.sy.

^٢ . الشيبلي، عبد البساط، البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، مركز أبحاث الفقه والمعاملات الإسلامية.

الشكل (٣) هيكلية القطاع المصرفي في سورية (من إعداد الباحث)



المبحث الثاني : دراسة عن تطور حجم الودائع في سورية

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى دراسة حجم الودائع في القطاع المصرفي السوري خلال الأعوام (٢٠٠٦-٢٠١٦) وذلك على فترتين من (٢٠٠٦-٢٠١١) و (٢٠١٢-٢٠١٦).

الجدول (١) تطور حجم ودائع كافة المصارف العاملة في سورية (ملايين الليرات)

ودائع المصارف العاملة في سورية						
العام	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الودائع تحت الطلب	280653	324632	372425	437746	533990	410812
الحكومة المركزية	12549	21430	26895	37522	34834	29668
المؤسسات العامة الاقتصادية	156019	157270	175447	196518	242384	197593
القطاع الخاص (مقيم)	105331	138351	161843	191688	246950	171704
المؤسسات المالية غير المصرفية	6754	7582	8241	12017	9822	11847
ودائع التوفير (قطاع خاص مقيم)	237685	233584	235118	249272	264213	180996
الودائع لأجل	123194	174443	243113	314057	403392	354765
الحكومة المركزية	0	0	0	0	0	0
المؤسسات العامة الاقتصادية	5055	7263	10773	14721	31066	46791
القطاع الخاص (مقيم)	113253	160596	222146	286343	352473	284757
المؤسسات المالية غير المصرفية	4886	6584	10194	12993	19853	23217
الودائع بالقطع الأجنبي	156441	184942	210657	192634	185756	173552
الحكومة المركزية	928	1685	2379	1047	1129	1280
المؤسسات العامة الاقتصادية	44051	42403	51969	21817	12989	9575
القطاع الخاص (مقيم)	107075	136530	151775	165638	168724	158638
المؤسسات المالية غير المصرفية	4387	4324	4533	4131	2914	4060
الإجمالي	797973	917601	1061313	1193709	1387351	1120125
نسبة التغير	-	15%	15.6%	12.5%	16.2%	-19.2%

"موقع مصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy"

يظهر الجدول (١) حجم الودائع في المصارف العاملة في سورية من عام ٢٠٠٦ إلى العام ٢٠١١، عام ٢٠٠٦: كانت القيمة الإجمالية للودائع: (٧٩٧٩٧٣٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٣٥%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٣٠%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ١٥%، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ٢٠%.

عام ٢٠٠٧: كانت القيمة الإجمالية للودائع: (٩١٧٦٠١٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٣٥%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٢٥%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ١٩%، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ٢١%.

عام ٢٠٠٨: كانت القيمة الإجمالية للودائع: (١٠٦١٣١٣٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٣٥%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٢٢%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٢٣%، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ٢٠%.

عام ٢٠٠٩: كانت القيمة الإجمالية للودائع (١١٩٣٧٠٩٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٣٧%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٢١%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٢٦%، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ١٦%.

عام ٢٠١٠: كانت القيمة الإجمالية للودائع (١٣٨٧٣٥١٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٣٨%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ١٩%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٢٩%، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ١٤%.

عام ٢٠١١: كانت القيمة الإجمالية للودائع (١١٢٠١٢٥٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٣٧%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ١٦%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٣١%، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ١٦%.

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى قيمة للودائع خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠١١ كانت في عام ٢٠١٠ من حيث ودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع الآجلة، أما بالنسبة لودائع القطع الأجنبي فكانت أعلى قيمة في عام ٢٠٠٨.

الجدول (٢) حجم ودائع المصارف العامة (ملايين الليرات)

ودائع المصارف العامة في سورية						
العام	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الودائع تحت الطلب	253936	272448	303937	348791	411402	338053
الحكومة المركزية	12549	21430	26895	37522	34834	29668
المؤسسات العامة الاقتصادية	156019	157141	175296	196402	242112	197064
القطاع الخاص (مقيم)	78705	86836	95726	105631	126226	100429
المؤسسات المالية غير المصرفية	6663	7041	6021	9236	8231	10891
ودائع التوفير (قطاع خاص مقيم)	230381	221546	214928	217950	220054	158551
الودائع لأجل	91090	115928	153033	180820	208866	207417
الحكومة المركزية	0	0	0	0	0	0
المؤسسات العامة الاقتصادية	5055	7263	10773	14721	31066	46769
القطاع الخاص (مقيم)	82535	105165	136736	162075	175800	156109
المؤسسات المالية غير المصرفية	3500	3500	5523	4023	2000	4539
الودائع بالقطع الأجنبي	77614	83214	84097	49661	37192	41373
الحكومة المركزية	928	1685	2379	1047	1129	1280
المؤسسات العامة الاقتصادية	44051	42403	51969	21793	12368	9478
القطاع الخاص (مقيم)	29127	35351	26159	24647	22159	29021
المؤسسات المالية غير المصرفية	3508	3775	3590	2173	1536	1594
الإجمالي	653021	693136	755995	797222	877514	745394
نسبة التغير	-	6%	9%	5.5%	10%	-15%

"موقع مصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy"

يظهر الجدول (٢) حجم الودائع في مصارف القطاع العام خلال الأعوام من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١. عام ٢٠٠٦: كانت القيمة الإجمالية للودائع: (٦٥٣٠٢١٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٣٩٪، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٣٥٪، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ١٤٪، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ١٢٪. عام ٢٠٠٧: كانت القيمة الإجمالية للودائع: (٦٩٣١٣٦٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٤٠٪، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٣٢٪، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ١٦٪، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ١٢٪. عام ٢٠٠٨: كانت القيمة الإجمالية للودائع: (٧٥٥٩٩٥٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٤٠٪، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٢٨٪، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٢٠٪، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ١٢٪.

عام ٢٠٠٩: كانت القيمة الإجمالية للودائع (٧٩٧٢٢٢٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٤٤%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٢٧%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٢٣%، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ٦%.

عام ٢٠١٠: كانت القيمة الإجمالية للودائع (٨٧٧٥١٤٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٤٧%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٢٥%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٢٤%، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ٤%.

عام ٢٠١١: كانت القيمة الإجمالية للودائع (٧٤٥٣٩٤٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٤٥%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٢١%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٢٨%، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ٦%.

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى قيمة للودائع خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠١١ كانت في عام ٢٠١٠ من حيث ودائع تحت الطلب والودائع الآجلة أما ودائع التوفير فكانت أعلى قيمة عام ٢٠٠٧ ، وبالنسبة لودائع القطع الأجنبي فكانت أعلى قيمة في عام ٢٠٠٨.

بمقارنة الجدول (٢) مع الجدول (١) نجد أن المصارف العامة استطاعت

في العام ٢٠٠٦ الاستحواذ على حوالي ٨٢% من قيمة الودائع الإجمالية.

في العام ٢٠٠٧ الاستحواذ على حوالي ٧٦% من قيمة الودائع الإجمالية.

في العام ٢٠٠٨ الاستحواذ على حوالي ٧٢% من قيمة الودائع الإجمالية.

في العام ٢٠٠٩ الاستحواذ على حوالي ٦٨% من قيمة الودائع الإجمالية.

في العام ٢٠١٠ الاستحواذ على حوالي ٦٣% من قيمة الودائع الإجمالية.

في العام ٢٠١١ الاستحواذ على حوالي ٦٧% من قيمة الودائع الإجمالية.

الجدول (٣) حجم ودائع المصارف الخاصة التقليدية (ملايين الليرات)

ودائع المصارف الخاصة في سورية						
2011	2010	2009	2008	2007	2006	العام
63677	109556	83099	64526	52184	26717	الودائع تحت الطلب
0	0	0	0	0	0	الحكومة المركزية
529	272	116	151	128	0	المؤسسات العامة الاقتصادية
62443	107922	80735	62908	51515	26626	القطاع الخاص (مقيم)
705	1362	2248	1467	541	91	المؤسسات المالية غير المصرفية
13214	20138	13614	11047	12038	7304	ودائع التوفير (قطاع خاص مقيم)
128947	169026	116168	80172	58515	32104	الودائع لأجل
0	0	0	0	0	0	الحكومة المركزية
22	0	0	0	0	0	المؤسسات العامة الاقتصادية
113256	154243	107278	75502	55430	30718	القطاع الخاص (مقيم)
15669	14783	8890	4671	3084	1386	المؤسسات المالية غير المصرفية
114707	132348	127362	114954	101728	78827	الودائع بالقطع الأجنبي
0	0	0	0	0	0	الحكومة المركزية
83	621	24	0	0	0	المؤسسات العامة الاقتصادية
112367	130451	125385	114012	101179	77948	القطاع الخاص (مقيم)
2257	1276	1953	941	549	879	المؤسسات المالية غير المصرفية
320545	431068	340243	270699	224465	144952	الإجمالي
-25.6%	26.7%	25.7%	20.6%	54.9%	-	نسبة التغير

"موقع مصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy"

يظهر الجدول (٣) حجم الودائع في المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية خلال الأعوام من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١.

عام ٢٠٠٦: كانت القيمة الإجمالية للودائع: (١٤٤٩٥٢٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ١٨٪، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٥٪، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٢٢٪، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ٥٥٪.

عام ٢٠٠٧: كانت القيمة الإجمالية للودائع: (٢٢٤٤٦٥٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٢٣٪، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٦٪، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٢٦٪، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ٤٥٪.

عام ٢٠٠٨: كانت القيمة الإجمالية للودائع: (٢٧٠٦٩٩٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٢٤%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٤%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٢٩%، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ٤٣%.

عام ٢٠٠٩: كانت القيمة الإجمالية للودائع (٣٤٠٢٤٣٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٢٦%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٤%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٤٠%، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ٣٠%.

عام ٢٠١٠: كانت القيمة الإجمالية للودائع (٤٣١٠٦٨٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٢٥%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٤%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٣٦%، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ٣٥%.

عام ٢٠١١: كانت القيمة الإجمالية للودائع (٣٢٠٥٤٥٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ١٩%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٤%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٤٠%، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ٣٧%.

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى قيمة للودائع خلال الأعوام ٢٠٠٦-٢٠١١ كانت في عام ٢٠١٠ من حيث ودائع تحت الطلب والودائع الآجلة و ودائع التوفير وودائع القطع الأجنبي.

بمقارنة الجدول (٣) مع الجدول (١) نجد أن المصارف الخاصة التقليدية استطاعت:

في العام ٢٠٠٦ الاستحواذ على حوالي ١٨% من قيمة الودائع الإجمالية.

في العام ٢٠٠٧ الاستحواذ على حوالي ٢٤% من قيمة الودائع الإجمالية.

في العام ٢٠٠٨ الاستحواذ على حوالي ٢٥% من قيمة الودائع الإجمالية.

في العام ٢٠٠٩ الاستحواذ على حوالي ٢٨% من قيمة الودائع الإجمالية.

في العام ٢٠١٠ الاستحواذ على حوالي ٣١% من قيمة الودائع الإجمالية.

في العام ٢٠١١ الاستحواذ على حوالي ٢٩% من قيمة الودائع الإجمالية.

الجدول (٤) حجم ودائع المصارف الإسلامية (ملايين الليرات)

ودائع المصارف الإسلامية				
2011	2010	2009	2008	العام
9082	13032	5855	3961	الودائع تحت الطلب
0	0	0	0	الحكومة المركزية
0	0	0	0	المؤسسات العامة الاقتصادية
8832	12803	5322	3208	القطاع الخاص (مقيم)
250	230	533	753	المؤسسات المالية غير المصرفية
9230	24021	17708	9143	ودائع التوفير (قطاع خاص مقيم)
18401	25501	17069	9908	الودائع لأجل
0	0	0	0	الحكومة المركزية
0	0	0	0	المؤسسات العامة الاقتصادية
15392	22430	16989	9908	القطاع الخاص (مقيم)
3009	3071	80	0	المؤسسات المالية غير المصرفية
17473	16216	15611	11605	الودائع بالقطع الأجنبي
0	0	0	0	الحكومة المركزية
14	0	0	0	المؤسسات العامة الاقتصادية
17250	16114	15606	11603	القطاع الخاص (مقيم)
209	102	5	2	المؤسسات المالية غير المصرفية
54186	78770	56243	34617	الإجمالي
-31.2%	40%	62.5%	-	نسبة التغير

"موقع مصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy"

يظهر الجدول (٤) حجم الودائع في المصارف الإسلامية العاملة في سورية خلال الأعوام من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١.

عام ٢٠٠٨: كانت القيمة الإجمالية للودائع: (٣٤٦١٧٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ١١٪، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٢٧٪، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٢٩٪، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ٣٣٪.

عام ٢٠٠٩: كانت القيمة الإجمالية للودائع (٥٦٢٤٣٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ١٠٪، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٣١٪، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٣١٪، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ٢٨٪.

عام ٢٠١٠: كانت القيمة الإجمالية للودائع (٧٨٧٧٠٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ١٦%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٣١%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٣٣%، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ٢٠%.

عام ٢٠١١: كانت القيمة الإجمالية للودائع (٥٤١٨٦٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ١٧%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ١٧%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٣٤%، ونسبة الودائع بالقطع الأجنبي حوالي ٣٢%.

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى قيمة للودائع خلال الأعوام ٢٠١١-٢٠٠٨ كانت في عام ٢٠١٠ من حيث ودائع تحت الطلب والودائع الآجلة و ودائع التوفير، أما ودائع القطع الأجنبي أعلى قيمة كانت ٢٠١١.

بمقارنة الجدول (٤) مع الجدول (١) نجد أن المصارف الإسلامية استطاعت:

في العام ٢٠٠٨ الاستحواذ على حوالي ٣% من قيمة الودائع الإجمالية.

في العام ٢٠٠٩ الاستحواذ على حوالي ٤% من قيمة الودائع الإجمالية.

في العام ٢٠١٠ الاستحواذ على حوالي ٦% من قيمة الودائع الإجمالية.

في العام ٢٠١١ الاستحواذ على حوالي ٦% من قيمة الودائع الإجمالية.

الجدول (٥) حجم ودائع المصارف الخاصة (٢٠١٦-٢٠١٢) (ملايين الليرات)

العام	2012	2013	2014	2015	2016
الودائع تحت الطلب	142570	214331	265584	432366	418432
المؤسسات العامة الاقتصادية	18308	66228	32311	61531	94881
القطاع الخاص (مقيم)	124262	148103	233273	370835	323551
ودائع التوفير (قطاع خاص مقيم)	14242	17603	24509	22209	22825
الودائع لأجل	188866	214610	223316	324664	365803
المؤسسات العامة الاقتصادية	16179	12901	29710	86735	80614
القطاع الخاص (مقيم)	172687	201709	193606	237929	285189
الإجمالي	345678	446544	513409	779239	807060
نسبة التغير	-	29%	15%	51.8%	4%

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الختامية للبنوك الخاصة المنشورة على موقع هيئة الأوراق المالية.

يظهر لنا الجدول (٥) حجم الودائع في المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية خلال الأعوام من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦.

عام ٢٠١٢: كانت القيمة الإجمالية للودائع: (٣٣٤٥٦٧٨٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٧١%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٩%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٥٥%.

عام ٢٠١٣: كانت القيمة الإجمالية للودائع: (٤٤٦٥٤٤٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٤٨%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٤%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٤٨%.

عام ٢٠١٤: كانت القيمة الإجمالية للودائع: (٥١٣٤٠٩٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٥٢%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٥%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٤٣%.

عام ٢٠١٥: كانت القيمة الإجمالية للودائع (٧٧٩٢٣٩٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٥٥%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٣%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٤٢%.

عام ٢٠١٦: كانت القيمة الإجمالية للودائع (٨٠٧٠٦٠٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٥٢%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٣%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٤٥%.

الجدول (٦) حجم ودائع المصارف الإسلامية (٢٠١٦-٢٠١٢) (ملايين الليرات)

العام	2012	2013	2014	2015	2016
الودائع تحت الطلب	79243	88060	126037	183918	348119
المؤسسات العامة الاقتصادية	47031	41410	80055	90425	204800
القطاع الخاص (مقيم)	32212	46650	45982	93493	143319
ودائع التوفير (قطاع خاص مقيم)	10767	12000	16916	17199	24249
الودائع لأجل	20760	20721	25483	34560	48267
المؤسسات العامة الاقتصادية	50.00	552	1523	7125	1968
القطاع الخاص (مقيم)	20710	20169	23960	27435	46299
الإجمالي	110770	120781	168436	235677	420635
نسبة التغير	-	9%	39%	40%	78%

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الختامية للبنوك الإسلامية المنشورة على موقع هيئة الأوراق المالية.

يظهر لنا الجدول (٦) حجم الودائع في المصارف الإسلامية العاملة في سورية خلال الأعوام من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦.

عام ٢٠١٢: كانت القيمة الإجمالية للودائع: (١١٠٧٧٠٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٧١%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٩%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ٢٠%.

عام ٢٠١٣: كانت القيمة الإجمالية للودائع: (١٢٠٧٨١٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٧٢%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ١٠%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ١٨%.

عام ٢٠١٤: كانت القيمة الإجمالية للودائع: (١٦٨٤٣٦٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٧٥%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ١٠%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ١٥%.

عام ٢٠١٥: كانت القيمة الإجمالية للودائع (٢٣٥٦٧٧٠٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٧٨%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٧%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ١٥%.

عام ٢٠١٦: كانت القيمة الإجمالية للودائع (٤٢٠٦٣٥٠٠٠٠٠٠٠) ليرة سورية، كانت نسبة الودائع تحت الطلب حوالي ٨٢%، ونسبة ودائع التوفير حوالي ٧%، ونسبة الودائع الآجلة حوالي ١١%.

المبحث الثالث : تحليل البيانات المالية للمصارف عينة البحث

يتناول هذا المبحث من الدراسة التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من قوائم ونشرات المصارف السورية الخاصة لدراسة (العوامل المؤثرة في حجم الودائع في المصارف) (٢٠٠٧-٢٠١٦) وتم اختبار هذه العلاقة من خلال إجراءات العمل الإحصائي والمالي.

١.٣ مصادر جمع البيانات:

تأسيساً على تصميم هذه الدراسة وأقسامها وفروعها ونوع البيانات المطلوبة لتحقيق أهدافها، فقد تطلب إنجاز هذه الدراسة الاستناد في استسقاء معلوماتها وبياناتها إلى مصدرين متكاملين هما:

١.١.٣ المصادر الأولية: من خلال القوائم المالية للمصارف الخاصة في سورية خلال الفترة من

٢٠٠٧-٢٠١٦ وعن طريق قائمة الاستبيان تم تجميعها في قوائم وإجراء الدراسة عليها.

٢.١.٣ المصادر الثانوية: وتم الحصول عليها من خلال الاطلاع على أدبيات الموضوع و

المصادر المتعلقة به من دراسات وأبحاث عربية وأجنبية منشورة وغير منشورة، وكذلك

الكتب العلمية المتخصصة في الموضوع، والمجلات والدوريات العلمية المتخصصة،

وبعض الندوات والمؤتمرات العلمية، إضافة إلى البحث في بعض المواقع العلمية في

"الإنترنت".

٢.٣ منهجية الدراسة:

لقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فعلى صعيد البحث الوصفي، تم الاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية، من أجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري لدراسة العوامل المؤثرة في حجم الودائع في المصارف. أما على صعيد البحث التحليلي، فقد تم إجراء المسح الميداني وتجميع البيانات من القوائم المالية للمصارف المنشورة على هيئة الأوراق المالية، ومن الإجابات على الاستبيان، وتم تحليل البيانات المجمعة واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة.

٣.٣ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من القطاع المصرفي السوري، وعينة الدراسة تتكون من سبعة مصارف خاصة وهي: بنك عودة، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سوريا والمهجر، بنك بيلوس، بنك سوريا والخليج، البنك العربي، البنك الدولي للتجارة والتمويل، وتم توزيع استبيان على زبائن المصارف بأسلوب عينة

عشوائية غير منتظمة حتى تكون مناسبة للبيانات التعريفية وتصبح ضمن الاختبارات المعلمية (٢٥ حالة فأكثر)

عدد الاستثمارات	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستردة	الاستبيانات المعتمدة في التحليل
90	82	82	82
النسبة		91.1%	91.1%

٤.٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

تم القيام بتفريغ وإدخال بيانات القوائم المالية للمصارف على برنامج إكسل، وأُجريت العديد من المعادلات المناسبة لمؤشرات الدراسة ثم تم تحويل هذه المؤشرات إلى برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) (Statistical Package for the Social Sciences)، وقد استخدمت الأدوات الإحصائية الآتية:

- (١) النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي.
- (٢) إجراء الحسابات الرياضية للحصول على مؤشرات الدراسة.
- (٣) اختبار الانحدار الخطي البسيط Regression.
- (٤) دراسة الفروق (Independent t test) بين قياس المؤشرات قبل الأزمة وأثناء الأزمة في سورية.

٥.٣ وصف البيانات:

١.٥.٣ إجمالي الودائع الآجلة:

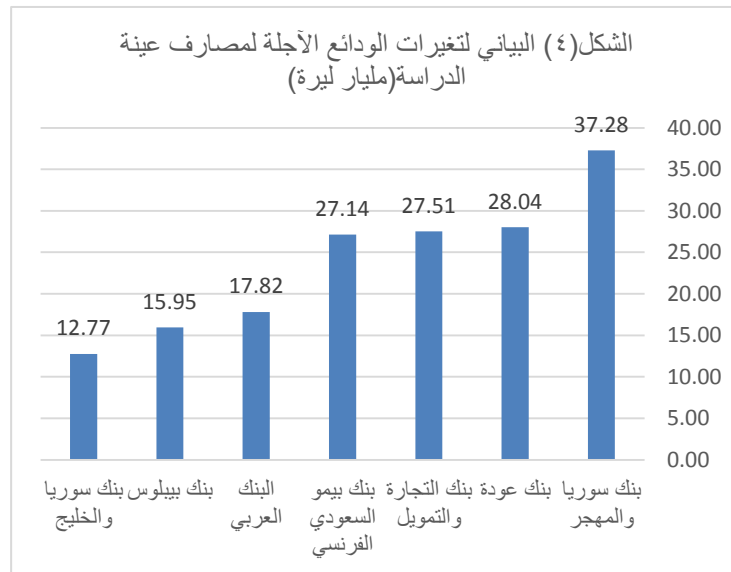
جدول (٧) المؤشرات الإحصائية لتغيرات إجمالي الودائع الآجلة تبعاً للمصارف (مليار ليرة)

البنك	إجمالي الودائع الآجلة		
	Minimum	Maximum	Mean
بنك عودة	17264996163	52871735298	28037090338
بنك بيمو السعودي الفرنسي	12532581379	41408238918	27143021374
بنك سوريا والمهجر	13870692472	53662003137	37282880971
بنك بيبيلوس	9110150826	25252486680	15945821000

1309810425	28585497333	12768310291	بنك سوريا والخليج
8754737545	23111937106	17819875921	البنك العربي
18085601226	44190660620	27509290561	بنك التجارة والتمويل

يبين الجدول (٧) أن بنك سورية والمهجر احتل المرتبة الأولى في إجمالي الودائع بمتوسط بلغ (٣٧٢٨٢٨٨٠٩٧١) ليرة سورية، ثم بنك عودة بمتوسط ودائع (٢٨٠٣٧٠٩٠٣٣٨) ليرة سورية، يليه في المرتبة الثالثة بنك التجارة والتمويل (٢٧٥٠٩٢٩٠٥٦١) ليرة سورية، ثم المرتبة الرابعة بنك بيمو السعودي الفرنسي بإجمالي الودائع (٢٧١٤٣٠٢١٣٧٤) ليرة سورية، واحتل البنك العربي المرتبة الخامسة بمتوسط إجمالي ودائع (١٧٨١٩٨٧٥٩٢١) ليرة سورية، ثم بنك بيبيلوس بمتوسط ودائع (١٥٩٤٥٨٢١٠٠) ليرة سورية، وأخيراً بنك سورية والخليج بمتوسط (١٢٧٦٨٣١٠٢٩١) ليرة سورية.

الشكل (٤) البياني لتغيرات الودائع الآجلة لمصارف عينة الدراسة



-إجمالي الودائع الآجلة حسب سنوات الدراسة:

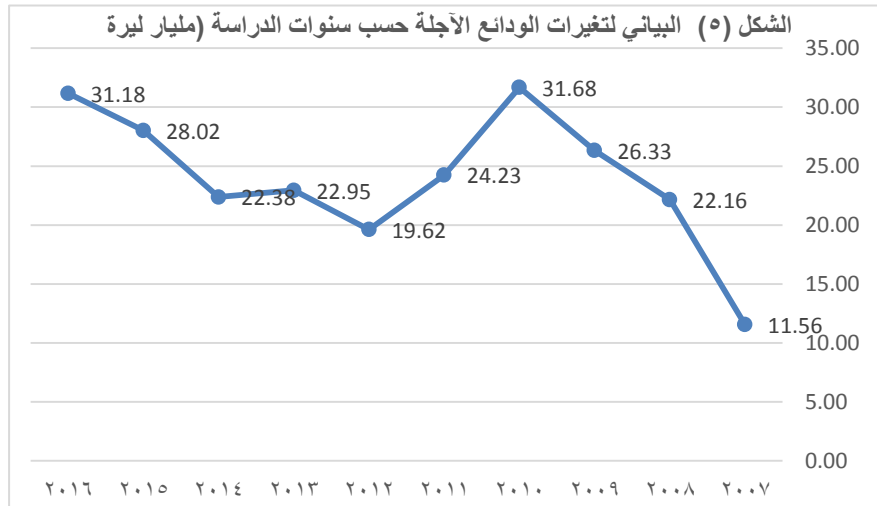
جدول (٨) المؤشرات الإحصائية لتغيرات إجمالي الودائع الآجلة تبعاً لسنوات الدراسة (مليار ليرة)

إجمالي الودائع الآجلة				
Minimum	Maximum	Mean		
1309810425	18085601226	11561224291	2007	السنة
1988229368	38337281131	22158031976	2008	
7193602454	43450168566	26333604958	2009	
8589721928	53662003137	31677459729	2010	
9927943130	37923696062	24231431302	2011	
11742276446	28207400778	19624279870	2012	

17664278547	31599189827	22947341290	2013	
16685124830	32926956467	22383049053	2014	
14926941481	40673786844	25410978143	2015	
20941891553	41408238918	31175065236	2016	

يبين الجدول (٨) أن عام ٢٠١٠ احتل المرتبة الأولى في إجمالي الودائع بمتوسط بلغ (٣١٦٧٧٤٥٩٧٢٩) ليرة سورية، ثم عام ٢٠١٦ بمتوسط ودائع (٣١٧٧٥٠٦٥٢٣٦) ثم عام ٢٠٠٩ بمتوسط ودائع (٢٦٣٣٣٦٠٤٩٥٨) ليرة سورية، يليه عام ٢٠١٥ بمتوسط (٢٥٤١٠٩٧٨١٤٣) ليرة سورية، ثم عام ٢٠١١ بمتوسط (٢٤٢٣١٤٣١٣٠٢) ليرة سورية، ويليه عام ٢٠١٣ بمتوسط إجمالي ودائع (٢٢٩٤٧٣٤١٢٩٠) ليرة سورية، ثم عام ٢٠١٤ بمتوسط إجمالي (٢٢٣٨٣٠٤٩٠٥٣) ليرة سورية، أما أقل ودائع آجلة فكانت عام ٢٠٠٧ و عام ٢٠١٢.

الشكل (٥) البياني لتغيرات الودائع الآجلة حسب سنوات الدراسة



٢.٥.٣ معدل الفائدة السنوي:

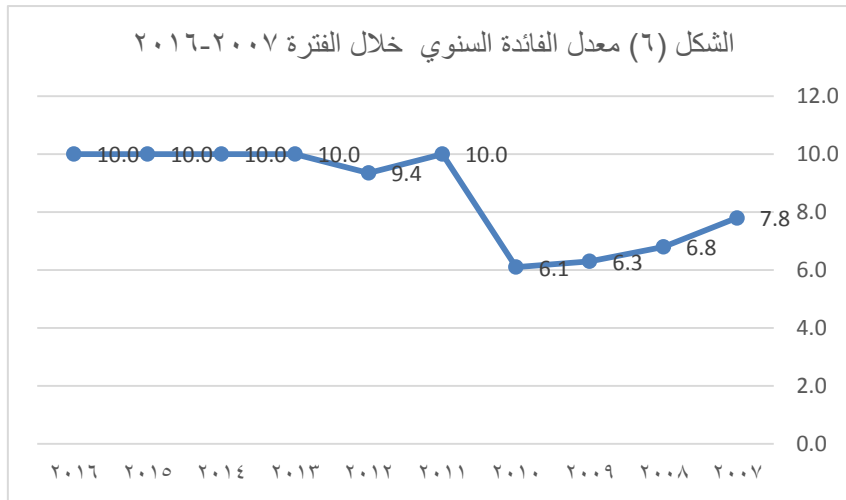
الجدول (٩) تغيرات معدل الفائدة السنوي على الودائع الآجلة خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٠٧

السنة	معدل الفائدة السنوي
2007	7.80
2008	6.80
2009	6.30
2010	6.10
2011	10.00
2012	9.35
2013	10.00
2014	10.00
2015	10.00
2016	10.00

موقع مصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy

يبين الجدول (٩) كيف توزعت الفائدة السنوية إلى النسبة الأعلى في أعوام ٢٠١١-٢٠١٦ ووصلت إلى ١٠ %، بسبب سعي المصرف المركزي لتحفيز المودعين لعدم سحب مدخراتهم خصوصاً بعد عمليات السحب عام ٢٠١١، بينما في السنوات السابقة كانت بحدود ٩.٣٥ % و ٧.٨ % في عام ٢٠٠٧ و ٦.٨ عام ٢٠٠٨.

الشكل (٦) البياني لتغيرات معدلات الفائدة حسب سنوات الدراسة



٣.٥.٣ معدل التضخم السنوي:

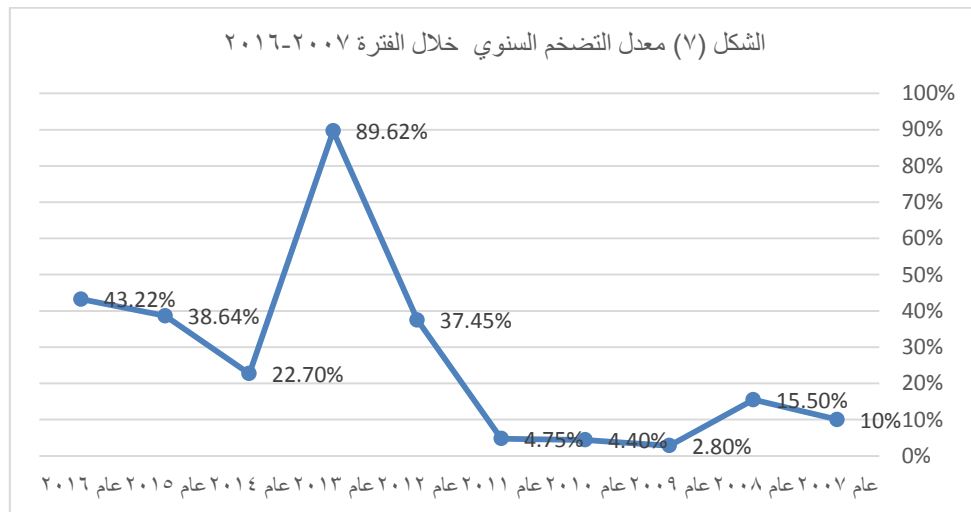
الجدول (١٠) تغيرات معدل التضخم السنوي خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٠٧

السنة	معدل التضخم السنوي
2007	10%
2008	15.50%
2009	2.80%
2010	4.40%
2011	4.75%
2012	37.45%
2013	89.62%
2014	22.70%
2015	38.64%
2016	43.22%

موقع مصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy

يبين الجدول (١٠) أن أعلى معدل للتضخم كان خلال عام ٢٠١٣، ووصل إلى ٨٩.٦٢ %، يليه عام ٢٠١٦ بمعدل ٤٣.٢٢ %، ثم عام ٢٠١٥ كان ٣٨.٦٤ %، ويليه عام ٢٠١٢ بمعدل تضخم ٣٧.٤ %، وعام ٢٠١٤ انخفض ووصل إلى ٢٢.٧ %، بينما نجد أن معدل التضخم السنوي كان في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢.٨ %، و ٢٠١٠ بنسبة ٤.٤ .

الشكل (٧) البياني لتغيرات معدل التضخم حسب سنوات الدراسة



٤.٥.٣ سعر الصرف :

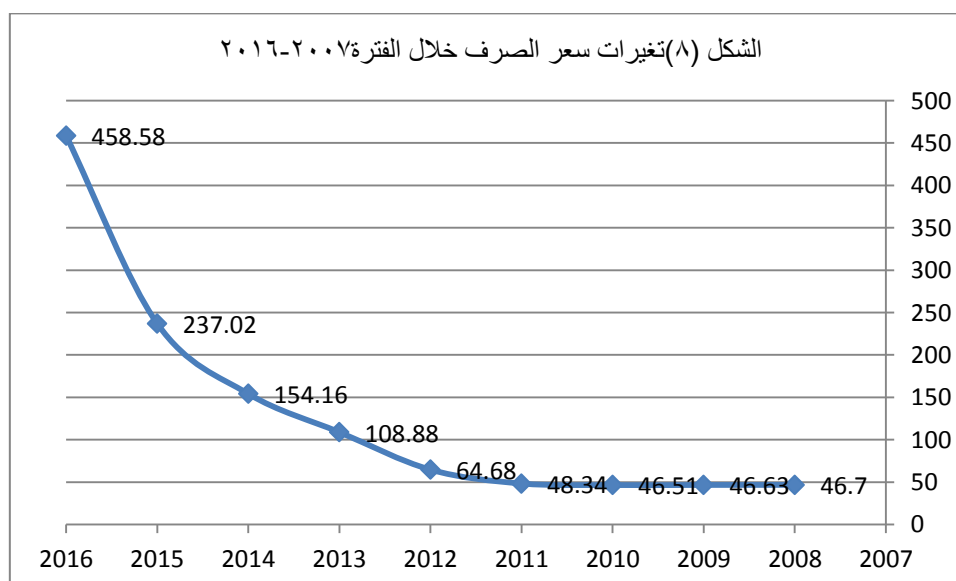
الجدول (١١) تغيرات سعر الصرف خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٠٧

السنة	معدل سعر الصرف
2007	49.99
2008	46.70
2009	46.63
2010	46.51
2011	48.34
2012	64.68
2013	108.88
2014	154.16
2015	237.02
2016	458.58

موقع مصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy

يظهر الجدول (١١) السابق أن أعلى معدل لأسعار الصرف كان في عام ٢٠١٦ وبلغ ٤٥٨.٥٨ ليرة سورية، وفي عام ٢٠١٤ بلغ ١٥٤.١٦ ليرة سورية، ويبين الجدول أنه من العام ٢٠١١ بدأ سعر الصرف بالارتفاع بشكل ملحوظ وصولاً للعام ٢٠١٦، بعد أن كان شبه مستقر مع انخفاض خلال الأعوام ٢٠١٠-٢٠٠٧.

الشكل (٨) تغيرات سعر الصرف حسب سنوات الدراسة



٩.٣ اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل الفائدة وحجم الودائع المصرفية.

تم اجراء اختبار إيجاد العلاقة بين المتغير التابع حجم الودائع المصرفية والمستقل معدل الفائدة خلال فترتي الدراسة وكانت النتائج الآتية:
الفترة الأولى (٢٠٠٧-٢٠١١):

جدول (١٢) مؤشرات معاملات الانحدار للفترة الأولى بين حجم الودائع المصرفية و معدل الفائدة السنوي

Model Summary ^a				
Sig.	F	R Square	R	Model
0.035 ^c	3.943	0.168	0.411	1
a. TYPE = الفترة الأولى				
b. Predictors: (Constant), معدل الفائدة السنوي				

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته منخفضة إلى حد ما ٤١.١% وأيضاً لدينا مقياس معامل التفسير والذي قيمته تقريباً ١٦.٨% وبالتالي فإن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار ١٦.٨% على المتغير التابع (حجم الودائع) ما يعني أن المتغير المستقل (معدل الفائدة السنوي) استطاع أن يفسر ١٦.٨% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (حجم الودائع) (Y)، و يظهر الجدول قيماً تمثل جدول تحليل التباين الذي يمكن من خلاله التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F ويظهر معنوية الاختبار $F = 3.94$ ومعنوية الدلالة الحسابية ($Sig = 0.035$) وهي أصغر من المعنوية الدلالة القياسية $Sig = 0.05$ ما يؤكد وجود قوة تفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي إن النموذج ككل دال إحصائياً.

جدول (١٣) المؤشرات الإحصائية لمعادلة الانحدار للفترة الأولى بين (معدل الفائدة) وإجمالي الودائع المصرفية

Coefficients ^{a,b}					
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
0.002	3.459		11891927421	40186843121	(Constant)
0.024	-3.792	-0.258	1550674022	-2623656345	معدل الفائدة السنوي
a. TYPE = الفترة الأولى					
b. Dependent Variable: إجمالي الودائع الآجلة					

ومن خلال الجدول (١٣) نجد أن المتغير المستقل في هذا النموذج حسب نموذج t مقبول لمؤشر (معدل الفائدة السنوي) حيث الدالة المعنوية أصغر من $\text{Sig}=0.005$ وبالتالي فإن أي تغير بمقدار وحدة واحدة للعلاقة بين معدل الفائدة السنوي يؤثر في إجمالي الودائع الآجلة بمقدار $-26e8$ وهو أثر سلبي. ويمكن وضع معادلة الانحدار المقدرة على الشكل الآتي:

$$(\text{معدل الفائدة السنوي}) = (-26E+8) + (401E+8) \times (\text{إجمالي الودائع الآجلة})$$

تدل المعادلة السابقة بناءً على المؤشرات الناتجة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بشكل عكسي بين معدل الفائدة وحجم الودائع المصرفية خلال الفترة الأولى (٢٠٠٧-٢٠١١) حسب عينة الدراسة.

يعود ذلك إلى أنه خلال هذه الفترة بشكل عام لم تكن هناك بدائل استثمارية تدر العائد نفسه ولا سيما أن المخاطرة منخفضة خاصة مع صدور القوانين المتعلقة بزيادة رأس مال المصارف وبالتالي الخيارات كانت محدودة في إيداع الأموال ضمن المصارف، على الرغم من وجود بديل استثماري متمثل بسوق دمشق للأوراق المالية، ولكنها كانت حديثة العهد إضافة إلى قلة الوعي الاستثماري.

الفترة الثانية (٢٠١٢-٢٠١٦):

جدول (١٤) مؤشرات معاملات الانحدار للفترة الثانية بين حجم الودائع المصرفية و معدل الفائدة السنوي

Sig.	F	R Square	R	Model
0.033	3.98	0.176	0.42	1
a. TYPE = الفترة الثانية				
b. Predictors: (Constant), معدل الفائدة السنوي				

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته منخفضة إلى حد ما ٤٢% وأيضاً لدينا مقياس معامل التفسير والذي قيمته تقريباً ١٧.٦% وبالتالي فإن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار ١٧.٦% على المتغير التابع (حجم الودائع) ما يعني أن المتغير المستقل (معدل الفائدة السنوي) استطاع أن يفسر ١٧.٦% من التغيرات الحاصلة في التابع (حجم الودائع) (Y)، و يظهر الجدول قيماً تمثل جدول تحليل التباين والذي يمكن من خلاله التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F ويظهر المعنوية الاختبار $F=3.98$ ومعنوية الدلالة الحسابية ($\text{Sig}=0.033$) وهي أصغر

من المعنوية الدلالة القياسية $Sig=0.000$ ما يؤكد وجود قوة تفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي إنَّ النموذج ككل دال إحصائياً.

جدول (١٥) المؤشرات الإحصائية لمعادلة الانحدار للفترة الثانية بين معدل الفائدة و إجمالي الودائع المصرفية

Coefficients ^{a,b}						
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.000	3.40		43516479333	-37283794328	(Constant)	1
0.031	3.24	0.221	4421720921	6086425048	معدل الفائدة السنوي	
a. TYPE = الفترة الثانية						
b. Dependent Variable: إجمالي الودائع الآجلة						

ومن خلال الجدول (١٥) نجد أن المتغير المستقل في هذا النموذج حسب نموذج t مقبول لمؤشر (معدل الفائدة السنوي) حيث الدالة المعنوية أصغر من $Sig=0.000$ فأني تغير بمقدار وحدة واحدة للعلاقة بين معدل الفائدة السنوي يؤثر في إجمالي الودائع الآجلة بمقدار $60e8$ وهو أثر إيجابي.

ويمكن وضع معادلة الانحدار المقدرة على الشكل الآتي:

$$\text{(معدل الفائدة السنوي)} = (60E+8) + (3721E+8) \times \text{إجمالي الودائع الآجلة}$$

تدل المعادلة السابقة بناءً على المؤشرات الناتجة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بشكل طردي بين معدل الفائدة وحجم الودائع المصرفية خلال الفترة الثانية (٢٠١٢-٢٠١٦) حسب عينة الدراسة.

يعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة وثباتها خلال الفترة من عام ٢٠١٢-٢٠١٦، إضافة إلى عامل الثقة الذي تولد في الجهاز المصرفي ولاسيما بعد القدرة على تلبية طلبات السحب الكبيرة التي حصلت عام ٢٠١١، هذه العوامل وغيرها ساهمت في زيادة حجم الودائع لدى المصارف.

الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل التضخم وحجم الودائع المصرفية.

الفترة الأولى (٢٠٠٧-٢٠١١):

جدول (١٦) مؤشرات معاملات الانحدار للفترة الأولى بين حجم الودائع المصرفية و معدل التضخم السنوي

Sig.	F	R Square	R	Model
0.012	4.83	0.213	0.462	1
a. TYPE = الفترة الأولى				
b. Predictors: (Constant), معدل التضخم السنوي				

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته متوسطة ٤٦.٢% وأيضاً لدينا مقياس معامل التفسير والذي قيمته تقريباً ٢١.٣% وبالتالي فإن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار ٢١.٣% على المتغير التابع (حجم الودائع) ما يعني أن المتغير المستقل (معدل التضخم السنوي) استطاع أن يفسر ٢١.٣% من التغيرات الحاصلة في التابع (حجم الودائع) (Y)، و يظهر الجدول قيماً تمثل جدول تحليل التباين الذي يمكن من خلاله التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F ويظهر المعنوية الاختبار $F = 4.83$ ومعنوية الدلالة الحسابية ($Sig = 0.012$) وهي أصغر من المعنوية الدلالة القياسية $Sig = 0.05$ ما يؤكد وجود قوة تفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي أن النموذج ككل دال إحصائياً.

جدول (١٧) المؤشرات الإحصائية لمعادلة الانحدار للفترة الأولى بين معدل التضخم السنوي وإجمالي الودائع المصرفية

Coefficients ^{a,b}					
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
0.000	6.156		3971385864	24449132246	(Constant)
0.023	3.212	2.188	480271482	582250046	معدل التضخم السنوي
a. TYPE = الفترة الأولى					
b. Dependent Variable: إجمالي الودائع الآجلة					

ومن خلال الجدول (١٧) نجد أن المتغير المستقل في هذا النموذج حسب نموذج t مقبول لمؤشر (معدل التضخم السنوي) حيث الدالة المعنوية أصغر من $Sig=0.005$ فأني تغير بمقدار وحدة واحدة للعلاقة بين معدل التضخم السنوي يؤثر في إجمالي الودائع الآجلة بمقدار $5e8$ وهو أثر إيجابي.

ويمكن وضع معادلة الانحدار المقدرة على الشكل الآتي:

$$\text{(معدل التضخم السنوي)} = (5E+8) + (244E+8) = \text{إجمالي الودائع الآجلة}$$

تدل المعادلة السابقة بناءً على المؤشرات الناتجة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بشكل طردي بين معدل التضخم وحجم الودائع المصرفية خلال الفترة الأولى ٢٠٠٧-٢٠١١ حسب عينة الدراسة.

إن الزيادة في معدلات التضخم تساهم في عزوف الأفراد عن الإنفاق والاستثمار نتيجة ارتفاع الأسعار وعليه، يكون اتجاههم نحو المحافظة على المدخرات والاستفادة من أسعار الفائدة المدفوعة على الودائع المصرفية.

الفترة الثانية (٢٠١٢-٢٠١٦):

جدول (١٨) مؤشرات معاملات الانحدار للفترة الثانية بين حجم الودائع المصرفية و معدل التضخم السنوي

Sig.	F	R Square	R	Model
0.022	3.86	0.191	0.438	1
a. TYPE = الفترة الثانية				
b. Predictors: (Constant), معدل التضخم السنوي				

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته منخفضة ٤٣.٨% أيضاً لدينا مقياس معامل التفسير الذي قيمته تقريباً ١٩.١% وبالتالي فإن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار ١٩.١% على المتغير التابع (حجم الودائع) ما يعني أن المتغير المستقل (معدل التضخم السنوي) استطاع أن يفسر ١٩.١% من التغيرات الحاصلة في التابع (حجم الودائع) (Y)، ويظهر الجدول قيماً تمثل جدول تحليل التباين الذي يمكن من خلاله التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F ويظهر المعنوية الاختبار $F=3.86$ ومعنوية الدلالة الحسابية ($Sig=0.022$) وهي أصغر من المعنوية الدلالة

القياسية $Sig=0.005$ ما يؤكد وجود قوة تفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي أن النموذج ككل دال إحصائياً.

جدول (١٩) المؤشرات الإحصائية لمعادلة الانحدار للفترة الثانية بين معدل التضخم السنوي و إجمالي الودائع المصرفية

Coefficients ^{a,b}						
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.000	8.182		2719179023	22132907354	(Constant)	1
0.031	3.245	3.032	50840011	9734124	معدل التضخم السنوي	
a. TYPE = الفترة الثانية						
b. Dependent Variable: إجمالي الودائع الآجلة						

ومن خلال الجدول (١٩) نجد أن المتغير المستقل في هذا النموذج حسب نموذج t مقبول لمؤشر (معدل التضخم السنوي) حيث الدالة المعنوية أصغر من $Sig=0.005$ أي تغير بمقدار وحدة واحدة للعلاقة بين معدل التضخم السنوي يؤثر في إجمالي الودائع الآجلة بمقدار $9e7$ وهو أثر إيجابي.

ويمكن وضع معادلة الانحدار المقدرة على الشكل الآتي:

$$(\text{معدل التضخم السنوي}) = (9E+6) + (221E+8) \times (\text{إجمالي الودائع الآجلة})$$

تدل المعادلة السابقة بناءً على المؤشرات الناتجة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بشكل طردي بين معدل التضخم وحجم الودائع المصرفية خلال الفترة الثانية ٢٠١٢-٢٠١٦ حسب عينة الدراسة. إن الارتفاعات الكبيرة في معدلات التضخم خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٢ ترافقت بزيادة في أسعار الفائدة ما شجّع الأفراد على الاحتفاظ بمدخراتهم والاستفادة منها ولاسيما مع توفر عامل الأمان لدى المصارف والقدرة على سحب الودائع في أي وقت.

الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية وسعر الصرف
الفترة الأولى (٢٠٠٧-٢٠١١):

جدول (٢٠) مؤشرات معاملات الانحدار للفترة الأولى بين حجم الودائع المصرفية وسعر الصرف

Model Summarya				
Sig.	F	R Square	R	Model
0.015	5.91	0.128	0.358	1
a. TYPE = الفترة الأولى				
b. Predictors: (Constant), معدل سعر الصرف				

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته منخفضة ٣٥.٨% وأيضاً لدينا مقياس معامل التفسير الذي قيمته تقريباً ١٢.٨% وبالتالي فإن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار ١٢.٨% على المتغير التابع (حجم الودائع) ما يعني أنّ المتغير المستقل (سعر الصرف) استطاع أن يفسر ١٢.٨% من التغيرات الحاصلة في التابع (حجم الودائع) (Y)، و يظهر الجدول قيماً تمثل جدول تحليل التباين الذي يمكن من خلاله التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F ويظهر المعنوية الاختبار $F=5.91$ ومعنوية الدلالة الحسابية ($Sig=0.015$) وهي أصغر من المعنوية الدلالة القياسية $Sig=0.05$ ما يؤكد وجود قوة تفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي إنّ النموذج ككل دال إحصائياً.

جدول (٢١) المؤشرات الإحصائية لمعادلة الانحدار للفترة الأولى بين سعر الصرف و إجمالي الودائع المصرفية

Coefficients ^{a,b}						
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.001	3.172		24219993043	76481129368	(Constant)	1
0.023	-2.782	-0.349	520844429	-1210723332	سعر الصرف	
a. TYPE = الفترة الأولى						
b. Dependent Variable: إجمالي الودائع الآجلة						

ومن خلال الجدول (٢١) نجد أن المتغير المستقل في هذا النموذج حسب نموذج t مقبول لمؤشر (معدل سعر الصرف) حيث الدالة المعنوية أصغر من $\text{Sig}=0.005$ فأني تغير بمقدار وحدة واحدة للعلاقة بين معدل سعر الصرف يؤثر في إجمالي الودائع الآجلة بمقدار $-12\text{E}8$ وهو أثر سلبي. ويمكن وضع معادلة الانحدار المقدرة على الشكل الآتي:

$$\text{(سعر الصرف)} = (-12\text{E}+8) + 764\text{E}+8 = \text{إجمالي الودائع الآجلة}$$

تدل المعادلة السابقة بناءً على المؤشرات الناتجة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بشكل عكسي بين سعر الصرف وحجم الودائع المصرفية خلال الفترة الأولى ٢٠٠٧-٢٠١١ حسب عينة الدراسة.

إن التحسن والثبات في أسعار الصرف يزيد من الثقة بالعملة الوطنية ويحسن القدرة الشرائية ما يشجع الأفراد على الاحتفاظ بالمدخرات بشكل نقدي وعدم البحث عن بدائل أخرى.

الفترة الثانية (٢٠١٢-٢٠١٦):

جدول (٢٢) مؤشرات معاملات الانحدار للفترة الثانية بين حجم الودائع المصرفية وسعر الصرف

Model Summary ^a				
Sig.	F	R Square	R	Model
0.024	3.81	0.178	0.422	1
a. TYPE = الفترة الثانية				
b. Predictors: (Constant), معدل سعر الصرف				

لدينا المقياس R وهو معامل الارتباط قيمته متوسطة ٤٢.٢% وأيضاً لدينا مقياس معامل التفسير الذي قيمته تقريباً ١٧.٨% وبالتالي فإن المتغير المستقل في هذا النموذج له تأثير بمقدار ١٧.٨% على المتغير التابع (حجم الودائع) ما يعني أنّ المتغير المستقل (معدل سعر الصرف) استطاع أن يفسر ١٧.٨% من التغيرات الحاصلة في التابع (حجم الودائع) (Y)، و يظهر الجدول قيماً تمثل جدول تحليل التباين والذي يمكن من خلاله التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F ويظهر المعنوية الاختبار $F=3.81$ ومعنوية الدلالة الحسابية ($\text{Sig}=0.024$) وهي أصغر من المعنوية الدلالة

القياسية $Sig=0.005$ ما يؤكد وجود قوة تفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي أنّ النموذج ككل دال إحصائياً.

جدول (٢٣) المؤشرات الإحصائية لمعادلة الانحدار للفترة الثانية بين سعر الصرف و إجمالي الودائع المصرفية

Coefficients ^{a,b}						
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.000	6.189		3000013543	18394683358	(Constant)	1
0.027	3.542	2.281	19366808	29725055	سعر الصرف	
a. TYPE = الفترة الثانية						
b. Dependent Variable: إجمالي الودائع الآجلة						

ومن خلال الجدول (٢٣) نجد أن المتغير المستقل في هذا النموذج حسب نموذج t مقبول لمؤشر (معدل سعر الصرف) حيث الدالة المعنوية أصغر من $Sig=0.005$ فأني تغير بمقدار وحدة واحدة للعلاقة بين معدل سعر الصرف يؤثر في إجمالي الودائع الآجلة بمقدار $29e6$ وهو أثر إيجابي. ويمكن وضع معادلة الانحدار المقدرة على الشكل الآتي:

$$(\text{سعر الصرف}) = (29E+6) + (183E+8) = \text{إجمالي الودائع الآجلة}$$

تدل المعادلة السابقة بناءً على المؤشرات الناتجة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بشكل طردي بين سعر الصرف وحجم الودائع المصرفية خلال الفترة الثانية 2012-2016 حسب عينة الدراسة.

إن الارتفاعات الكبيرة في أسعار الصرف خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٦) لابد أن تؤثر في الإيداعات بشكل سلبي إذ أنّ الأفراد سوف يلجؤون لتحويل المدخرات من العملة المحلية إلى القطع الأجنبي أو إلى ذهب أو عقارات، ولكن مع وجود قيود على التعامل بالقطع الأجنبي فيما يتعلق بالتداول والاحتفاظ بالمصارف إضافة إلى الارتفاعات الكبيرة في أسعار الذهب والعقارات، اضطر الأفراد للاحتفاظ بالمدخرات على شكل ودائع بالعملة المحلية والاستفادة من أسعار الفائدة المدفوعة عليها فقط.

٧.٣ دراسة الفروق:

تم إجراء مقارنة بين تغيرات مؤشرات الدراسة خلال فترتي الدراسة وكانت النتائج الآتية:

١. من حيث إجمالي الودائع الآجلة:

جدول (٢٤) اختبار الفروق للمتغير التابع خلال فترتي الدراسة

الدلالة المعنوية	درجة الحرية	t	الانحراف المعياري	المتوسط	N	TYPE	
0.666	68	-0.433	13326852726	23192350451	35	الفترة الأولى	إجمالي الودائع الآجلة
			9252044084	24380875393	35	الفترة الثانية	

يبين الجدول (٢٤) أنّ قيمة متوسط إجمالي الودائع خلال الفترة الأولى = ٢٣١٩٢٣٥٠٤٥١ مليار ليرة سورية، وأنّ قيمة متوسط إجمالي الودائع خلال الفترة الثانية = ٢٤٣٨٠٨٧٥٣٩٣ مليار ليرة سورية، ودالة الاختبار $T = -0.43$ عند درجة حرية ٦٨ و الدلالة الإحصائية $Sig = 0.67$ وهي أكبر من القياسية ٠.٠٥. إذاً لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين إجمالي الودائع خلال فترتي الدراسة لدى عينة الدراسة من المصارف. ويعود السبب إلى عدم وجود بدائل أخرى غير المصارف لاستثمار الأموال وإيداعها إضافة إلى عامل الأمان لديها ولاسيما قدرتها على تلبية جميع طلبات السحب بعد العام ٢٠١١ ما جعلها مصدر ثقة للمودعين جميعاً.

٢. من حيث المتغيرات المستقلة (معدل الفائدة السنوي، سعر الصرف، معدل التضخم):

جدول (٢٥) اختبار الفروق الإجمالي للمتغيرات المستقلة خلال فترتي الدراسة

الدلالة المعنوية	درجة الحرية	t	الانحراف المعياري	المتوسط	N		
0.000	8	-9.930	1.4	7.4	5	الفترة الأولى	معدل الفائدة السنوي
			0.3	9.9	5	الفترة الثانية	
0.000	8	-6.662	3.9	47.6	5	الفترة الأولى	سعر الصرف
			141.2	204.7	5	الفترة الثانية	

0.000	8	-10.047	4.7	7.5	5	الفترة الأولى	معدل التضخم السنوي
			23.0	46.3	5	الفترة الثانية	

- **معدل الفائدة السنوي:** يبين الجدول (٢٥) أنّ قيمة معدل الفائدة السنوي خلال الفترة الأولى = ٧.٤% وأنّ قيمته خلال الفترة الثانية = ٩.٩% ، ودالة الاختبار $T=9.93$ عند درجة حرية ٨ و الدلالة الإحصائية $Sig=0.000$ وهي أصغر من القياسية ٠.٠٥ ، إذاً يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين معدل الفائدة السنوي خلال فترتي الدراسة لدى عينة الدراسة من المصارف.

- **سعر الصرف:** يبين الجدول (٢٥) أنّ قيمة سعر الصرف خلال الفترة الأولى = ٤٧.٦ ، وأنّ قيمته خلال الفترة الثانية = ٢٠٤.٧ ، ودالة الاختبار $T=6.66$ عند درجة حرية ٨ و الدلالة الإحصائية $Sig=0.000$ وهي أصغر من القياسية ٠.٠٥ ، إذاً يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين معدل سعر الصرف السنوي خلال فترتي الدراسة لدى عينة الدراسة من المصارف

- **معدل التضخم السنوي:** يبين الجدول (٢٥) أنّ قيمة معدل التضخم السنوي خلال الفترة الأولى = ٧.٥% ، وأنّ قيمته خلال الفترة الثانية = ٤٦.٣% ، ودالة الاختبار $T=10.04$ عند درجة حرية ٨ والدلالة الإحصائية $Sig=0.000$ وهي أصغر من القياسية ٠.٠٥ ، إذاً يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين معدل التضخم السنوي خلال فترتي الدراسة لدى عينة الدراسة من المصارف.

يعود سبب هذه الفروق إلى الحرب الاقتصادية التي مورست على سورية والتي أثرت بشكل كبير في معدلات التضخم وأسعار الصرف ما أدى إلى ارتفاعها بشكل متصاعد.

المبحث الرابع : الدراسة الميدانية

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم تصميم استبيان يتضمن العديد من الأسئلة المتعلقة بالدراسة وفرضياتها، إضافة إلى عدد من الأسئلة التي تتناول خصائص عينة الدراسة، ويتضمن الاستبيان المحاور الآتية:

١. محور حول الوعي المصرفي عدد المتغيرات /١٤/

٢. محور حول السمات المادية للبنك المتغيرات /١٣/

وتم عرض الاستبانة على أساتذة في قسم المالية وبعض الاختصاصيين في المصارف، وإجراء التعديلات اللازمة في ضوء ملاحظاتهم، وقد استخدم الباحث مقياس لكرت الخماسي لمعرفة استجابة أفراد العينة لفقرات الاستبيان، إذ يعدّ مقياس لكرت من أكثر المقاييس المستخدمة لقياس اتجاهات وآراء الأفراد، وقد كانت بدائل الإجابات على النحو الآتي:

المعيار	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة /الاتجاه الإيجابي/	٥	٤	٣	٢	١

ويتم حساب الوزن النسبي لتحديد اتجاه المتغير من خلال المتوسط ودرجة القياس الكلية ٥/ وبالتالي يكون الاتجاه إيجابياً عندما يكون الوزن النسبي أعلى من ٦٠ % وسلبياً عندما يكون الوزن النسبي أقل من ٦٠ % وحيادياً عند الوزن النسبي ٦٠ % .

١.٤ ثبات وصدق أداة الدراسة:

١.١.٤ صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

١.١.١.٤ صدق المحكمين:

عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في (البنوك ، والإحصاء)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك، خرج الاستبيان في صورته النهائية.

٢.١.١.٤ صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه.

١ - الأسئلة المتعلقة بالوعي المصرفي :

الجدول (٢٦) معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لمحور الوعي المصرفي

معنوية الدلالة الحسابية	الوعي المصرفي		
0.000	0.504	معامل الارتباط	تقوم بإيداع الأموال الفائضة في البنك
0.000	0.578	معامل الارتباط	هل لديك ثقة بالتعامل مع البنوك
0.000	0.429	معامل الارتباط	تتابع النشاط المصرفي بشكل دائم
0.000	0.60	معامل الارتباط	البنوك تؤدي خدمة للاقتصاد الوطني
0.000	0.793	معامل الارتباط	التعريف عن خدمات البنوك يتم بشكل جيد
0.000	0.61	معامل الارتباط	تستخدم الشيكات
0.457	0.23	معامل الارتباط	تحتفظ بكمية كبيرة من النقود للاستعمال اليومي
0.000	0.69	معامل الارتباط	لديك معرفة بأنواع حسابات الودائع لدى البنوك

0.000	0.75	معامل الارتباط	لديك معرفة بطبيعة القروض والتسهيلات المصرفية
0.000	0.826	معامل الارتباط	لديك معرفة بطبيعة الخدمات غير التقليدية لدى البنوك
0.000	0.60	معامل الارتباط	موظفو البنوك يساهمون في زيادة الوعي من خلال التعريف بكل ما هو متاح
0.000	0.529	معامل الارتباط	ثقافة العائلة لها تأثير على الوعي المصرفي
0.000	0.402	معامل الارتباط	تفضل تحويل المدخرات النقدية إلى ذهب أو عقارات
0.000	0.694	معامل الارتباط	لديك معرفة بطبيعة الشيكات

يوضح جدول (٢٦) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول (الوعي المصرفي) والدرجة الكلية للمحور الأول ، و يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ حيث تتراوح بين ٠.٤٠ و ٠.٨٢ وبذلك يعدّ المجال صادقاً لما وضع لقياسه، عدا المتغير تحتفظ بكمية كبيرة من النقود للاستعمال اليومي غير دال إحصائياً ويمكن إزالته .

٢- محاور السمات المادية للبنك:

جدول (٢٧) معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لمحور السمات المادية للبنك

معنوية الدلالة الحسابية	السمات المادية للبنك		
0.000	0.536	معامل الارتباط	تهتم بموقع البنك الجغرافي
0.000	0.706	معامل الارتباط	تهتم بحجم البنك وفروعه
0.000	0.604	معامل الارتباط	تهتم بسهولة وسرعة التعاملات
0.000	0.716	معامل الارتباط	تهتم بوجود موقع للبنك على الانترنت
0.000	0.685	معامل الارتباط	تهتم بالحملات الإعلانية التي يقوم بها البنك

0.000	0.633	معامل الارتباط	تهتم بأثاث البنك
0.000	0.437	معامل الارتباط	تهتم بوجود مرآب للسيارات بالقرب من البنك
0.000	0.669	معامل الارتباط	تهتم بتنوع الخدمات المقدمة من قبل البنك
0.000	0.578	معامل الارتباط	تهتم لوجود مصداقية في البنك
0.000	0.640	معامل الارتباط	تهتم بوجود فروع خارجية للبنك
0.000	0.662	معامل الارتباط	تهتم بمتابعة القوائم المالية للبنوك
0.000	0.575	معامل الارتباط	تهتم بوجود خدمات عن طريق الانترنت
0.000	0.571	معامل الارتباط	تهتم بمظهر الموظفين وطريقة التعامل

يوضح جدول (٢٧) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني السمات المادية للبنك والدرجة الكلية للمحور الثاني ، و يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وتتراوح بين ٠.٤٣-٠.٧١ و بذلك يعدّ المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

ثانياً: الثبات معامل ألفا كرو نباخ Cronbach's Alpha Coefficient:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبيان، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (٢٨)

جدول (٢٨) نتائج اختبار ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة

المحور	عدد المتغيرات	معامل الفا كرو نباخ
الوعي المصرفي	13	0.844
السمات المادية	13	0.841
الكلي	26	1.685

من النتائج الموضحة في جدول (٢٨) أن قيمة معامل ألفا كرو نباخ كانت جيدة ومرتفعة وتراوح بين ٠.٨٤١ و ٠.٨٤٤ وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة ما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) الاصدار ٢٠ وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

- ١- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي (١ غير موافق بشدة، ٢ غير موافق، ٣ محايد، ٤ موافق، ٥ موافق بشدة).
- ٢- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه العبارات التي تتضمنها أداة الدراسة والمتوسط الحسابي لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية وتم استخدام الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، مع العلم أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.
- ٣- اختبار ألفا كرو نباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- ٤- معامل ارتباط سبيرمان لقياس صدق الفقرات.
- ٥- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي.

٢.٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة والفرضيات المرتبطة بالاستبيان:

حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه العبارات التي تتضمنها أداة الدراسة.

١. البيانات التعريفية

جدول (٢٩) البيانات التعريفية لعينة الدراسة

النسبة %	العدد		
59.8%	49	ذكر	الجنس
40.2%	33	أنثى	
100%	82	Total	
14.6%	12	18-25	الفئة العمرية
24.4%	20	26-30	
19.5%	16	31-35	
15.9%	13	36-40	
25.6%	21	+41	
100%	82	Total	
25.6%	21	ثانوية وأقل	المستوى التعليمي
69.5%	57	معهد وجامعة	
4.9%	4	ماجستير أو أعلى	
100%	82	Total	
36.6%	30	20000-30000	الدخل
41.4	34	31000-40000	
22%	18	+410000	
100%	82	Total	

يبين الجدول (٢٩) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس أن ٥٩.٨ % ذكور و ٤٠.٢ % إناث، وتوزع حسب الفئة العمرية إلى ١٨-٢٥ سنة بنسبة ١٤.٦ % و ٢٦-٣٠ بنسبة ٢٤.٤ % و ٣١-٣٥ بنسبة ١٩.٥ % +٤١ بنسبة ٢٥.٦ %، بينما توزعت العينة حسب المستوى التعليمي إلى ثانوية ٢٥.٦ % و معهد وجامعة ٦٩.٥ % و ماجستير وأعلى ٤.٩ %، بينما توزعت عينة الدراسة حسب الدخل الشهري إلى أقل من ٢٠٠٠٠-٣٠٠٠٠ بنسبة ٣٦.٦ % و ٣١٠٠٠-٤٠٠٠٠ بنسبة ٤١.٥ % و ٤١٠٠٠+ بنسبة ٢٢ %.

المحور الأول (الوعي المصرفي)

تم إجراء العمليات الإحصائية والاختبارات لمتغيرات المحور الأول الوعي المصرفي، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (٣٠) احصاءات و متوسطات وترتيب تسلسل ايجابيات رتبة الفقرات لمتغيرات الوعي المصرفي

	المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	دالة T	معنوية الدلالة الحسابية
1	تقوم بإيداع الاموال الفائضة في البنك	4.18	0.818	83.7	13.088	0.000
2	هل لديك ثقة بالتعامل مع البنوك	4.27	0.629	85.4	18.245	0.000
3	تتابع للنشاط المصرفي بشكل دائم	3.45	0.772	69.0	5.291	0.000
4	البنوك تؤدي خدمة للاقتصاد الوطني	4.41	0.831	88.3	15.420	0.000
5	التعريف عن خدمات البنوك يتم بشكل جيد	3.06	1.299	61.2	4.25	0.000
6	تستخدم الشيكات	3.07	1.174	61.5	5.65	0.000
7	لديك معرفة بأنواع حسابات الودائع لدى البنوك	3.34	1.114	66.8	2.777	0.000
8	لديك معرفة بطبيعة القروض والتسهيلات المصرفية	3.59	1.065	71.7	4.976	0.000
9	لديك معرفة بطبيعة الخدمات غير التقليدية لدى البنوك	3.06	1.309	61.2	0.422	0.000
10	موظفو البنوك يساهمون في زيادة الوعي من خلال التعريف بكل ما هو متاح	3.72	1.103	74.4	5.907	0.000
11	ثقافة العائلة لها تأثير على الوعي المصرفي	4.50	0.671	90.0	20.235	0.000
12	تفضل تحويل المدخرات النقدية إلى ذهب أو عقارات	3.57	1.187	71.5	4.374	0.000
13	لديك معرفة بطبيعة الشيكات	3.23	1.022	64.6	2.053	0.043

يتضح من الجدول السابق أن رأي أفراد عينة الدراسة في الفقرات (١-١٣) السابقة إيجابية و بمتوسط إجابات يتراوح بين (٣.٠٦-٤.٥٠) إذ أنه لكل فقرة وجد أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي ١.٩٦، ومستوى الدلالة لكل فقرة أقل من ٠.٠٥، والوزن النسبي لكل فقرة أكبر من الوزن النسبي المحايد ٦٠ %، بمعنى أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن (تقوم بإيداع الاموال الفائضة في البنك، هل لديك ثقة بالتعامل مع البنوك، تتابع للنشاط المصرفي بشكل دائم، البنوك تؤدي خدمة للاقتصاد الوطني، التعريف عن خدمات البنوك يتم بشكل جيد، تستخدم الشيكات، لديك معرفة بأنواع حسابات الودائع لدى البنوك، لديك معرفة بطبيعة القروض والتسهيلات المصرفية، لديك معرفة بطبيعة الخدمات غير التقليدية لدى البنوك، موظفو البنوك يساهمون في زيادة الوعي من خلال التعريف بكل ما هو متاح، ثقافة العائلة لها تأثير على الوعي المصرفي، تفضل تحويل المدخرات النقدية إلى ذهب أو عقارات، لديك معرفة بطبيعة الشيكات) بوزن نسبي بين (٦١.٢-٩٠) % ومتوسطات تتجه نحو الموافقة بانحراف معياري أصغر من الواحد (لا يوجد تشتت في البيانات) ما يعني بصفة عامة أن أفراد العينة يرون أن المتغيرات المتعلقة بالوعي المصرفي لها أهمية لكونها عاملاً من العوامل المؤثرة في حجم الودائع المصرفية.

المحور الثاني(السمات المادية للبنك) :

جدول (٣١) يبين احصاءات و متوسطات وترتيب تسلسل إجابيات رتبة الفقرات لمتغيرات السمات المادية للبنك

	المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	دالة T	معنوية الدلالة الحسابية
1	تهتم بموقع البنك الجغرافي	4.15	1.056	82.9	9.835	0.000
2	تهتم بحجم البنك وفروعه	4.00	1.111	80.0	8.150	0.000
3	تهتم بسهولة وسرعة التعاملات	4.73	0.446	94.6	35.176	0.000
4	تهتم بوجود موقع للبنك على الانترنت	4.55	0.669	91.0	20.949	0.000
5	تهتم بالحملات الإعلانية التي يقوم بها البنك	4.06	0.759	81.2	12.654	0.000
6	تهتم بأثاث البنك	3.91	0.932	78.3	8.884	0.000
7	تهتم بوجود مرأب للسيارات بالقرب من البنك	4.20	0.823	83.9	13.148	0.000

8	تهتم بتنوع الخدمات المقدمة من قبل البنك	4.32	0.735	86.3	16.227	0.000
9	تهتم لوجود مصداقية في البنك	4.76	0.432	95.1	36.804	0.000
10	تهتم بوجود فرع خارجية للبنك	4.38	0.811	87.6	15.386	0.000
11	تهتم بمتابعة القوائم المالية للبنوك	3.44	0.970	68.8	4.099	0.000
12	تهتم بوجود خدمات عن طريق الانترنت	4.38	0.796	87.6	15.683	0.000
13	تهتم بمظهر الموظفين وطريقة التعامل	4.32	0.799	86.3	14.920	0.000

يتضح من الجدول (٣١) أن رأي أفراد عينة الدراسة في الفقرات (١-١٣) السابقة إيجابية وبمتوسط إجابات تراوح بين (٣.٤-٤.٧٦) و لكل فقرة وجد أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي ١.٩٦، ومستوى الدلالة لكل فقرة أقل من ٠.٠٥ ، والوزن النسبي لكل فقرة أكبر من الوزن النسبي المحايد ٦٠ %، بمعنى أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن (تهتم بموقع البنك الجغرافي، تهتم بحجم البنك وفروعه، تهتم بسهولة وسرعة التعاملات، تهتم بوجود موقع للبنك على الانترنت، تهتم بالحملات الإعلانية التي يقوم بها البنك، تهتم بأثاث البنك، تهتم بوجود مرأب للسيارات بأقرب من البنك، تهتم بتنوع الخدمات المقدمة من قبل البنك، تهتم لوجود مصداقية في البنك، تهتم بوجود فرع خارجية للبنك، تهتم بمتابعة القوائم المالية للبنوك، تهتم بوجود خدمات عن طريق الانترنت، تهتم بمظهر الموظفين وطريقة التعامل) بوزن نسبي يتراوح بين ٦٨.٨ - ٩٤.٦ % بانحراف معياري أصغر من الواحد (لا يوجد تشتت في البيانات) ما يعني بصفة عامة أن أفراد العينة يرون أن المتغيرات المتعلقة بالسماوات المادية للبنك لها أهمية لكونها عاملاً من العوامل المؤثرة في حجم الودائع المصرفية.

٣.٤ اختبار الفرضيات:

دراسة تحليل العوامل المؤثرة في حجم الودائع في المصارف من مدخلي المالية والسلوكية

١.٣.٤ الفرضية الرابعة :

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوعي المصرفي وحجم الودائع المصرفية.

تم اجراء تحويل لبيانات الدراسة إلى قيم معيارية (Standardized) لنتمكن من اجراء اختبارات الاحصائية المناسبة للفرضيات وذلك لمؤشرات الوعي المصرفي مع قيم حجم الودائع المصرفية خلال سنوات الدراسة وللمصارف (عينة الدراسة)، وتم تطبيق الانحدار الخطي لتغيرات تقييم الوعي المصرفي وتغيرات حجم الودائع.

جدول (٣٢) المؤشرات الاحصائية لعلاقة الوعي المصرفي و حجم الودائع المصرفية

Sig.	F	R Square	R	Model
0.002 ^b	10.824	0.222	0.471 ^a	1
a. Predictors: (Constant), الوعي المصرفي				

لدينا مؤشر معامل الارتباط R قيمته % ٤٧.١ مقبولة ولدينا مقياس معامل التفسير (التحديد) الذي قيمته % ٢٢.٢ وبالتالي فإن المتغير المستقل (الوعي المصرفي) في هذا النموذج له تأثير ٢٢.٢ % على المتغير التابع (حجم الودائع المصرفية) مما يعني أن المتغير المستقل استطاع أن يفسر ٢٢.٢ % من التغيرات الحاصلة في التابع (حجم الودائع المصرفية) وهذا التأثير إيجابي الاتجاه والباقي يعزى إلى عوامل أخرى ، ويبين الجدول القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية ونقبل الفرضية البديلة بوجود أثر دال احصائياً في الودائع المصرفية.

وعليه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوعي المصرفي وحجم الودائع المصرفية

أي إن الإقبال على الودائع يرتبط بصورة ايجابية مع انتشار الوعي المصرفي في المجتمع وفي حال انعدامه يؤدي إلى التحول لأشكال أخرى من المدخرات فزيادة الوعي لدى الأفراد يزيد من الطلب على الودائع.

٢.٣.٤ الفرضية الخامسة:

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السمات المادية وحجم الودائع المصرفية.

تم اجراء تحويل لبيانات الدراسة إلى قيم معيارية (Standardized) لنتمكن من اجراء اختبارات الاحصائية المناسبة للفرضيات وذلك لمؤشرات السمات المادية والشخصية للبنك مع قيم حجم الودائع المصرفية خلال سنوات الدراسة وللمصارف (عينة الدراسة)، وتم تطبيق الانحدار الخطي لتغيرات تقييم السمات الشخصية وتغيرات حجم الودائع

جدول (٣٣) المؤشرات الإحصائية لعلاقة السمات الشخصية للمصرف و حجم الودائع المصرفية

Sig.	F	R Square	R	Model
.001 ^b	13.239	0.258	0.508 ^a	1
a. Predictors: (Constant), السمات المادية والشخصية للمصرف				

لدينا مؤشر معامل الارتباط R قيمته % ٥٠.٨ وسط ولدينا مقياس معامل التفسير (التحديد) الذي قيمته % ٢٥.٨ وبالتالي فإن المتغير المستقل (السمات المادية والشخصية للمصرف) في هذا النموذج له تأثير % ٢٥.٨ على المتغير التابع (حجم الودائع المصرفية) مما يعني أن المتغير المستقل استطاع أن يفسر % ٢٥.٨ من التغيرات الحاصلة في التابع (حجم الودائع المصرفية) وهذا التأثير إيجابي الاتجاه والباقي يعزى إلى عوامل أخرى ، ويبين الجدول القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية أي النموذج كله ذو دلالة معنوية ونقبل الفرضية البديلة بوجود أثر دال احصائياً للسمات الشخصية للمصرف في حجم الودائع المصرفية.

وعليه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السمات المادية وحجم الودائع المصرفية

إذ إن الأفراد يتأثرون بموقع البنك وطريقة تعامله إذ أنه من المنطقي أن يتم التوجه إلى البنوك ذات الموقع القريب من السكن أو العمل وذات السمعة الحسنة.

النتائج:

١. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل الفائدة وحجم الودائع المصرفية بشكل عكسي خلال الفترة الأولى ٢٠٠٧-٢٠١١ حسب عينة الدراسة.
٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل الفائدة وحجم الودائع المصرفية بشكل طردي خلال الفترة الثانية ٢٠١٢-٢٠١٥ حسب عينة الدراسة.
٣. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل التضخم و حجم الودائع المصرفية بشكل طردي خلال الفترة الأولى ٢٠٠٧-٢٠١١ حسب عينة الدراسة.
٤. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل التضخم وحجم الودائع المصرفية بشكل طردي خلال الفترة الثانية ٢٠١٢-٢٠١٥ حسب عينة الدراسة.
٥. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية وسعر الصرف بشكل عكسي خلال الفترة الأولى ٢٠٠٧-٢٠١١ حسب عينة الدراسة.
٦. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية وسعر الصرف بشكل طردي خلال الفترة الثانية ٢٠١٢-٢٠١٥ حسب عينة الدراسة.
٧. لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين إجمالي الودائع خلال فترتي الدراسة لدى عينة الدراسة من المصارف.
٨. يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين معدل الفائدة السنوي ومعدل التضخم و معدل سعر الصرف السنوي خلال فترتي الدراسة لدى عينة الدراسة من المصارف.
٩. يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم الودائع المصرفية والوعي المصرفي حسب عينة الدراسة.
١٠. يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم الودائع المصرفية وسمات البنك المادية والشخصية حسب عينة الدراسة.

التوصيات :

وفقاً للدراسة النظرية والإحصائية والنتائج المنبثقة عنها تم الوصول إلى التوصيات الآتية :

١. على إدارات المصارف السورية العمل على دراسة العوامل المؤثرة في حجم الودائع المصرفية باستمرار بهدف إرضاء المودعين وتحفيزهم بما يتناسب مع أهداف المصارف.
٢. العمل على توظيف الودائع باستثمارات مضمونة تدر عائداً جيداً ولاسيما أنّ الودائع بازدياد مستمر ويتم دفع فوائد عالية عليها (حوالي ١٠%) ما يحقق ربحاً للمصرف يغطي تكاليف جذب الودائع والمحافظة عليها.
٣. منح المصارف هوامش حرية أوسع في تحديد معدلات الفوائد وفقاً لأوضاع السوق عبر الوصول إلى هيكل أسعار فائدة يتناسب واحتياجات الاقتصاد السوري.
٤. إعادة منح القروض كونها المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح في المصارف التجارية، وذلك بعد دراسة ملفات العملاء بعناية، والتأكد من كفاءتهم المالية وقدرتهم على السداد.
٥. العمل على تأمين خدمات جديدة للمتعاملين لأن السوق السورية في حالة انفتاح دائم ولاسيما في حال وجود بدائل استثمارية أخرى كسوق دمشق للأوراق المالية ، وهذا يحتم على البنوك العمل على المحافظة على الودائع الموجودة لديها إضافة إلى العمل على جذب ودائع جديدة لها.
٦. العمل على زيادة الوعي المصرفي من خلال الإعلانات والندوات التي تشرح دور البنوك في دعم الإنتاج، ونشر القوائم المالية للمصارف بشكل شفاف ومستمر، ووضع جميع الإيضاحات المتعلقة بطريقة عملها ولاسيما فيما يتعلق بحسابات الودائع، لأن ذلك يزيد الثقة في المصارف وبالتالي التشجيع على التعامل معها ما يؤدي إلى نتائج إيجابية للمودع والمستثمر والبلد.
٧. زيادة الانتشار الجغرافي، والعمل على افتتاح فروع جديدة دائماً، على نحوٍ تغطي جميع المناطق وبالتالي استهداف جميع شرائح المودعين للعمل على زيادة الإيداعات.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

١. الأنصاري ، أسامة عبد الخالق: إدارة البنوك التجارية والإسلامية ، القاهرة، مصر، ١٩٩٤.
٢. الحريري ، محمد خالد ، بواقجي عبد الرحيم : الاقتصاد الكلي ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق ، سورية ، ٢٠٠٥.
٣. الخطيب، جمال: إعداد الرسالة الجامعية وكتابتها، دار الفكر ،عمان، الأردن، ٢٠٠٦.
٤. الدوري ، مؤيد :إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر ،دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن ٢٠٠٦ .
٥. الصيرفي ، محمد : إدارة المصارف، دار الوفاء للنشر، الاسكندرية، مصر ٢٠٠٧.
٦. أنور سلطان ، محمد سعيد : إدارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، القاهرة ، ٢٠٠٥.
٧. جبر ، هشام : إدارة المصارف ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، ٢٠١٠.
٨. حبش ، محمد: مبادئ أساسية للعمليات المصرفية ، مركز التدريب والتأهيل المصرفي، دمشق، سورية، ٢٠٠٦.
٩. حنفي ، عبد الغفار ، قرياقص رسمية زكي ، الأسواق المالية والمؤسسات المالية الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٨.
١٠. شماع ، خليل : أساسيات العمليات المصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، دمشق ، سورية، ٢٠٠٦.
١١. صخري ، عمر : التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الجزائر ٢٠٠٥.
١٢. صديق ، رمضان: النقود والبنوك والسياسة النقدية ، دار النهضة العربية، القاهرة ، مصر، ٢٠٠٨.

١٣. عبد الحميد ، عبد المطلب : البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ٢٠٠٨.
١٤. كنعان ، علي : النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، ٢٠١٢ .
١٥. كنعان، علي ، حمرة، محمد: إدارة المصارف، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١٦.
١٦. محمد شفيق، أحمد عبد المنعم: مدخل في إدارة البنوك، جامعة بنها، بنها، مصر ٢٠٠٨.

البحوث والمقالات:

١. البساط، هشام: تحديث وتطوير القطاع المصرفي في سوريا، ورقة مقدمة عن طريق صندوق النقد العربي بالتعاون مع وزارة التجارة والاقتصاد الخارجية السورية، ٢٠٠١.
٢. الشيبلي، عبد البساط: البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، مركز ابحاث الفقه والمعاملات الإسلامية.
٣. العبيدي ، صبيحة : اثر التضخم على حسابات الودائع ، مجلة التقني المجلد ٢٢ العدد ٥، بغداد، العراق، ٢٠٠٤.
- العلي أحمد ، قاسم عبد الرزاق: قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على النشاطات المصرفية الأساسية، المجلد ٢٩ العدد ١، دمشق، سورية، ٢٠١٣.
٤. المدهون خالد محمد: نموذج تقديري مقترح للتنبؤ بحجم ودائع العملاء في البنوك التجارية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، ٢٠١٣.
٥. المركز الاقتصادي السوري: القطاع المصرفي واقع وآفاق، المركز الاقتصادي السوري برعاية الشركة الوطنية للتأمين، دمشق، ٢٠٠٧.
٦. المهندس، منيرة: تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحميل المالي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، المجلد ٢٧ عدد ٤ ، ٢٠٠٥.
٧. عبد الفتاح سعاد، رفعت عمار: الفائدة وأثرها على تغيرات حجم الودائع مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٦، بغداد ، العراق، ٢٠١١.

٨. عبد الوهاب، عصام: أثر سعر صرف العملات الأجنبية علي معدلات الادخار في السودان، جامعة النيلين كلية التجارة، السودان، ٢٠١٤.
٩. محمد شلاش ، إبراهيم سليمان: أسعار الفائدة وأثرها على التسهيلات الائتمانية في الأردن ، مجلة جامعة الملك سعود ، مجلد ١٩ ، ٢٠٠٧
١٠. منتدى الأعمال الفلسطيني : التضخم النقدي حالات ومفاهيم ، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية ، ٢٠١١.

الرسائل الجامعية:

١. أبو سمرة رانية: تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم جامعة غزة، غزة، فلسطين، ٢٠٠٧.
٢. ابو طوق رنا: العوامل المؤثرة على نمو الودائع المصرفية في الأردن، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، ٢٠٠٩.
٣. أبو عودة ، علي عدنان: أهمية استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين، ٢٠١٠.
٤. الجلال صالح ، أحمد محمد: دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، ٢٠٠٦.
٥. برنة ، عبد العزيز: تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،الجزائر، ٢٠١٦.
٦. بن عبود سلطان بن نايف عبد العزيز: الطلب على الودائع في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، ١٩٩٨.
٧. شعيب ، يمنى: دور السياسة النقدية في علاج ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري ، جامعة دمشق ، دمشق ، سورية، ٢٠٠٩.
٨. شملخ ، ساطع سعدي: العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين، ٢٠٠٨ .
٩. عبد الرحمن عبدالله محمد آدم: دالة الطلب على الودائع المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، ٢٠١٢.

١٠. عليّات، ضيف الله خلف: **العوامل المؤثرة على نسبة طلب العملة المتداولة إلى الودائع الجارية في الأردن**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، ٢٠٠٣.
١١. علي، بن قدور: **دراسة قياسية لسعر الصرف التوازني في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٣.
١٢. فوزية، صالح: **انعكاسات تغير الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر، ٢٠١٦.

المراجع باللغة الأجنبية:

Books :

1. B.Charumathi,(2013) **Banking and Indian Financial System**, Pondicherry University, Kalapet, Indian.
2. Machona, Vinicent , Kaseke, Nyasha ,(2013) **Deposit-attracting strategies in the financial sector**, University of Zimbabwe, Zimbabwe.
3. Mishkin , Frederic S,(2004) **The economics of money, banking, and financial markets** , Columbia University, Columbia.
4. Rachmawati,Erna, Syamsulhakim,Ekki,(2004) **Factors Affecting Mudaraba Deposits in Indonesia** , Department of Economics Padjadjaran University , Indonesia.
5. Praveen M V,(2011) **Basics of Banking and Insurance**, Trishur, University of Calicut, Indian.
6. Rose, Peter,(2006) **Bank Management & Financial Services**, North America.
7. Wruuck, Patricia,(2013) **Pricing in retail banking**, Deutsche bank research, Frankfurt , Germany.

8. Yusoff , Remali , Wilson , Rodney ,(2005) **An Econometric Analysis of Conventional and Islamic Bank Deposits in Malaysia**, international association for Islamic economics, Malaysia.

Research & Working Papers

1. Abu Baker Adaam Mousa. (2009) " Estimation of Bank Deposits Determinants in the period 1975– 2005". Sustech university.
2. Alemu, Andinet(2016) " Factors Determining Deposit Mobilization Performance", Addis Ababa University.
3. Cetina, Iuliana , Mihail, Nora,(2007) " Price Strategies in Banking Marketing", Bucharest Academy of Economic Studies, Bucharest.
4. Finger Harald .(2009) " Lebanon–Determinants of Commercial Bank Deposits in a Regional Financial Center. IMF Working Paper No. 09/195.
5. Gatev , Evan , Managing Bank Liquidity Risk , Boston College , 2005.
6. Hassan, Olanrewaju Makinde. (2016)Effect of Interest Rate on Commercial Bank Deposits in Nigeria (2000–2013)". New York, Paper ID: N644.
7. K Mujeri , Mustafa , Younus , Sayera,(2009) An Analysis of Interest Rate Spread in the Banking Sector in Bangladesh , The Bangladesh Development Studies.
8. Mohammad, Namazi, Salehi, Mahdi,(2010) "The Role of Inflation in Financial Repression: Evidence from Iran", World Applied Sciences Journal 11 .

9. Ramirez Carlos.(2011)" The effect of banking crises on deposit growth: State-level evidence from1900 to 1930". Taylor & Francis.
10. Siddiqui Mushtaq,Saba , Danish Ahmed (2016) "Effect of interest rate on bank deposits: evidences from Islamic and non-Islamic economies", University of Karachi, MPRA Paper No. 69245, Pakistan.
11. Turhani, Altin (2016) " The Determinative Factors of Deposits Behavior in Banking System in Albania" . Academic Journal of Interdisciplinary Studies.
12. Tvalodze Salome and Tchaidze Robert. (2011) " Deposit Formation in Georgia". International Monetary Fund.
13. Wubitu Elias,Gemedu,(2012)," Factors Determining Commercial Bank Deposit". Addis Ababa University, Ethiopia.

المصادر الالكترونية:

١. موقع مصرف سورية المركزي، mail.banquecentrale.gov.sy/main-ar.htm .
٢. موقع البنك التجاري السوري ، www.cbs-bank.sy .
٣. موقع وزارة المالية ، www.syrianfinance.gov.sy .
٤. موقع البنك العقاري، www.reb.sy .
٥. موقع هيئة الأوراق المالية السورية scfms.sy .

ملحق: استبانة الدراسة



كلية الاقتصاد

قسم التأمين والمصارف

ماجستير العلوم المالية والمصرفية

تهدف هذه الاستبانة إلى الحصول على المعلومات الضرورية لإتمام بحث رسالة ماجستير

بعنوان:

العوامل المؤثرة على حجم الودائع في المصارف

لذلك أرجو الإجابة بموضوعية على الأسئلة المطروحة عن طريق تحديد الإجابة بعد قراءة الأسئلة

بشكل جيد علماً أن الإجابات سوف تخدم البحث العلمي فقط.

ولكم جزيل الشكر والاحترام لحسن تعاونكم

الباحث

الياس ندّور

البيانات التعريفية:

١. الجنس: ☐ ذكر ، ☐ أنثى
٢. العمر: ☐ ٢٥ - ١٨ ، ☐ ٣٠ - ٢٦ ، ☐ ٣٥ - ٣١ ، ☐ ٤٠ - ٣٦ ، ☐ أكثر من ٤٠
٣. المؤهل العملي: ثانوية عامة وما دون ☐ ، جامعة ☐ ، ماجستير أو أعلى ☐
٤. العمل: قطاع عام ☐ ، قطاع خاص ☐
٥. الدخل: ٢٠٠٠٠ وما دون ☐ ، ٣٠٠٠٠ - ٢١٠٠٠ ☐ ، ٤٠٠٠٠ - ٣١٠٠٠ ☐ ، ☐ أكثر من ٤١٠٠٠
٦. عدد سنوات التعامل مع البنك: ٣ سنوات أو أقل ☐ ، ٤ - ١٠ سنوات ☐ ، ☐ أكثر من ١٠ سنوات
٧. أنواع الحسابات الموجودة لديك في البنك (يحتمل أكثر من إجابة):
☐ حساب جاري ، ☐ حساب توفير ، ☐ حساب آجل

المحور الأول: الوعي المصرفي

	موافق بشكل كبير	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشكل كبير
١					تقوم بإيداع الاموال الفائضة في البنك
٢					هل لديك ثقة بالتعامل مع البنوك
٣					تتابع النشاط المصرفي بشكل دائم
٤					البنوك تؤدي خدمة للاقتصاد الوطني
٥					التعريف عن خدمات البنوك يتم بشكل جيد
٦					تستخدم الشيكات
٧					تحتفظ بكمية كبيرة من النقود للاستعمال اليومي
٨					لديك معرفة بأنواع حسابات الودائع لدى البنوك
٩					لديك معرفة بطبيعة القروض والتسهيلات المصرفية
١٠					لديك معرفة بطبيعة الخدمات غير التقليد لدى البنوك
١١					موظفو البنوك يساهمون في زيادة الوعي من خلال التعريف بكل ما هو متاح
١٢					ثقافة العائلة لها تأثير على الوعي المصرفي
١٣					تفضل تحويل المدخرات النقدية إلى ذهب أو عقارات
١٤					لديك معرفة بطبيعة الشيكات

المحور الثاني: سمات البنك:

	موافق بشكل كبير	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشكل كبير
١					تهتم بموقع البنك الجغرافي
٢					تهتم بحجم البنك وفروعه
٣					تهتم بسهولة وسرعة التعاملات
٤					تهتم بوجود موقع للبنك على الانترنت
٥					تهتم بالحملات الإعلانية التي يقوم بها البنك
٦					تهتم بأثاث البنك
٧					تهتم بوجود مرأب للسيارات بالقرب من البنك
٨					تهتم بتنوع الخدمات المقدمة من قبل البنك
٩					تهتم بوجود مصداقية في البنك
١٠					تهتم بوجود فروع خارجية للبنك
١١					تهتم بمتابعة القوائم المالية للبنوك
١٢					تهتم بوجود خدمات عن طريق الإنترنت
١٣					تهتم بمظهر الموظفين وطريقة التعامل